الصيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مجلة حقوقية دورية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

العدد الحادي والعشرون - ٣٠ يونيو ٢٠١٦

التحديات الإنسانية على طاولة

مؤتمر دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالدوحة

للمرة الثانية على التوالي

اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة «A».

اللجنة تنظم معرض الإسلام وحقوق الإنسان بجنيف.

الثَّقافةِ الإسلاميةِ في حُقوقُ الإنسانِ

جنيف منبراً

إن استقراء وتحليل الحملات الإعلامية الغربية ضد الإرهاب يُظهر لنا جليًا أن الكثير منها حملات عدائية تربط الإرهاب بالإسلام؛ للقضاء على الوجه المشرق للإسلام وتشويه صورته الوضّاءة؛ والهجوم على حضارتنا الإسلامية، وقيمنا الاجتماعية في عولمة مشبوهة تبث سمومها؛ لتفرض أنماطًا من الهيمنة الفكرية والأخلاقية على الأمة الإسلامية؛ حيث إن تلك الحملات المغرضة تُقدَّم للعالم في قالب أخّاذ تغطيه أصباغ خادعة مصطنعة لا يلبث قَناعها أن يسقط ليتبدى زيف تلك الشعارات، وترنح هذه الادعاءات.

تُقدَّم تلك الحملات تحت شعار حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ومن أجل الحرية والعدالة، والتقدم والحضارة -في شكل حرب مصطلحات خطيرة يوشك أن ينخدع ببهرجتها الكثير من البشر. والمتابع لهذه الحملات يجد أن آليات الهجوم على الإسلام، وتشويه حقائقه، وطمس محاسنه، تتنامى ولا تتناهى، وتتعاظم ولا تتناظر، وتكون أكثر خطورة، وأشد ضراوة حينما تُشعل الحرب الإعلامية فتيلها؛ حيث لم تَعُد مقتصرة على بعض الأقلام الأحادية المغرضة، بل تبنتها مراكز دراسات وأبحاث، وتلقفتها دوائر ومؤسسات في ظاهرة من التحامل المنظم، والتخطيط المبرمَج؛ مما يستدعي من الأمة وقفةً جادة متأنية؛ لدراسة أبعاد هذه الحملة، ومراميها، وأهدافها، ووضع البرامج والآليات العملية لمواجهتها والتصدي لها، ومن هنا ينطلق الدور الهام لمؤسساتنا في قيادة حملات مضادة تنشر للعالم حقيقة الدين الإسلامي الذي شرَع للناس منهج الحياة القويمة، والنهضة الفكرية التي تضمنتها تعاليمه السمحاء في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، وانطلاقًا من أهداف واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، نظمت اللجنة في الفترة من ٢٩ من شهر فبراير إلى ٤ من شهر مارس لعام ٢٠١٦م معرضًا للخط العربي حول الثقافة الإنسانية في الإسلام، وذلك على هامش انعقاد الدورة الواحدة والثلاثين (٣١) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الوفد الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة، وقد افتتح هذا المعرض كلٌ من: سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني؛ وزير الخارجية، وسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة، وبحضور السيد/ تشوي كيونك ليم؛ رئيس مجلس حقوق الإنسان، والسيد/ موغنز ليكيتوفت؛ رئيس الدورة السبعين (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة، والسيد/ مايكل مولر؛ مدير عام مكتب الأمم المتحدة بجنيف، كما شهد المعرضَ حضورٌ مكثف من ممثلي البعثات الدبلوماسية للمنظمات الدولية، وممثلي مكاتب الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والصحافة العالمية، وقد أشادوا بالمبادرة القطرية المتمثلة في هذا المعرض، والتي سعت من خلاله للتعريف بسماحة القيم الإسلامية واحترامها لحقوق الإنسان من قبل أكثر من ١٤٠٠ عام.

هذا المعرض بكل أهدافه ومضامينه جعل من قصر ويلسون بجنيف منبرًا تكشفت فيه المبادئ الحقيقية للإسلام؛ حيث تضمن المعرض لوحات من الخط العربي تحتوي على آيات قرآنية، وأحاديث نبوية تؤكد للعالم مدى احترام الإسلام لمبادئ حقوق الإنسان منذ الأزل؛ حيث جاء محتواه سابقًا ومتطابقًا مع نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشأن الإنساني في كافة مجالاته.

وفي اعتقادي أن المعرض جاء في توقيت مناسب للرد على الهجمة الشرسة التي يُروِّج لها البعض لإظهار الإسلام في صورة مشوهة ومنافية للإنسانية.

وتهدف اللجنة من خلال هذا المعرض إلى إعلاء قيم الإسلام السمحة، وهذا كفيل بتغيير الصورة السائدة عنه في الغرب، وتهدف أيضا إلى أن تُظهر للعالم أن الإسلام هو دين التسامح والسلام، وهو الدين الذي يقوم على الاعتناء بالكرامة الإنسانية، وأن كل ما يبدو مخالفًا لذلك لا علاقة له بالإسلام ولا يمت إليه بصلة. فالإسلام يقوم على فلسفة عامة انطوت على تبنٍّ كامل لحقوق الإنسان من خلال احترام النوع الإنساني، وتكريمه الواضح لبنَي الإنسان، ومساواته بين البشر جميعا في أصل النشأة والخلق، وربطه قيمة الفرد بالعمل الذي يقوم به ليوفر له حياة يتنفس فيها معاني الحرية، والمساواة، والإخاء، والعزة، والكرامة... بدلًا من أن يختنق تحت ضغوط العبودية، والتفرقة العنصرية، والطبقية، والقهر والظلم.

كما احتضن الإسلام الفن الراقي والذوق الرفيع، والتراث الإسلامي البديع في الفنون والعمارة بدوره لدليل ساطع على ذلك، وقد حافظ الإسلام أيضًا على الآثار والإرث البشري للحضارات السابقة في البلاد التي دخلها إلى يومنا هذا، وذلك انطلاقا من الإيمان بأن التنوع الثقافي والحضاري هو مكسب للإنسانية بأسرها، وإرثٌ لها لا يجوز أبدًا تشويهه أو تدميره، لذا نؤكد من خلال الرسائل الذي تبناها هذا المعرض أن تصرفات الجماعات المتطرفة الإرهابية التي تتخذ من الدين ستارًا لسلوكياتأفرادها الشاذة والمريضة، ولتحقيق أهدافهم الدنيئة -لهي أبعد ما تكون عن الإسلام ورسالته الوسطية الصحيحة، فهؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم، أما الإسلام الصحيح فلا شك أن الدنيا كلها رأت وجهه المشرق الساطع والمضيء عبر مئات السنين.

كما نريد أن نوجه رسالة مفادها: أن معالجة التطرف والإرهاب لا يكون عن طريق تنامي خطاب التعصب والكراهية، وإنما بمد جسور التعاون والحوار بين الأديان والثقافات والحضارات المختلفة، والبحث عن الإرث والقيم الإنسانية المشتركة وإظهارها وإبرازها، لذلك فإن هذا المعرض لا يتكلم ولا يدافع عن الإسلام بقدر ما يظهر هذه القيم المشتركة، ويصحح الأفكار المغلوطة عن الإسلام ويُعلي من منظومة المُثل والقيم الأساسية للدين الإسلامي، وإشاعةً للود والتسامح والتراحم، وبثًا لروح التعاون والتآخي والتفاهم، وبالتالي الارتقاء بالإنسانية لتحقيق حالة من التعايش السلمي.

رئيس التحرير

مريم بنت عبد الله العطية

العربي يؤكد حضوره ورعايته للمؤتمر الذي تنظمه حقوق الإنسان حول دور المفوضية 04

المؤتمر الإقليمي حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية 09

التقدم الذي أحرزته قطر في ملف العمال الأجانب 17

المؤتمر الإقليمي حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية 20

اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة «A» 24

قطر تفوز بعضوية (لجنة الميثاق) التابعة للجامعة العربية 26

بدء عقد جلسات حوارية حول "التنمية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان" 28

«حقوق الإنسان» تنظم دورة تدريبية حول التعامل الأمثل مع القضايا الدولية والإقليمية 31

«اللجنة الوطنية» تشارك في اجتماع الخبراء الاقليمي حول حرية الصحافة وحقوق الإنسان 35

اللجنة الوطنية تعقد اجتماعا مع وفد من مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 38

الصحيفة

مجلة حقوقية دورية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الحادي والعشرون - ٣٠ يونيو ٢٠١٦

رئيس التحرير

مريم بنت عبد الله العطية

مدير التحرير

جابر الحويل

الإعداد والتحرير

مريم السويدي

ضياء عباس

إخراج وتصميم

أحمد سيد محمد

الخط الساخن

+974 666 2 666 3

عنوان المراسلة

المحرر - مجلة الصحيفة

ص.ب: ٢٤٢٠٤ الدوحة

+974 44 44 40 13

+974 44 04 88 44

qatarnhrc@qatarnhrc

QatarNhrc

nhrcqatar

www.nhrc-qa.org

(حقـوق الإنســان) تجتمـع بوفـد
من موظفي الكونجرس والخارجية الأمريكية 39

تســاؤلات
أجوبة لعدد من التساؤلات المتعلقة بـ (إصابة العمل) 40

وزيـر الخـارجية يفتتـح فعـاليات
معـرض الخـط العـربي في جنيـف 41

فـي اليـوم الرياضي للـدولة 44

٣ فلسطينيـــين
يفـــوزون بجـــائزة
الشهيـــد علـي حســن الجـــابر 50

سمو الأمير الوالد وسمو الشيخة موزا
يـزوران جنـاح حقـوق الإنسـان بمعـرض الكتـاب 52

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان
العطية تدعو الى التضافر والعمل
لتعزيزمبادئ حقوق الانسان 53

اللجنــة تحتفــل بـ
اليـوم القطـري لحقـوق الإنســان 54

المخـــدرات
تأملات في الظاهرة من زاوية حقوق الإنسان 57

التمـــاس 64

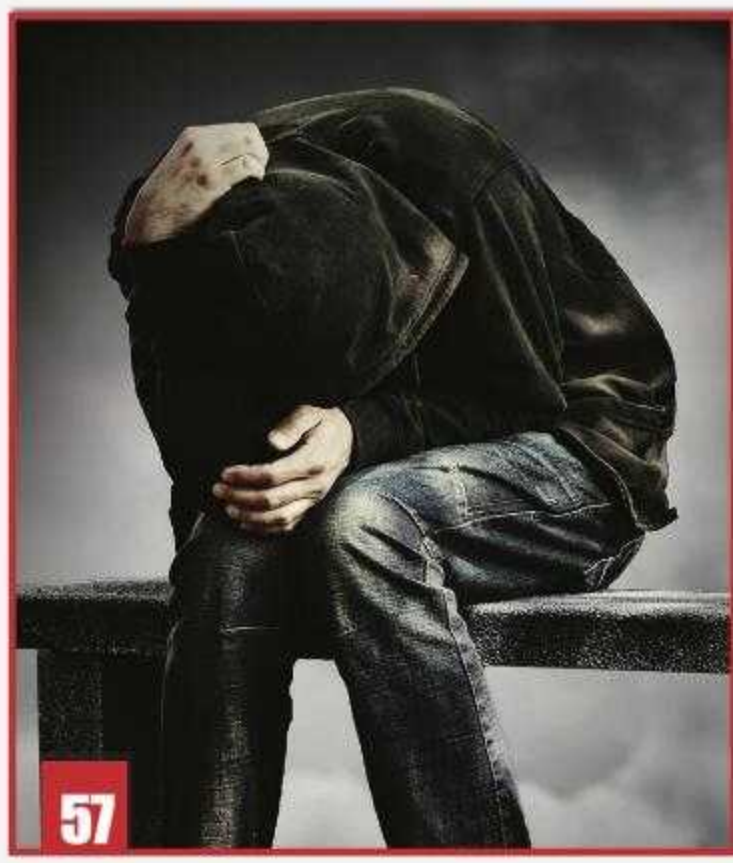

خلال اجتماعه مع د. المري

العـربي يؤكـد حضـوره ورعايتـه للمؤتمـر الذي تنظمـه حقـوق الإنسـان حـول دور المفـوضية فـي المنطقـة العربيـة

أكد معالي الدكتور/ نبيل العربي؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية حضوره ورعايته للمؤتمر الدولي الذي ستنظمه اللجنة بالدوحة حول دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وذلك بالتعاون مع المفوضية. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي تم بين سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومعالي الدكتور/ نبيل العربي؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة. حيث قام د. المري بتقديم الدعوة رسميًا لمعاليه، وبحث الجانبان خلال الاجتماع قضايا حقوق الإنسان بالمنطقة العربية وتطوراتها.

ومن المقرر انعقاد المؤتمر في يومي ١٣ و١٤ من شهر يناير لعام ٢٠١٦م، برعاية وحضور سمو الأمير/ زيد بن رعد؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويعد المؤتمر من أكبر المؤتمرات الدولية حول دور مفوضية الأمم المتحدة في الشأن الإنساني والحقوقي؛ حيث تشارك فيه أكثر من ثلاثمائة (٣٠٠) منظمة دولية وإقليمية، إلى جانب كافة وكالات الأمم المتحدة.

ويجتمع مع الأصبحي

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة الدكتور/ عز الدين الأصبحي؛ وزير حقوق الإنسان بالجمهورية اليمنية، وتناول اللقاء أهمية تفعيل آليات الشراكة في عملية نشر وإرساء الثقافة الإنسانية.

رئيس حقوق الإنسان يلتقي بسفير الباراغواي

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد/ آنجيل رومان بارتشيني؛ سفير جمهورية الباراغواي لدى دولة قطر، وناقش الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجالات حقوق الإنسان.

ويستقبل النائب العام البحرينـــي

استقبل سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة سعادة الدكتور/ علي بن فضل البوعينين؛ النائب العام بالمملكة البحرينية. وذلك عقب مشاركته في الاجتماع التاسع لأصحاب المعالي والسعادة: النواب العموم، والمدعين العموم، ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته الدوحة أمس الأول. وبحث الجانبان آليات مد جسور التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك والعمل على نقل التجارب والخبرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

د. المري يجتمع بممثل شؤون العمل الدولية بالخـــارجية الأمريكيـــة

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة اليوم بالسيدة/ سارة فوكس؛ الممثل الخاص لشؤون العمل الدولية بوزارة الخارجية الأمريكية. وناقش الاجتماع أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات التواصل في الشأن الإنساني.

ويجتمع بنائب من البرلمان الألماني

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد/ أوميد نوريبور؛ عضو البرلمان الاتحادي الألماني، وبحضور سعادة السيد/ هانز أودو؛ السفير الألماني لدى الدولة. وبحث الجانبان آليات مد جسور التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك والعمل على نقل التجارب والخبرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويلتقي مع نائب خارجية البارغواي

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بمعالي الدكتور/ أوسكار كابيلو ساروبي؛ نائب وزير خارجية بارغواي، وبحضور سعادة السيد/ آنجيل رومان بارتشيني؛ سفير باراغواي بدولة قطر. وتناول الاجتماع سبل مد جسور التعاون، وتعزيز العلاقات، ونقل التجارب والخبرات في القضايا الإنسانية.

ويلتقي مع الدكتور كـــــومان

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمعالي الدكتور/ محمد بن علي كومان؛ الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمقر الأمانة العامة بتونس، وذلك على هامش المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبحث اللقاء سبل تعزيز العلاقات وتفعيل آليات الشراكة بين الجانبين.

ويجتمع بمسؤولة الإتجار بالبشر بالخارجية الأمريكية

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيدة/ فيكتوريا أوريرو؛ مسؤولة مكافحة الإتجار بالبشر بوزارة الخارجية الأمريكية. وبحث اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز العلاقات من خلال نقل التجارب والخبرات المتعلقة بالشأن الإنساني.

ويجتمع بالسفير الإريتري

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد/ علي إبراهيم أحمد؛ سفير جمهورية إريتريا لدى الدوله. وبحث اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات المتعلقه بحقوق الإنسان.

د. المـري يستقبـل السفيـرة الجورجيـة

استقبل سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بمكتبه بمقر اللجنة سعادة السيدة/ آي كاثرين ميلنج ميكاتز؛ سفيرة الجمهورية الجورجية لدى دولة قطر. وبحث اللقاء عملية التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتبادل التجارب والخبرات ذات الصلة.

ويجتمع مع السفير الكـــوري

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد/ بارك هيونغ كيونغ؛ السفير فوق العادة مفوض الجمهورية الكورية. وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تطويرها والارتقاء بها.

ويلتقي رئيـس وفد منظمة العمل الدولية

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوفد منظمة العمل الدولية برئاسة سعادة السفيرة/ ميساكو كاجي. وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك في كافة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق العمال على وجه الخصوص.

معالي رئيس الوزراء يفتتح المؤتمر الإقليمي حول

دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية

الأربعاء ١٣ يناير ٢٠١٦

معالي رئيس الوزراء يفتتح المؤتمر

الدوحة في ١٣ يناير

افتتح معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني؛ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، بفندق الريتز كارلتون -أعمال المؤتمر الإقليمي حول «دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية»، الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وألقى الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كلمة في مستهل أعمال المؤتمر، أشار فيها إلى ما تمرُّ به المنطقة العربية من مرحلة عصيبة وتهديدات خطيرة أثرت بشكل كبير على حالة حقوق الإنسان في المنطقة، وعلى أداء منظمات المجتمع المدني، والهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وأدت إلى تراجع احترام حقوق الإنسان بشكل ملحوظ، وربما أيضا بشكل غير مسبوق، وبصورة لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها.

وقال الدكتور المري: إن هذا الوضع الذي تشهده المنطقة دفع الكثيرين إلى التساؤل عن دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مواجهة تلك التحديات، لافتًا في هذا السياق إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بادرت بتنظيم هذا المؤتمر الإقليمي المشترك حول «دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية».

وأوضح أن المؤتمر يضم نخبة رفيعة من المهتمين بحقوق الإنسان من ممثلي الحكومات، وممثلي البرلمانات ومجالس الشورى، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والدراسات، ولفيف من الخبراء والشخصيات الدولية والعربية.

وقال إن الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر إنما جاءت في المقام الأول إيمانًا بالدور الهام والكبير الذي تؤديه المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على مستوى العالم بصفة عامة، ومنطقتنا العربية بصفة خاصة، وما تضطلع به من مهام جسام في هذا الخصوص.

وأعرب الدكتور المري عن الأمل في أن يشكل انعقاد هذا المؤتمر فرصة مناسبة وسانحة لتبادل الأفكار والرؤى حول كيفية دعم وتنمية وتعزيز آليات التعاون بين الجهات العربية الفاعلة والحكومية وغير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى رأسها المفوضية السامية، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة،

ومناقشة إيجاد فهم مشترك حول بعض الأولويات لحقوق الإنسان، ودعم جهود المفوضية لحمياتها وتعزيزها في المنطقة العربية.

وأكد أن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية تفرض ضرورة مناقشة التحديات التي تواجه إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها في المنطقة، وتحديد ما يمكن القيام به من جميع الأطراف المعنية بملفات حقوق الإنسان.. وقال إن ذلك يستلزم النظر في نواحي القوة والضعف التي تشوب عملها؛ لكي تصبح قادرة على النهوض بالأعباء المأمول القيام بها.

ولفت إلى أن المنطقة العربية بكل ما تحمله من تراث إنساني عظيم ومن حضارات عريقة كانت مهدها، وديانات سماوية كانت منبتها ومنبعها، ومن إمكانيات بشرية وطبيعية -تستحق أن تحيا شعوبها حياة تتفق ومبادئ حقوق الإنسان في كافة المناحي والمجالات. وقال: «لم يعد مقبولا ولا متصورًا والعالم من حولنا يتقدم ويتحرر من القيود والممارسات البالية أن نقف ننظر إليه ونشاهده ونترك أنفسنا دون أن نقوم بما يجب علينا القيام به».

وأكد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه أصبح لازمًا على المجتمع الدولي وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، والوقوف بحزم أمام الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل.

ودعا الدكتور علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته إلى وضع حد لما تعانيه شعوب عربية من قتل وتشريد وتجويع في كل من اليمن وسوريا. لافتًا في هذا السياق إلى أن حصار مدينة تعز في اليمن وبلدة مضايا بريف دمشق وغيرهما من الأماكن لشاهد على هذه الوحشية التي لا ينبغي أن نسكت عليها.

وأكد أن تعزيز واحترام حقوق الإنسان هو من مسؤوليات الدول أولًا، ومطلب أخلاقي وشرعي ودستوري ثانيًا، لا يتغير بأهواء الحكومات، مشددًا على دور المفوضية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجعل النهوض بها برنامجًا دائمًا في المشاريع والخطط الوطنية.

كما دعا الدكتور المري إلى تقييم حركة حقوق الإنسان العربية، وإيجاد أنجع السبل لانطلاقة جديدة تواكب المتغيرات، وتتشارك فيها كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية دون تحيز أو تمييز أو إقصاء، كما نادى بإعادة التفكير في تعزيز دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتطوير آلياتها بما يمنح مجالا أوسع لإشراك كافة الفاعلين في المنطقة العربية؛ من حكومات، ومنظمات مجتمع مدني، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

وشدد على أهمية وضع آلية لتقييم الأداء، وقياس الأثر حول كافة الجهود المبذولة من طرف المفوضية السامية خلال السنوات الأخيرة المُنشَر في دراسة يقوم بإصدارها القيم العربي في المفوضية؛ بغرض الاستفادة منها في وضع رؤى وإستراتيجيات وخطط عمل فعالة في المستقبل.

كما دعا إلى فتح آفاق جديدة لدعم انخراط المرأة والشباب في مجال حقوق الإنسان، مع إعداد برامج للتوعية والتثقيف، ومنحهم المزيد من العناية في الخطط العملية للمفوضية وكافة الشركاء في المنطقة العربية، وإيلاء المزيد من العناية لإشراك ضحايا حقوق الإنسان والفئات المهمشة في إعداد وتنفيذ برامج حقوق الإنسان في المنطقة.

وأكد الدكتور المري على أهمية الاستعانة بالمزيد من الخبرات والكوادر العربية في عمل المفوضية، وإتاحة فرص التدريب والمنح للشباب العربي من الجنسين، داعيا الحكومات العربية لتقديم المزيد من الدعم؛ لجعل العربية لغة عمل في آليات حقوق الإنسان، وتطوير الموقع الإلكتروني العربي للمفوضية.

من ناحيته، قال سمو الأمير/ زيد بن رعد؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة: إن المنطقة العربية لم تشهد في تاريخها القديم والمعاصر هذا المستوى من العنف والقتل والتشريد للأبرياء مثلما تشهده هذه الأيام.

وأشاد سموه في الكلمة التي ألقاها بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالدور الفاعل الذي تقوم به اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، سواء على المستوى الآسيوي أو الإقليمي أو الدولي، وقال: إن انعقاد هذا المؤتمر ما هو إلا نتيجة للتعاون المُثمر بين المفوضية واللجنة الوطنية القطرية، داعيًا الجميع للمشاركة في جلسات هذا المؤتمر، والتفاعل مع مسؤولي المفوضية، والمشاركين من مختلف المؤسسات الحكومية والمدنية، بهدف الوصول لفهم أفضل للدور المتوقع من المفوضية لتعزيز حقوق الإنسان في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية.

ولفت إلى أنه على الرغم من التفاؤل الذي برز مع انطلاق الحراك الشعبي أو ما سُمي «بالربيع العربي» منذ خمس سنوات، إلا أن الأحداث اللاحقة قد دفعت المنطقة إلى المزيد من التوتر، لافتًا إلى أنه بدلا من تعزيز حقوق الإنسان، ازدادت الانتهاكات وتراجعت الحريات.

الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

سمو الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

ونوه المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أنه في المناطق التي تشهد الاقتتال والعنف وغياب دولة القانون، ظهرت تنظيمات متطرفة تدمر كل المعاني الحضارية للمنطقة العربية، وتقضي على الوئام والتعايش الديني الذي تمتعت به شعوب المنطقة منذ آلاف السنين، فضلًا عن ممارسات ظهرت، تُوقِّع أنها قد اندثرت وتجاوزتها البشرية؛ مثل: العبودية، والتعذيب، والقتل بسبب الهوية، والاستغلال الجنسي للنساء من الأقليات الدينية والإثنية، وظهور بعض الأصوات التي تؤيد وتبرر مثل هذه الأعمال الهمجية التي تسعى لتدمير مجمل ما تحقق من تقدم في مجال الحقوق والحريات، وبشكل خاص للمرأة العربية.

وأضاف سمو الأمير/ زيد بن رعد أن الأوضاع كما يراها ويراها كل مراقب سيئة للغاية، وأنه من واجبه كمفوض أممي لحقوق الإنسان، أن ينبه إلى ثلاثة أمور رئيسة متصلة بحالة حقوق الإنسان في المنطقة؛ يتمثل أولها في التأكيد على أن ضمان الأمن واجب رئيس على كل دولة، مبينًا في هذا السياق أن دول المنطقة تواجه اليوم تحديًا كبيرًا في مواجهة الإرهاب، لكنه أكد على أن المعالجات والحلول الأمنية التي لا تراعي حقوق الإنسان ومبادئ العدالة والإنصاف، لن تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى المزيد من التطرف، وتنامي مشاعر الإحباط والعداء تجاه الحكومات، «والنتيجة هي إعادة توليد العنف والعنف المضاد».

كما أكد في سياق ذي صلة أن التصدي للإرهاب وعلى المدى البعيد لن يؤدي إلى نتيجة ما لم يتم التطرق لأسبابه الكامنة من تهميش وفقر، وحرمان من المساواة بين الأفراد، ووجود مناهج تعليمية تحض على الكراهية والتمييز ضد الآخر.

وقال أيضًا: إن أي رفاه اقتصادي، وتحقيق لمعدلات نمو اقتصادي جيدة دون أن يكون محورها الأساسي الإنسان، والارتقاء بحقوقه وتعزيز دوره في عملية اتخاذ القرار قد تؤخر فقط من الحراك الشعبي، ولكنها لا تنهيه، لافتًا إلى أن الإنسان يحيا بالطعام والشراب، وتحيا نفسه بالتكريم والحماية من الذل والقهر.

وفيما يتعلق بالأمر الثاني لحالة حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، أشار سمو الأمير/ زيد بن رعد؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى أن الدول العربية قطعت شوطًا مهمًا في التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلا أنه ومن حيث التطبيق على أرض الواقع، لا يلمس المواطن العربي بشكل عام أثرًا كبيرًا لهذه الالتزامات القانونية في حياته اليومية، إذ إن القبول بالالتزامات القانونية الدولية يتطلب السعي لتعديل وتطوير التشريعات الوطنية بما يمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

أما الأمر الثالث؛ فقال إنه يتمثل في أن الخصوصية الثقافية للمنطقة العربية آمر لطالما تم التطرق إليه عند الحديث عن مبادئ حقوق الإنسان، ونبه إلى أن الكثيرين يغفلون عن ذكر أن العقيدة الإسلامية تقوم على مبدأ وحدة الجنس البشري، وأن الاختلاف بين البشر بالعرق، أو الدين، أو الطبقة الاجتماعية، أو اللغة، إنما يهدف إلى إعمار الكون في إطار من التعايش.

كما لفت إلى أن الإسلام تطرق لغالبية الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بالمفهوم المعاصر للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن مبادئ القانون الدولي الإنساني حول حماية المدنيين والأطفال والنساء وكبار السن، وأماكن العبادة، والمستشفيات قد تضمنتها التعاليم الإسلامية. وقال إن الرسول -صلى الله عليه وسلم- هاجر إلى المدينة المنورة بحثًا عن فضاء أوسع لنشر عقيدته، وأن أوائل الصحابة لجأوا إلى الحبشة بحثًا عن الأمان، فكيف لا نفتح الأبواب للاجئين ونحميهم؟ وننتظر من الآخرين القيام بهذا الواجب.

وشدد سمو الأمير/ زيد بن رعد على ضرورة البناء على هذه القواسم والقيم الإنسانية المشتركة، والإسراع في الانضمام لباقي المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، والالتزام بها وتنفيذها بالممارسة والسلوك.

وأوضح أنه منذ تأسيس المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قد تحققت العديد من الإنجازات والمشاريع؛ لنشر ثقافة حقوق الإنسان وبناء القدرات في المنطقة العربية، مبينًا أن قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية، يُغطي المنطقة العربية من خلال ثمانية مكاتب؛ منها أربعة مكاتب وطنية في تونس وموريتانيا وفلسطين واليمن، بالإضافة للمكتب الإقليمي في بيروت، ومركز الدوحة للتدريب والتوثيق لحقوق الإنسان للمنطقة العربية وجنوب غرب آسيا.

كما لفت إلى أن المفوضية تقدم الدعم لمهام حفظ السلام في كل من ليبيا والعراق، وكذلك مساندة مهام المقرِّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وعلى مدى السنوات الماضية، ذكر سمو الأمير/ زيد بن زيد أن المفوضية واكبت التطور المؤسساتي في جامعة الدول العربية، حيث قدمت المشورة الفنية عند صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتُقدِّم حاليًا الدعم التقني لصياغة الإستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، كما رحبت دائمًا بالتطور الحاصل في جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي من جهة إنشاء الهياكل المؤسسية لحقوق الإنسان، وبشكل يواكب المنظمات الإقليمية المماثلة في العالم، مشيدا بالمجهود الذي يبذله معالي الأمين العام للجامعة العربية؛ لجعل موضوعات حقوق الإنسان من أولويات العمل في الجامعة.

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية، أكد سموه أن التجربة التونسية أثبتت أهمية الدور الإيجابي والفاعل، الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم الاستقرار، وتعزيز السلم المدني وحقوق الإنسان، منوهًا بأنه ما كان لهذا أن يتحقق في تونس دون إفساح المجال الديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني للعمل بحرية دون خوف من الاعتقال، أو تضييق لحرية الرأي، معربًا عن أمله في أن يؤدي التقدير الدولي للتجربة التونسية إلى تغيير الصورة النمطية بشكل عام لدور منظمات المجتمع المدني الحقوقية في تعزيز حقوق الإنسان في باقي دول المنطقة.

وأكد المفوض السامي لحقوق الإنسان على أن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية العربية قد شهدت تطورًا ملحوظًا في أداء عملها، وقال إن ذلك قد تُوِّج من خلال إنشاء الشبكة العربية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومقرها الدوحة، مؤكدا أن المفوضية تدعم أي مبادرة تقوم بها هذه الشبكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

يُذكر أن الهدف العام للمؤتمر يركز على التعريف بمدى استجابة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بمكوناتها الفنية والتنظيمية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، فضلًا عن استعراض المناهج المتبعة ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الوضع الراهن بالمنطقة العربية.

وسيكون المؤتمر بمثابة منبر للحوار التفاعلي حول الأدوار، والإنجازات، والتقدم المُحرَز، وأفضل الممارسات والتوقعات من مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

يشارك في المؤتمر وهو الأول من نوعه بالمنطقة، نحو ٢٣٠ منظمة عربية ودولية معنية بحقوق الإنسان، وأكثر من ٤٠ شخصية مسئولة عن ملفات حقوق الإنسان على مستوى العالم، والسفراء العرب بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكاتب المفوضية الإقليمية، و١٧ وزارة خارجية عربية، ولجان حقوق الإنسان أو اللجان القانونية في البرلمانات ومجالس الشورى بالمنطقة العربية، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإقليمية والدولية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومجموعة من المقررين الخواص، وهيئات المعاهدات الدولية، وعدد كبير من الشخصيات العربية والدولية.

ويؤكد عقد هذا المؤتمر الهام بالدوحة والمشاركة الواسعة والمتميزة فيه من قبل المفوضية السامية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، على الثقة الدولية الكبيرة في قطر، ودورها في تعزيز منظومة حقوق الإنسان، وترسيخها ليس على المستوى المحلي فقط بل على الصعيد العربي والإقليمي والعالمي. كما تؤكد هذه المشاركة المتميزة نجاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمع كافة هذه الجهات والخبراء والشخصيات المعنية، في هذا الحدث الإنساني الكبير، في ظل جهود كبيرة ومقدرة بذلتها للوفاء بمقاصده، وتحقيق الأهداف المرجوة من انعقاده بالدوحة.

المؤتمر الإقليمي لحقوق الإنسان يدعو إلى

إنشاء آليات وطنية مستقلة لرصد حالات الكراهية والتطرف

الخميس ١٤ يناير ٢٠١٦

جانب من المؤتمر الإقليمي

الدوحة في ١٤ يناير

دعا المؤتمر الإقليمي حول «دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية» المفوضية السامية إلى زيادة دعمها وتمكين حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وفي جميع أنحاء المنطقة، وإشراكها في برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما دعا المؤتمر في ختام أعماله، الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى العمل على جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عند صياغة برامج أو إقرار تشريعات لحقوق الإنسان، وإيلاء المزيد من العناية لإشراك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ برامج حقوق الإنسان على المستويين؛ الوطني والإقليمي، وإلى ضرورة حماية الأطفال والنساء، واللاجئين والنازحين داخليًا.

وقد تضمنت توصيات المؤتمر كذلك دعوة دول المنطقة إلى زيادة دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية، والمساهمة بشكل كاف لتمويل المفوضية السامية وصناديق التبرعات الإنسانية (صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات المعني بأشكال الرق المعاصرة) التي تقدم المساعدة الضرورية للضحايا في جميع مناطق العالم.

ودعا المؤتمر المفوضية السامية، والدول، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني إلى فتح آفاق جديدة لدعم انخراط المرأة والشباب في إعداد برامج التوعية والتثقيف، ومنحهم المزيد من العناية في خطط عمل المفوضية والشركاء في المنطقة العربية، كما دعا المفوضية السامية إلى العمل على احترام التمثيل الجغرافي في وظائف الأمم المتحدة عمومًا، والمفوضية السامية خصوصًا، وإتاحة المجال للخبرات العربية للعمل في المفوضية السامية، إلى جانب توفير فرص التدريب والمِنَح للشباب العربي.

على صعيد متصل، دعا المؤتمر الحكومات المنضمة إلى ضرورة إنشاء آليات وطنية مستقلة لرصد حالات خطاب الكراهية والتطرف، وتقديم الاستشارات، وبَلْوَرة الخطط الوطنية للمكافحة والوقاية، وحث غير

المنضمة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على الانضمام ورفع تحفظاتها، إن وجدت، ومواءمة التشريعات الوطنية. مطالبًا المفوضية السامية بالمزيد من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز ودعم آليات الحماية الوطنية.

مكافحة الإرهاب والتطرف وصون الأمن

وقد دعا المشاركون في توصياتهم الختامية، الدول إلى العمل على مقاربة منهجية حقوق الإنسان وإدماجها في الخطط الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف، وصون الأمن إعمالا للحق في الحياة، ودعوا المفوضية السامية إلى تعزيز اللغة العربية فيما يتعلق بالمنشورات والإصدارات والتقارير الصادرة عن المفوضية بمختلف آلياتها، وتشجيع المساهمات العربية لإثراء المنشورات والإصدارات الدولية.

ودعت التوصيات أيضا دول المنطقة إلى زيادة مساهماتها الطوعية للمفوضية السامية بما يخدم برامجها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإلى تقديم الدعم لمبادرة المفوض السامي في الإصلاحات التي بدأها في عام ٢٠١٤ م، وإلى تبني آليات وطنية مستدامة تُهيِّئ قدراتها واستعداداتها على إعداد التقارير الدورية، ومتابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات اللجان التعاقدية.

كما دعوا الدول إلى التعامل بإيجابية لترشيح الكفاءات العربية لمناصب المقررين الخواص، وإلى ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإلى تزويد هذه المؤسسات الوطنية بالصلاحيات الكافية للتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها أهلية زيارة مراكز الاحتجاز، وأن تكفل تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية الكافية، والاستقلال الذاتي اللازم.

وأكد المؤتمر في إعلانه الختامي الذي تلاه السيد/ سعد العبد الله؛ رئيس قسم التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الجلسة الختامية، على أهمية أن يقوم اختيار وتعيين أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نهج يتسم بالصراحة والمشاركة والشمول، مع أهمية أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفوها بالحصانة عند اضطلاعهم بمهامهم، وتَشجُّع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من التهديدات والمضايقات، والتحقيق بصورة فورية وشاملة في القضايا التي تتعلق بادعاءات حدوث أعمال انتقام أو تخويف ضد أعضاء وموظفي هذه المؤسسات، أو ضد الأفراد الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون معًا، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

ودعا المؤتمر الإقليمي حول «دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية» دعا في توصياته الختامية إلى مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس، في أعمال الجمعية العامة، وكذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته العاملة والفرعية وفِرَقه العاملة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والعمليات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥م، وأن يستند إلى طرائق مماثلة في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة حقوق الإنسان.

سعادة علي بن صميخ المري

وأكد المؤتمر على أهمية دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تتعاون مع الهيئات الحكومية ومع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة؛ لتعزيز إدماج قضايا حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج، وإيجاد تدابير وآليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية دورها كوسيط بين منظمات المجتمع الحقوقية، وبين الحكومات والمفوضية السامية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

وقال إنه يتعين على الدول ضمان استقلالية المجتمع المدني، وتمكينه من لعب دور فعال حيال القضايا المطروحة والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية. داعيًا المفوضية السامية إلى تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك في إطار برامج وأولويات كل منها؛ من أجل تعزيز وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى المعلومات والوثائق، وإلى مشاركتها الفعالة والمستقلة.

كما دعا المؤتمر الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان وهيئات رصد المعاهدات، إلى العمل على مواءمة عملها بُغية ضمان أفضل مستوى لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية في كافة مراحل إعداد التقارير، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، ودعا أيضًا إلى دعم التعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك دعم الجهود لإعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان، ودعوة منظمات المجتمع المدني كذلك إلى استكشاف وتقاسم الموارد المتوافرة في آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛ لتنفيذ برامجها، وإلى المشاركة في عمل المفوضية السامية من خلال الاطلاع على آخر التطورات في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأكدت التوصيات الختامية على إيجاد آلية تشاورية دائمة، تعزز مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية مع المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولفت المؤتمر في توصياته، إلى أن التشاور مع دول المنطقة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة قد مكّن من تبادل الآراء وتعميق الحوار حول النقاط المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، وإبداء توصياتهم بشأنها.

وأكد المشاركون في ختام المؤتمر، على المشاركة الهادفة من جانب دول المنطقة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتعاون فيما بينهم ومع المفوضية السامية، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع وتمثيل الفئات التي تعاني من التمييز أو الإقصاء، باعتبار ذلك أمرًا أساسيًا لنجاح دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

كما أكد المؤتمر على دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للجهات المختصة في حكومات المنطقة، وفي أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني؛ لتعزيز مشاركة أنجع في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. منوها بالتجربة الناجعة التي قامت بها المفوضية من خلال الاستماع إلى وجهات نظر الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ لغرض تطوير إستراتيجية المفوضية للتعامل مع المنطقة العربية.

وأشاد المشاركون في الإعلان الختامي الذي تضمن التوصيات، بالدور الذي لعبته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة القطرية من خلال استضافة هذا المؤتمر، وتقديم كل الدعم اللازم لإنجاح هذه التجربة الاستشارية.

توسيع الفضاء الديمقراطي، ودور المجتمع المدني

وقد نظمت المؤتمر على مدى يومين بفندق الريتز كارلتون، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومقرها الدوحة.

حضر المؤتمر الإقليمي ما يزيد عن ٢٥٠ مشاركًا ومشاركة من عدد من المنظمات الإقليمية؛ مثل: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وممثلين عن وزارات الخارجية والعدل في المنطقة العربية، والبرلمان العربي، ولجان حقوق الإنسان، واللجان القانونية في البرلمانات ومجالس الشورى العربية، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي منظمات المجتمع المدني في المنطقة، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإقليمية والدولية، فضلًا عن رؤساء ثمانية مكاتب لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والعديد من موظفي وخبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومراكز الأبحاث والدراسات المعنية بالتنمية وآليات حقوق الإنسان.

واستعرض المؤتمر المنهجيات المُتَّبعة بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الوضع الراهن للمنطقة العربية، وسبل دعم وتطوير التعاون مع آليات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية، إلى جانب متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

وقد مثل المؤتمر منبرًا للحوار التفاعلي حول الأدوار والإنجازات، والتقدم المُحرَز، وأفضل الممارسات والتوقعات لمختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، كما شكّل فرصة مناسبة لمناقشة أسس العمل وأولويات المفوضية في المنطقة، والدفع قُدما بالإصلاحات الهيكلية ضمن المفوضية السامية التي أعلن عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان في أول خطاب له أمام مجلس حقوق الإنسان أواخر عام ٢٠١٤م.

وخلال جلستين من الحوار التشاركي حول دور المفوضية السامية وأنشطتها، وحول توسيع الفضاء الديمقراطي ودور المجتمع المدني، تم تبادل عدد من

السيد أحمد بن حلي

سعادة موسى بريزات

الامير زيد بن رعد

الأفكار والمقترحات. كما تم تقديم العديد من أوراق العمل في خمس ورش عمل على مدى اليومين من قِبل ممثلين وخبراء من المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية من المنطقة العربية، وخبراء من هيئات المعاهدات، وممثلي مكاتب المفوضية السامية في المنطقة العربية. وعمل المؤتمر على التعريف بمدى استجابة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الفنية والتنظيمية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وعرض حالة التعاون بين الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى، ومناقشة سبل إيجاد آلية فهم مشترك حول بعض الأولويات المواضيعية لحقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومعالجة إشكاليات حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة في سياق الحروب والصراعات، ودعم جهود المفوضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وقد ترأس الجلسة الختامية الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي أشاد في كلمة له بالجلسة بالمؤتمر ونتائجه، والحوارات والمناقشات الإيجابية الهادفة التي تخللته حول قضايا مهمة تشغل العالم بأسره، وتُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبخاصة في المنطقة العربية.

كما تحدث في الجلسة الختامية كلٌ من: سمو الأمير/ زيد بن رعد الحسين؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان، وسعادة السيد/ أحمد بن حلي؛ نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور/ موسى بريزات؛ رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منوهين بالمؤتمر ومخرجاته واستضافة دولة قطر له، وتوفير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كافة مسببات نجاحه.

جانب من المؤتمر الإقليمي

جانب من المؤتمر الإقليمي

المؤتمر الصحفي

المفوض السامي لحقوق الإنسان

ينوه بالتقدم الذي أحرزته قطر في ملف العُمَّال الأجانب

الخميس ١٤ يناير ٢٠١٦

الأمير زيد بن رعد الحسين خلال المؤتمر الصحفي

أشاد سمو الأمير/ زيد بن رعد الحسين؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة بالتقدم الذي أحرزته دولة قطر تجاه ملف العمال الأجانب. كما أدان عملية اختطاف عدد من المواطنين القطريين في العراق، مؤكدًا أنها تمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وأوضح سموه في مؤتمر صحفي مساء اليوم في ختام أعمال المؤتمر الإقليمي حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، وأوضح أنه قد لمس هذا التقدم المحرز في ملف حقوق العمالة الأجنبية خلال لقاءاته مع العديد من المسؤولين بدولة قطر، وزيارته للمدينة العمالية بالمنطقة الصناعية، حيث وقف عن كَثَب على التطورات الإيجابية فيما يخص هذا الملف.

وشدد المفوض السامي لحقوق الإنسان في المؤتمر الصحفي على أن كل هذا التقدم ما كان ليحدث لولا توفر الإرادة السياسية لدى السلطات والمسؤولين في قطر.

وأضاف سعادته في هذا السياق ردًا على سؤال وكالة الأنباء القطرية (قنا): «قمنا بزيارة للمدينة العمالية ووجدنا أن هناك إنجازًا واضحًا وملموسًا تجاه ملف العمالة الأجنبية؛ من خلال تطبيق التشريعات، وعلى رأسها تشريع قانون جديد بدلا من نظام الكفالة». وقال سموه أنه تشرف اليوم بلقاء سمو الشيخ/ عبد الله بت حمد بن خليفة آل ثاني، نائب الأمير، حيث تناولت المحادثات العديد من الملفات التي تتعلق بحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

كما التقى أمس مع معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني؛ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ومع عدد من المسؤولين بالدولة، حيث لمس مدى ما تم إحرازه في قطر من تقدم تجاه ملف حقوق العمال الأجانب.

وأكد من جديد أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة القطرية نحو ملف العمالة الأجنبية تؤكد على القناعة بوجود إرادة سياسية حقيقية لمواجهة المسائل التي تتعلق بالعمالة في الدولة.

وأعلن المفوض السامي لحقوق الإنسان ترحيبه بالخطوات التي اتخذتها قطر بخصوص هذا الملف، وقال إن المفوضية ستعمل مع قطر لدفع هذا الملف مستقبلًا إلى الأمام.

ونوه سموه في سياق ذي صلة بأن المقرِّر الخاص حول حقوق الإنسان قد زار دولة قطر منذ عامين. مضيفا «لقد درسنا توصياته ومقترحاته التي قدمها، وخلال مناقشاتنا مع المسؤولين في قطر واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لاحظنا أن الكثير من التوصيات قد تم اعتمادها، فلا بد من إعطاء الوقت لتنفيذ التوصيات، وسنتعاون مع قطر للدفع بالملف إلى الأمام».

من ناحيه أخرى، أدان سمو الأمير/ زيد بن رعد؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان خلال المؤتمر الصحفي، عملية اختطاف عدد من المواطنين القطريين في العراق، مؤكدًا على أن ذلك يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وقال إنه قد أجرى اتصالات مع الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول هذه المسألة، مشيرًا إلى أن التواصل سيستمر مع السلطات العراقية حول هذه القضية.

وأعرب سموه عن الأسف؛ كون عملية اختطاف المواطنين القطريين هذه تمثل انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان.

وأشاد المفوض السامي لحقوق الإنسان بعقد ونتائج المؤتمر الإقليمي

لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية بالدوحة، معربًا عن بالغ شكره وتقديره للقيادة في قطر، وعلى رأسها حضرة صاحب السمو/ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني؛ أمير البلاد المفدى لاستضافة الدوحة لهذا الحدث الحيوي المهم.

كما أشاد سموه بالدور الفاعل للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم ونشر هذه الحقوق وترسيخها محليًا وإقليميًا، وما وفرته من تسهيلات وقامت به من جهود لإنجاح المؤتمر.

صياغة الإستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

وأكد سمو الأمير/ زيد بن رعد الحسين؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان أن التوصيات التي خرج بها المؤتمر الإقليمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، ستكون انطلاقة لصياغة الإستراتيجية العربية لحقوق الإنسان التي بدأ العمل فيها بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وحول عدم ذكر المفوضية في خطابه الذي ألقاه بالجلسة الافتتاحية أمس، الدولَ التي تعاني من بعض النزاعات، قال إن من أهداف المؤتمر تعزيز التعاون بين المفوضية والدول فيما يخص حقوق الإنسان، وأنه من واجب المفوضية أن تعلق باستمرار حول هذه القضايا، لكنه نبه إلى أنه لو تم فتح هذا الملف للبحث في كل قضية، فلن يختتم المؤتمر أعماله خلال يومين.

وأوضح في سياق ذي صلة وجود حوار عميق مع الدول الأوروبية والغربية حول ما يجري للاّجئين والمهاجرين بسبب الكثير من الأزمات، مما يجعل من الصعب التعليق يوميًا على كل ما يحدث في بلد عربي، لكنه نبه إلى أن عدم التعليق اليومي لا يُنسي المفوضية معاناة الضحايا بالمنطقة.

وأضاف قائلًا: «عندما نرى أن هناك انتهاكات جسيمةً سنطلب إحالة هذه القضايا لمحكمة الجنايات الدولية؛ لنضمن محاسبة من يرتكبون هذه الجرائم بحق المدنيين».

وتابع «نحن نُدين بشدة كل هذه الانتهاكات والجرائم بما فيها حالات التجويع، كما هو الوضع في مدينة مضايا السورية أو تعز اليمنية وغيرهما». مؤكدًا أن مراقبة مسائل حقوق الإنسان والتزامات الدول بها وكذلك انتهاكاتها تعد من أصعب المهام.

وقال ردًا على سؤال آخر بخصوص هيكلة المفوضية وإحداث إصلاحات بها، إنه قد تم وضع الخطط لذلك، ولا يزال الحديث جاريًا مع الدول الأعضاء حول هذه البرامج الإصلاحية.

وحث المفوض السامي لحقوق الإنسان في المؤتمر الصحفي الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

وأشار في إجابة عن سؤال إلى أنه عند الحديث عن البرامج الإنسانية في إطار عمل الأمم المتحدة وقضايا الأمن والسلم الدوليين والأزمات والعمل الإنمائي، فإن لذلك كله علاقة كبيرة بدول الجنوب، لكن عندما يتم الحديث عن حقوق الإنسان فإن الأمر يعني ١٩٣ دولة، لافتًا إلى أن من واجب المفوضية السامية والأمم المتحدة التركيز على الصراعات الدولية والأهلية ومعاناة الضحايا، ومراقبة كل ذلك والتواصل مع المجتمع الدولي بشأنها.

وقال إن المفوضية تدعم حرية التعبير وتعزز هذا الحق، وإنها تكون على اتصال مباشر مع أي دولة بالمنطقة العربية تحدث فيها مثل هذه الانتهاكات لإطلاق سراح المعتقلين.

وحول مسألة استقبال اللاجئين، قال إن دولًا غربية رحبت بهم وبعضها لم يكن له نفس الكرم، فيما هناك دول عربية كثيرة تتحمل مسؤولياتها بهذا الخصوص، معربًا عن أمله أن تحذو بقية الدول حذوها.

وتطرق سمو المفوض السامي لحقوق الإنسان لدعم المفوضية السامية لمنظمات المجتمع المدني العربية، معتبرًا مؤتمر الدوحة فرصة ومنبرًا لدفع الحوار مع الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني بالمنطقة في القضايا المشتركة التي تهمهم جميعًا.

وكان قد تحدث في بداية المؤتمر الصحفي الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مرحبًا بسمو الأمير/ زيد بن رعد ومشاركته على مدى يومين في هذا المؤتمر الهام، مما يؤكد اهتمام المفوضية الكبير بقضايا حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

جانب من الحضور

معالي رئيس الوزراء يستقبل عددًا من المشاركين في

المؤتمر الإقليمي حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية

١٣ يناير ٢٠١٦

استقبل معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني؛ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، اليوم، كلًا من سعادة السيد/ عز الدين الأصبحي؛ وزير حقوق الإنسان بالجمهورية اليمنية، وسعادة السفير/ أحمد بن حلي؛ نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور/ أحمد محمد الجروان؛ رئيس البرلمان العربي، وسعادة السيد/ حمد بن راشد المري؛ الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسمو الأمير/ زيد بن رعد الحسين؛ المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ وذلك للسلام على معاليه بمناسبة مشاركتهم في أعمال المؤتمر الإقليمي حول دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية المنعقد في الدوحة حاليًا. وجرى خلال المقابلات استعراض علاقات التعاون بين دولة قطر وهذه المنظمات وسبل تنميتها وتعزيزها، إضافة إلى بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

هامش لقاءات
المؤتمر الاقليمي

حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية

١٣ يناير ٢٠١٦

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسعادة السفير/ أحمد بن حلي؛ نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك على هامش المؤتمر الدولي حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وبحث اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتفعيل آليات التواصل لنقل الخبرات والتجارب بين الجانبين.

كما اجتمع د. المري على هامش المؤتمر بسعادة الدكتور/ أحمد الجروان؛ رئيس البرلمان العربي، وتناول الاجتماع عملية مد جسور التعاون في مجالات حقوق الإنسان. فيما التقى سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمعالي الدكتور/ عز الدين الأصبحي؛ وزير حقوق الإنسان بالجمهورية اليمنية، وأكد الجانبان على أهمية التعاون في القضايا المشتركة والمتعلقة بنشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان.

بداية أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول

تحديات الأمن وحقوق الإنسان بتونس

٣ نوفمبر ٢٠١٥

تونس:٣ نوفمبر ٢٠١٥م

استضافت العاصمة التونسية (تونس) أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وبمشاركة واسعة لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية. فيما افتتحت جلسات المؤتمر بكلمات لسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومعالي السيد/ محمد الناجم الغرسلي؛ وزير الداخلية التونسي وراعي المؤتمر، ومعالي الدكتور/ محمد بن علي كومان؛ الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وسعادة الدكتور/ موسى بريزات؛ رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة لكلمات لممثل جامعة الدول العربية، وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وأكد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مستهل كلمته الافتتاحية على أن الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية من حروب وأزمات طاحنة وأعمال إرهابية جبانة، وتنامٍ وانتشار لخطاب الكراهية والتطرف والتحريض على العنف والإقصاء، وما تفرزه وتفرضه تلك الظروف جميعها من تحديات على أرض الواقع تلزم الجميع بالتعاون لوضع القواعد والضوابط الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبما يكفل عدم انتهاكها أو المساس بها بأي شكل من الأشكال بداعي الحفاظ على الأمن أو محاربة التطرف والإرهاب. وقال: إن تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التطرف والإرهاب هو أمر لا يختلف عليه اثنان، بل إن الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها لن يتسنى بدونه، وهو من أولى متطلباته، إلا أن ذلك الأمر دومًا يبقى بدوره رهينًا باحترام حقوق الإنسان. لافتًا إلى أن معادلة التوازن بين تحقيق الأمن والمحافظة على الكرامة الإنسانية وما يتفرع منها كانت هي المحور الأساسي للمؤتمر الأول حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان، الذي عُقد بالدوحة تحت رعاية معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر آل ثاني؛ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، يومي ٥ و٦ من شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤م، وأضاف: إن ما انتهينا إليه في المؤتمر الأول هو مجموعة من التوصيات يشكل بعضها محور مؤتمرنا هذا.

> **دعا إلى وضع هيكلة قانونية للمؤسسات والأجهزة الأمنية والتوزان بين الإنضباط والحرية**

وأوضح د. المري أنَّ سيادة القانون ودولة المؤسسات هي نقطة الارتكاز المحورية في هذه القضية، وهي البداية التي يجب أن ننطلق منها، والأساس الذي نبني ونعول عليه. وقال: لن يتحقق احترام حقوق

الإنسان بشكل جدي إلا بوضع السلطة التنفيذية آليات للمراقبة والوقاية والمساءلة والمحاسبة؛ لمنع أي استغلال أو تجاوز من السلطات القائمة على إنفاذ القانون لصلاحياتها وسلطاتها، داعيًا إلى ضرورة وضع هيكلة قانونية سليمة للمؤسسات والأجهزة الأمنية لتحقيق هذه المعادلة. وأشار إلى أن الهيكلة المطلوبة يجب أن ترتكز على إنشاء ودعم إدارات حقوق الإنسان في المؤسسات والأجهزة الأمنية، وأن تكون مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لسنة ١٩٧٩م هي الأساس الذي يتم بناءً عليه وضع واعتماد مدونات سلوك تلك المؤسسات والأجهزة الأمنية والموظفين العموميين فيها، وأن تراعى المعايير الدولية لحقوق الإنسان في كافة ما تقوم به من تدابير أمنية، وقال: هذا الأمر أيضًا يتطلب تقديم الدعم المادي والتقني واللوجستي لتلك المؤسسات والأجهزة الأمنية، بما يعمل على بناء كفاءة ورفع قدرات الموظفين القائمين على إنفاذ القانون، ومن ثم يكفل أداءهم لمهامهم وَفْقًا للمعايير المذكورة. وأضاف: إن تقديم الدعم والمشورة والخبرات المختلفة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء جسور تعاون مشترك، وبناء شراكات إستراتيجية بينها وبين المؤسسات والأجهزة الأمنية هو أفضل الوسائل وأقصر السبل لضمان قيام تلك المؤسسات والأجهزة الأمنية بواجباتها في حفظ الأمن ومواجهة مظاهر العنف، ومحاربة التطرف والإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان.

وهذه المنظومة المتكاملة من هيكلة قانونية وتعاون ومشاركة إستراتيجية يجب أن تشمل أيضًا في داخلها المؤسسات العقابية والإصلاحية، وكليات ومعاهد الشرطة، ومؤسسة القضاء، والإعلام.

د. المري: لا وجود حقيقي للأمن بدون احترام حقوق الإنسان

وأكد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري إن الإرادة الصادقة نحو التعاون والتغيير للأفضل هي الفيصل الحقيقي في تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته في مجتمعاتنا العربية، لا سيما حقوق الصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء. وقال: إن استخلاص الدروس، وأخذ العبر من بعض المجتمعات التي تشهد انهيارًا أمنيًا يجب أن يكون نصب أعين الجميع، فلم يثمر البطش والقمع والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان يومًا إلا الحروب والفتن والويلات والخراب، ولم تكن العُصي الأمنية الغليظة للتعامل مع المعارضين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان إلا بداية لسقوط مُدوٍّ على كافة الأصعدة والمستويات، ولم تُنتج آلة التعذيب المنهج مطلقًا إلا منتجًا كريهًا بغيضًا تمثل في عنفٍ مضادٍ وصل إلى حد الأعمال الإرهابية في أغلب الحالات.

وأوضح د. المري أن الواجب يحتم على الجميع أن يكونوا جادين وصادقين مع أنفسهم في اتخاذ الإجراءات والآليات والوسائل التي تحقق التوازن بين تحقيق الأمن والاستقرار الذي هو من نعم الله التي أنعم بها على عباده، ورسالة المؤسسات والأجهزة الأمنية، وبين احترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته المتأصلة فيه، التي هي بدورها رسالتنا السامية كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وقال: لا وجود حقيقي للأمن دون احترام حقوق الإنسان، تلك هي الحقيقة الواضحة التي يجب ألا نغفل أو نحيد عنها مطلقًا. وأضاف: من هذا المنطلق، فإننا ندعو أن ينعقد هذا المؤتمر بصفة دورية كل عامين، حتى نصل بأهدافه إلى التحقيق والتطبيق على أرض الواقع، وأن نضمن تنفيذ ما ينتج عنه من توصيات بصفة دائمة. واقترح سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون هناك لقاءات دائمة طوال مدة العامين ما بين تاريخي الانعقاد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن برنامج عمل دائم لها، يشمل حوارات تفاعلية وتبادلا للخبرات والأفكار للوصول إلى أفضل التجارب والممارسات.

من ناحيته، توجه معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب؛ معالي الدكتور/ محمد كومان بالشكر لسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري على مبادراته الهامة من أجل ترسيخ العمل المشترك في قضايا حقوق الإنسان بالمنطقة العربية. وأكد عزم المجلس على اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها أن تعزز حقوق الإنسان في الوطن العربي. وقال كومان خلال افتتاح أعمال المؤتمر: إن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذى انعقد بالدوحة في نوفمبر من العام الماضي تمثل محطة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان في العالم العربي، وأُسسًا لتعاون بَنَّاءٍ بين أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان في الدول العربية. إن انعقاد هذا المؤتمر يمثل نقلة نوعية في جهود المجلس لضمان حقوق الإنسان وكرامته في الوطن العربي.

كومان: مؤتمر تحديات الأمن وحقوق الإنسان بالدوحة محطة فارقة في تاريخ العمل الإنساني

وأضاف أن المؤتمر يعتبر فضاءً خاصًا لمعالجة حقوق الإنسان، ويتناول قضايا تُعنى بالإرهاب ومكافحته، والمخدرات، والأمن السياحي، والمؤسسات الإصلاحية، وغيرها من المجالات الأمنية.

ويُذكر أن المؤتمر نظر في بنود مهمة من شأنها تعزيز التعاون العربي في مجالات حقوق الإنسان وحمايتها؛ مثل: تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الدول العربية بما يسمح بالاستفادة من التجارب الناجحة. وشدد كومان على ضرورة احترام حقوق الإنسان ونشْر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية، لافتًا إلى ضرورة تفعيل التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذي عُقِد بالدوحة في نوفمبر الماضي.

بينما اعتمدت توصيات المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، مقترح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر للعمل على مأسسة هذا المؤتمر؛ ليكون منتدى للحوار، ويُعقد كل عامين بين مسؤولي حقوق الإنسان في وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبإشراك منظمات المجتمع المدني المعنية في الدول العربية. فيما رحب المؤتمر بقرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (٣٠٧ د. ع ٣٢) الذي تضمن جملة

من الإجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ومنها الدعوة لعقد هذا المؤتمر. بينما تم من خلال التوصيات تكليف فريق لمتابعة توصيات مؤتمر الدوحة الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية لعام ٢٠١٤م، وتقديم تقرير بهذا الشأن للمؤتمر القادم.

وفي ذات السياق أكدت توصيات المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في ختام أعماله بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس على أهمية دعم وتفعيل مراكز الإعلام الأمني، وصفحات التواصل الاجتماعي التابعة لوزارات الداخلية العربية بالتنسيق والتعاون مع جميع وسائل الإعلام؛ بهدف توعية المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وتعزيز حماية وصون الحريات العامة في ظل سيادة القانون؛ عملًا بتوصيات الخطة العربية النموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني، علاوة على النظر في تطوير مدونة سلوك الأمن العربي، والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، على نحو يستوعب المتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ إعداد هاتين المدونتين والتعديلات المقترحة.

كما أقرت التوصيات قيام الدول الأعضاء بتبني خطط وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والاستفادة من الخطة العربية لتعزيز هذه الثقافة الصادرة عن القمة العربية عام ٢٠١٠م، وغيرها من الخطط الصادرة عن منظومة العمل العربي المشترك، فضلًا عن إدماج مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية في المراحل الدراسية كافة؛ استرشادًا بالخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان الصادرة عن القمة العربية عام ٢٠٠٨م، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين وزارات الداخلية بالدول العربية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة، إلى جانب دعوة الجهات المعنية بجامعة الدول العربية إلى إعداد دراسة حول القوانين الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب، ومدى انسجامها مع المعايير الدولية وقرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري الصادرة بهذا الشأن.

وأوصى المؤتمر بدعوة الدول الأعضاء إلى توجيه الدعوة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للمشاركة في اللجان المستقلة التي تشكلها للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في المجال الأمني، بالإضافة إلى دعوة الدول الأعضاء في الاستمرار في وضع وتطوير برامج تدريبية للعاملين في إنفاذ القوانين في مجال حماية وصيانة حقوق الإنسان، وتدريب المدربين في هذا المجال والاستفادة في هذا الشأن من خبرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية المتخصصة.

ودعا المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان إلى حث الدول العربية على استلهام مدونات السلوك الصادرة عن المؤسسات الأمنية في المناهج التعليمية بالأكاديميات، ومراكز تدريب الشرطة، واعتبار الالتزام بحقوق الإنسان معيارًا أساسيًا في اختيار وترقية القائمين على تنفيذ القانون، إلى جانب دعم جهود جامعة الدول العربية لإعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية إشراك أصحاب العلاقة (مؤسسات العمل العربي المشترك - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان- منظمات المجتمع المدني) في مراحل إعدادها، وتعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية وفق ما يقتضيه القانون بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.

كما وجهت التوصيات الدعوة إلى لجنة حقوق الإنسان العربية (آلية الميثاق) بتزويد المؤتمر المقبل بتقييم حول تنفيذ توصياتها الصادرة للدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال المراجعة الدورية لتقارير هذه الدول فيما يتعلق بمكافحة التعذيب، والمحاكمة العادلة، والحريات العامة، بالإضافة إلى حث الدول الأعضاء التي ليست لها مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان على إنشائها وفق مبادئ باريس.

للمـــرة الثـانية علـى التـــوالي

اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجـــة «A»

٦ ديسمبر ٢٠١٥

منحت هيئة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC) في جنيف، الدرجة «A» للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي المرة الثانية على التوالي التي تعتمد فيها اللجنة على هذه الدرجة لمدة خمس سنوات أخرى تنتهي بنهاية عام ٢٠٢٠م.

وقال سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن هذا التصنيف يُمنح للمؤسسات الوطنية التي تتمتع بالحيادية والاستقلالية والمصداقية. وأضاف: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعتبر من المؤسسات القليلة في الوطن العربي والشرق الأوسط التي مُنحت هذه الدرجة العالية. وتابع د. المري: إن الحصول على أعلى درجة في التصنيف إنجاز لم يأت من فراغ، وإنما نظرت هيئة التنسيق الدولية إلى عدد من الشروط والأحكام والممارسات التي يتعين توفرها في كل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من أجل تصنيفها واعتمادها.

وأكد د. المري أن دولة قطر هيأت الأرض الخصبة والبيئة التي تتناسب مع شروط إنشاء اللجنة. وقال: لقد نظرت هيئة التنسيق الدولية إلى ما لا يقل عن عشرين معيارًا ضمن ما يعرف بـ«مبادئ باريس»؛ أهمها قانون التأسيس وشروط العضوية، والاستقلالية، والحصانة، إضافة إلى البنية التحتية والتوظيف والميزانية، وتطبيق اللجنة لمهامها واختصاصاتها الثلاثة عشر الواردة في القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م بتنظيم اللجنة، ثم نظرت الهيئة الدولية إلى دور اللجنة في تشجيع الحكومة على الانضمام للاتفاقيات الدولية، وتطبيق توصيات الآليات التعاهدية والاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب القيام بدورها في التحقيق والزيارات الميدانية لأماكن الاحتجاز وغيرها من المرافق، بالإضافة إلى دور اللجنة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونشر تقارير سنوية موضوعية تعكس حالة حقوق الإنسان في الدولة.

وقال سعادته: إن إصدار القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٥م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي جاء فيه «تتمتع اللجنة بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يجوز مساءلة عضو اللجنة جنائيًا أو تأديبيًا عما يبديه أمام اللجنة ولجانها الفرعية من آراء أو أقوال بالنسبة للأمور التي تدخل في اختصاصها. ولا يجوز، في غير حالات التلبس، دخول مقر اللجنة أو فروعها أو مكاتبها أو تفتيش أيٍّ منها، إلا بحضور محام عام على الأقل، وبناء على أمر من القاضي المختص، مما ساعد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى حد كبير على الحصول على الدرجة «A». وأشار المري إلى أن توفير هذه الصلاحيات للّجنة يعبر عن الرغبة والإرادة الحقيقية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته. وأضاف: كل هذه القيم تُجمع لتصنع من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نموذجًا يُحتذى به في التأسيس والإنشاء بين نظيراتها في المنطقة العربية.

وأشاد د. المري بالمنجزات التي وصلت إليها الدولة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بخاصة التعديلات التشريعية الأخيرة لقانون العمل بما يضمن حماية الأجور، وإصدار قانون جديد بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وأكد على ضرورة استمرار العمل لمجابهة التحديات، والدور المنوط باللجنة من ناحية تقديم المشورة والدعم الفني للجهات والمؤسسات التي تسعى إلى بناء قدراتها وتعزيز الممارسات الجيدة في ميدان حقوق الإنسان.

واختتم قوله بأن ما يجعل الحصول على درجة الاعتماد «A» أمرًا صعبًا؛ أنها لا تتأتى بمجرد الدعاية الجوفاء والتعتيم على الحقائق، وإنما هي ممارسة وتطبيق عملي على أرض الواقع للعمل على حماية وتعزيز الإنسان، وسوف يأتي الاعتماد كل خمس سنوات ليؤكد مدى مصداقيتنا ونجاحنا.

INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE

COMITÉ INTERNACIONAL DE COORDINACIÓN

COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION

لجنة التنسيق الدولية

Certifying

Se certifica que

Document certifiant que

نشهد بأن

National Human Rights Committee - Qatar

has been accredited under the Paris Principles with 'A' status from 2015 to 2020.

ha sido acreditado /a por los Principios de París como clase 'A' desde el año 2015 al 2020.

a obtenu l'accréditation de statut 'A' de 2015 à 2020 conformément aux Principes de Paris.

تم منحه / منحها بموجب مبادئ باريس اعتماد الفئة "أ" من 2015 الى 2020

Mr. LAWRENCE MUSHWANA
Chair
International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights

Mr. VLADLEN STEFANOV
Chief
National Institutions and Regional Mechanisms Section
Office of the High Commissioner for Human Rights

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

مريـم بنـت عبـد اللّه العطيـــة:

الأزمات الإنسانية سبب في تشرد البشر على أوســع نطــاق

كشفت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعضو المكتب التنفيذي للجنة التنسيق الدولية (ICC)، عن لقاء في غضون الأيام القليلة القادمة بجنيف، لجميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع مناطق العالم، تحت رعاية لجنة التنسيق الدولية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ لمناقشة الاستجابات المطلوبة لبواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان والناجمة عن الصراعات والتطرف العنيف.

وقالت العطية في بيان الـ (ICC) الذي ألقته أمام الدورة الـ٣١ لمجلس الأمم المتحدة بجنيف: سيكون الاجتماع بمثابة فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتحديد كيفية تطبيق المؤسسات الوطنية لأولوياتها بدءًا بالرصد وإجراء التحقيقات، والمشاركة وتقديم المشورة للدول حول المناهج التي ترتكز على حقوق الإنسان، والوعي والتثقيف بحقوق الإنسان، وتقديم التقارير عن الحالات الوطنية إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن الأشهُر الماضية شهدت العديد من الأزمات والصراعات الإنسانية التي لا تزال تتسبب في تشريد البشر على أوسع نطاق شهده التاريخ الحديث. لافتة إلى أن حياة المهاجرين واللاجئين في مختلف المناطق تتعرض للخطر؛ وذلك للهروب من الفقر، والصراعات، والتطرف العنيف، كما ويتفاقم وضعهم نتيجة لانتشار خطابات الكراهية المعادية للأجانب التي بدأت تظهر في بعض بلدان العبور والمقصد على الصعيدين؛ السياسي والمدني.

وأوضحت السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية أن نزوح الأفراد يعود إلى حد كبير إلى الصراعات المسلحة في مختلف المناطق، ويحدث في الوقت الذي يتزايد فيه القلق العالمي تجاه التطرف العنيف، واتخاذ العديد من التدابير لمكافحة الإرهاب واستمرار التقشف الاقتصادي مع تزايد حالات عدم المساواة في جميع المجتمعات. وقالت: نتيجةً لمحورية حقوق الإنسان في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، والديمقراطية وسيادة القانون باتت الحاجة ملحة للاستجابة للتحديات القائمة بصورة أكثر فعالية ترتكز على حقوق الإنسان، وذلك تمشيًا مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وذكّرت في هذا السياق بحديث السيدة/ ماري روبنسون؛ المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن «حقوق الإنسان هي مسؤولية جماعية، ترتكز رسالتها الأساسية على أننا جميعًا ننتمي إلى مجتمع عالمي واحد، وجميعنا مسؤولون عن ما يحدث في هذا المجتمع».

ودعت السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي الأمم المتحدة للانضمام إلى المناقشات وتجديد التزامها الجماعي بحقوق الإنسان الثابتة والعالمية.

قطـر تفــوز بعضـــوية

«لجنـة الميثـاق» التـابعـــة للجـــامعة العربـيـة

٦ أكتوبر ٢٠١٥

فازت دولة قطر بعضوية لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) التابعة لجامعة الدول العربية. وقد تم اختيار السيد/ جابر الحويل؛ مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عضوًا بلجنة الميثاق لمدة ٤ سنوات.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان العربية بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة. ويأتي اختيار دولة قطر إيمانًا بدورها الرائد في المنطقة العربية، وجهودها المتواصلة في دعم ونشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان على كافة المستويات المحلية والدولية. وأشار الحويل إلى أنه سيسخّر التجربة الكبيرة للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل أفضل تمثيل لدولة قطر في المجال الإنساني.

وتوجه الحويل بالشكر لوزارة الخارجية لجهودها واهتمامها الدائم وحرصها على الوجود الدولي والإقليمي للدولة في كافة المجالات، حيث إنها كانت تتابع مسألة الاقتراع لعضوية لجنة الميثاق حتى اللحظات النهائية لفرز الأصوات. وقال: هذا الدور لوزارة الخارجية يعزز من اهتمام الدولة بالثقافة الإنسانية وضرورة نشرها وتبادل التجارب الإيجابية في الحقل الإنساني. يُذكر أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان أُنشئت بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد دخوله حيز النفاذ في تاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٨م للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء بصفتهم الشخصية، تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة. هذا وتعتبر هذه اللجنة أول لجنة رسمية تعاقدية مستقلة في إطار جامعة الدول العربية يتم انتخاب أعضائها بالاقتراع السري وتتعهد الدول الأطرف بضمان الحصانة اللازمة لأعضائها.

«حقــوق الإنســـان»
تنظـم ورشــة عمل توجيهية لمنسقي مكـــاتب الجاليـــات
٢٣ فبراير ٢٠١٦

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها ورشة عمل توجيهية لمنسقي مكاتب الجاليات باللجنة بالتعاون مع مركز التضامن العمالي الأمريكي، وذلك بهدف توحيد الرؤية حول قضايا حقوق الإنسان، وشرح أساليب العمل في عملية استقبال الشكاوى وكيفية معالجتها والتعامل معها.

وأكد السيد/ جابر الحويل؛ مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة خلال كلمته الترحيبية أن اللجنة الوطنية تسعى لتيسير سبل التواصل والوصول إليها بكافة السبل، لافتًا إلى أن عملية افتتاح مكاتب الجاليات باللجنة قد ساهمت بقدر كبير في عملية طرح قضايا الملتمسين. مؤكدًا أن هذه المكاتب بالتعاون مع الإدارة القانونية باللجنة تُعد واحدة من آليات الإنصاف والعدالة.

وقد استعرضت الورشة المبادئ التوجيهية لعمل مكاتب الجاليات بوصفه عملًا تطوعيًا تُشرف عليه إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث يعمل المنسق كمصدر معلومات وحلقة وصل بين إشكاليات منسقي الجالية التي يمثلها واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

فيما تناولت الورشة عددًا من المحاور ذات الصلة؛ حيث قدمت الأستاذة/ هلا العلي؛ الخبيرة القانونية باللجنة محاضرة حول حقوق العمال في قانون العمل وقانون دخول وخروج الوافدين، وإقامتهم، وتناولت من خلالها شرحًا لأحكام قانون العمل، كما أكدت على ضرورة أن يكون منسق الجالية ملمًا بالنظام القانوني لدولة قطر، وكيفية الاستفادة منه في تعاملاته التنسيقية بين الملتمسين والإدارة القانونية وفق الدور المحدد له بما لا يتجاوز اللوائح المنظمة لعمل اللجنة والقوانين.

ومن ناحيته، ترأس السيد/ جابر الحويل جلسة حول الآليات القانونية المتوفرة لحل الإشكاليات التي تواجه العمال، بينما استعرض موظفو الشئون القانونية نماذجًا للحالات المتعلقة بموضوع الجلسة.

بـدء عقـد جلسـات حـوارية حـول

"التنميـة القائـمة علـى مبـادئ حقـــوق الإنســـان"

جرت بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جلسات حوارية بالتعاون بين اللجنة، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، واستمرت يومين حول «التنمية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان».

وناقشت الجلسات الحوارية بحضور عدد من المسئولين، والمختصين باللجنة والمؤسسة، والمعنيين والمهتمين في الجهات الأخرى بالدولة، العديدَ من المواضيع؛ منها معايير مبادئ حقوق الإنسان، ومقاربة التنمية البشرية، وغيرها من المواضيع والمحاور ذات العلاقة.

وافتتحت أعمال الجلسات السيدة/ آمال المناعي؛ الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بكلمة أشارت فيها إلى التوصية الصادرة عن ورش العمل المعنية بصياغة الإستراتيجيات والهياكل الإدارية للمراكز التي تعمل تحت مظلة المؤسسة خلال شهري يناير وفبراير الماضيين والتي تنص على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان عند تصميم وتطوير السياسات والتشريعات والإستراتيجيات الداعمة للخدمات والمعلومات التي تضطلع بها هذه المراكز باعتبار أن خطط ومشاريع تقديم الخدمات القائمة على المنظور الحقوقي هي ضمان سلامة مقاربة التنمية البشرية التي تستهدف حماية الحقوق الاجتماعية، والمدنية، والاقتصادية، والثقافية للفئات السكانية، وبالذات الفئات والأفراد المعرضين أكثر للمخاطر بمن فيهم من الأطفال والنساء والأيتام، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن. وقالت إنه تجاوبًا مع هذه التوصية واستجابة لتوجيهات رسالتها وأهدافها الإستراتيجية، سعت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال هذه الفعالية إلى إكساب العاملين بالمراكز بمهارات بناء الإستراتيجيات، والسياسات، والمشاريع القائمة على مقاربة حقوق الإنسان؛ لإنجاز أهداف التنمية البشرية المستدامة، ودعم وتنمية قدراتهم في هذا المجال. وقالت السيدة المناعي إن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية «تحويل عالمنا»، المستدامة لعام ٢٠٣٠م التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي تمثل برنامج عمل نحو ازدهار العالم، وتهدف إلى تعزيز السلام العالمي في مناخ من الحرية، فيما تبرهن أهدافها وغاياتها على مدى اتساع هذه الخطة العالمية، ومدى طموحها بتركيزها على إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع.

وأوضحت أن الأهداف السامية لهذه الفعالية وبالأخص إفساح المجال للحوار البناء حول التنمية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية تشكل حافزًا لدعم أواصر التعاون بين المؤسسة والمراكز التي تعمل تحت مظلتها من جهة واللجنة من جهة أخرى، والسعي كذلك لتعزيز العمل المشترك في إطار دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠٣٠م، مؤكدة على مواصلة الجهود المبذولة لدعم هذه الخطة والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والعمل على ترسيخها وتعزيزها في المجتمع.

وجاءت جلسات اليوم الأول تحت عنوان: «معايير مبادئ حقوق الإنسان ومقاربة التنمية البشرية»، والتي قدمت خلالها المستشارة/ رانيا فؤاد جاد الله؛ من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعريفات لمفهوم ونشأة مصطلح حقوق الإنسان، وأسباب الاهتمام العالمي بها،

والتي يجب أن يتمتع بها كل إنسان بصرف النظر عن لونه أو جنسيته أو دينه أو أصله أو أي سبب آخر؛ وذلك لأن الجميع ينتمي للجنس البشرى، ونبهت إلى أن موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات بالغة الحساسية لارتباطه بالإنسان ذاته، والسلطة، وتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، كما تحدثت عن خصائص حقوق الإنسان وما إذا كانت عامة أو مطلقة، مؤكدة أنها في حالة تطور مستمر وذات طبيعة حركية ومتجددة دومًا، كما أنها مرتبطة بالإنسان بصفته إنسانًا، مستعرضة هذه الحقوق والحريات الأساسية، والمدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من الحقوق.

وأشارت إلى أن الحق في التنمية ورد بصورة ضمنية في المادة رقم ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنها قالت إن إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عكس في مواده بصيغة صريحة مفهوم التنمية الذي يعتمد على فكرة التكامل بين حقوق الإنسان، فضلًا عن غيره من الإعلانات والبرامج التالية له.

كما قدم الدكتور/ عبد العزيز فرح؛ مستشار التخطيط الإستراتيجي بالمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ورقةَ عمل حول نفس محور هذه الجلسة، تحدث فيه عن حقوق الإنسان ومعاييرها، وقال إنها متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسياتهم أو أماكن إقامتهم أو نوع جنسهم. وأوضح فرح أن هذه المعايير عالمية غير قابلة للتصرف، مؤكدًا أن هذا المبدأ هو حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني، وأن هذه الحقوق غير قابلة للتجزئة سياسية كانت أو مدنية؛ مثل الحق في الحياة وفي المساواة أمام القانون، متناولًا في سياق ذي صلة الحق في التنمية والتنمية القائمة على نهج حقوق الإنسان.

وتضمنت فعاليات اليوم الأول عقد عدد من جلسات العمل، تحدث فيها خبراء ومستشارون من اللجنة والمؤسسة؛ منهم السيد/ معتز شعير؛ مستشار قانوني بالمؤسسة، والمستشار/ علي محرم، من اللجنة، حول عدد من المحاور؛ مثل الشرعية الدولية واستعراض الاتفاقيات، وأهمية الانضمام للاتفاقيات الدولية، مع استعراض كذلك لأهم الحقوق في الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة قطر، بالإضافة إلى مواضيع من قبيل الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان

الختـــام

وفي ختام الجلسات الحوارية في اليوم الثاني ألقى السيد/ جابر الحويل؛ مدير إدارة الشؤون القانونية كلمة الختام بالإنابة عن سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

والتي أشارت فيها إلى أن هذه الجلسات جاءت في سياق تنفيذ مذكرة التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، والتي تهدف إلى نشر وتعزيز وحماية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع القطري، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وضمان تمتع الأفراد بكافة الحقوق على أساس المشاركة الكاملة في الحقوق والواجبات؛ لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية، وقالت العطية إن قضية حقوق الإنسان حظيت باهتمام بالغ من قِبَل المجتمع الدولي منذ منتصف القرن الماضي الذي شهد مولد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأوضحت أنه خلال العقود الثلاثة الماضية شهدت قضايا حقوق الإنسان تطورات في شتى أنحاء العالم؛ أهمها أن مفهوم حقوق الإنسان لم يعد يقتصر على الطرح التقليدي له؛ أي الحقوق المدنية والسياسية، لكنه أضحى طرحًا شاملًا يربط ما بين الحقوق المدنية والسياسية، وبين الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقالت: أصبح الحق في التنمية من أهم حقوق الإنسان، وقد تم التأكيد على ذلك في الإعلان الختامي لمؤتمر فيينا الخاص بحقوق الإنسان عام ١٩٩٣م، والذي أكد على أن الديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان مترابطة يعزز بعضها بعضًا.

وأكدت أن دولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني تُولي اهتمامًا متزايدًا بحقوق الإنسان في كافة المجالات، والذي تُرجم إلى الانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وتكرّس قطر جهودها لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها؛ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ لضمان حياة كريمة لمواطنيها جيلا بعد جيل. وتفعيلًا لذلك حرصت القيادة الرشيدة على وضع رؤية قطر الوطنية عام ٢٠٣٠م، والتي عملت على مواجهة كافة التحديات التي من شأنها أن تقف عائقًا أمام النهوض بدولة قطر ورفاهية شعبها وبناء دولة متقدمة.

خـــلال توقيــع مذكــرة تفــاهم

رئيس حقوق الإنسان النيبالية يشيد بالجهود القطرية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

٢٦ نوفمبر ٢٠١٥

شارما: افتتاح مكاتب الجاليات باللجنة دلالة على احترام حقوق العمال

أشاد سعادة السيد/ أنوب راج شارما؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة نيبال بالجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر في سبيل تطوير التشريعات الخاصة بحقوق العمال. وجاء ذلك خلال التوقيع على مذكرة التفاهم التي أبرمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مع نظيرتها بمملكة نيبال، حيث وقّع على المذكرة كل من سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري عن الطرف الأول، وسعادة السيد/ أنوب راج شارما عن الطرف الثاني، وذلك بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقال شارما: نحن نبدي ارتياحنا، ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر في مجال حماية وتعزيز حقوق العمالة النيبالية، سواء في مجال النصوص التشريعية التي ترسي القواعد الأساسية لعملية حماية حقوق العمال أو من حيث الإنفاذ السريع لتلك القوانين. ونحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة نيبال نشيد بهذا الاهتمام الكبير الذي توليه دولة قطر من الحفاظ على حقوق العمالة النيبالية على وجه الخصوص. ورحب شارما بمبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لإبرام مذكرة التفاهم حول حماية حقوق العمال، وتوجه بالشكر لسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة على تنظيم هذا الحدث الهام. وقال: تعد هذه المذكرة علامة بارزة في مجال حماية وتعزيز حقوق العمال النيباليين في دولة قطر، إلى جانب كونها بوابة للتعاون المشترك بين المؤسستين، والذي من شأنه أن يوسع نطاق المساعدة الدولية والإقليمية لحماية حقوق العمال.

وخلال جولة على إدارات اللجنة، أشاد بافتتاح مكتب خاص للجالية النيبالية داخل مقرها، بالإضافة لمكاتب لعدد من الجاليات الأخرى، حيث وصفها بالخطوة الهامة التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر من أجل المتابعة الدقيقة لأوضاع العمالة بشكل عام والعمالة النيبالية على وجه الخصوص، وهذا مؤشر جيد ودلالة واضحة على مدى حرص القائمين على أمر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واحترامهم لحقوق العمال، والمهنية، والشفافية العالية التي يتمتع بها العاملون باللجنة في نشر رسالتها الإنسانية.

الجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين؛ القطري والنيبالي تهدف إلى تنظيم وتيسير العلاقة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة نيبال لتعزيز التعاون الوثيق، وتبادل المعلومات، والاتصالات الثنائية. وتدخل المذكرة الماثلة حيز النفاذ بعد توقيعها، وتبقى سارية لمدة أربعة أعوام اعتبارًا من ١٦ نوفمبر ٢٠١٥م، وحتى ١٥ نوفمبر ٢٠١٩م، قابلة للتجديد. وقد نصت المذكرة على أن يعمل الطرفان على بناء القدرات في كلًا من دولة قطر ومملكة نيبال من خلال تنفيذ برامج تدريب وتثقيف للعمال على مستوى الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الموظفين العاملين بالمؤسستين طرفي هذه المذكرة، ولا سيما بشأن القضايا ذات الصلة بحقوق العمال النيباليين، كما يعمل الطرفان على تثقيف العمال وأصحاب العمل والمديرين ومسؤولي التوظيف والمطورين، والبعثات الدبلوماسية في قضايا حقوق العمال، بشأن التشريعات القائمة، والاتفاقات الدولية، واتفاقيات العمل لمنظمة العمل الدولية. وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان النيبالية: تتضمن مذكرة التفاهم التي وقعناها اليوم أحكامًا هامة، بما في ذلك حماية وتعزيز وتثقيف وتنمية القدرات في مجال قضايا حقوق العامل، وتعد المشاركة في منع الإتجار بالبشر والعمل القسري من القضايا الهامة للمؤسستين على حدٍ سواء.

لافتًا إلى أن مملكة نيبال تعد من الدول المصدرة للعمالة، وأن دولة قطر من البلاد المستقبلة لها. وأضاف: نأمل أن تساعد مذكرة التفاهم السفارة النيبالية والوكالات الأخرى في دولة قطر في دعم حماية وتعزيز حقوق العمال النيباليين في دولة قطر، وضمان تمكين وصول العمال النيباليين لتسجيل شكاواهم في اللجنة الوطنية بدولة قطر.

برعاية معالي وزير الشؤون القانونية بسلطنة عمان ومشاركة أكثر من ٧٠ ممثلًا لـ ٢٣ مؤسسة

حقوق الإنسان تنظم دورة تدريبية حول التعامل الأمثل مع القضايا الدولية والإقليمية

٢٣ نوفمبر ٢٠١٥

مريم بنت عبد الله العطية: سيادة القانون ودولة المؤسسات نقطة الارتكاز المحورية في قضايا حقوق الإنسان.

الشغصي: قطر صاحبة قصب السبق بالمنطقة في المجال الإنساني.

سلطنة عمان: ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م

في إطار دورها الإقليمي للارتقاء بالثقافة الإنسانية وتشجيع التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون -نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون مع نظيرتها بسلطنة عمان اليوم دورة تدريبية حول الإطار الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر الآليات الإقليمية والدولية، برعاية وحضور معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد السعيدي؛ وزير الشؤون القانونية، وحضور سعادة سفير دولة قطر بسلطنة عمان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نوفمبر الجاري، وذلك بمقر معهد السلامة المرورية بالسلطنة، وبمشاركة أكثر من ٧٠ ممثلًا لـ ٢٣ من الوزارات والمؤسسات العسكرية، ومنظمات المجتمع المدني العمانية؛ منها: مجلس الدولة، ومجلس الشورى، واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بوزارة الخارجية، وجهاز الأمن الداخلي الإدعاء العام، ووزارة التنمية الاجتماعية، وشرطة عمان السلطانية، ووزارة العدل، ووزارة الإعلام، إلى جانب وزارة القوى العاملة، والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان.

وقالت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمتها الافتتاحية: لقد أضحت حقوق الإنسان والحريات الأساسية أحد أهم الموضوعات الرئيسة على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، لافتة إلى تنامي الوعي لدى الشعوب بالقيم الأصيلة لحقوق الإنسان، وإدراك دورها في فرض احترام

الكرامة البشرية، وحمايتها من أي اعتداء أو ممارسات مشينة.

وأضافت: كما تنامت قناعة الشعوب بكون القيود على الحريات الفردية والجماعية، والتضييق على الطاقات الفكرية، والقدرات الإبداعية للإنسان، والانتهاكات التي تمس حقوقه الطبيعية، وتخدش كرامته الإنسانية تشكل العرقلة الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتطور الحضاري.

وأشارت العطية إلى أن سيادة القانون ودولة المؤسسات هي نقطة الارتكاز المحورية في قضايا حقوق الإنسان، وقالت: إن سيادة القانون هي البداية التي يجب أن يتم الانطلاق منها والأساس الذي يُبنى ويُعَول عليه، الأمر الذي يستوجب بناء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تستطيع أن تساهم وأن يكون لها دور فاعل وفعال في إرساء دعائم الديمقراطية وسيادة القانون، ولن يتسنى ذلك بدوره إلا ببناء القدرات والارتقاء بمستوى العاملين فيها بكافة تخصصاتهم.

ودعت العطية إلى المزيد من التعاون، والتكامل، وتبادل التجارب والخبرات، وتقديم الدعم الفني، والمساعدة في بناء القدرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقالت: نحن حريصون على هذا التعاون.

وتوجهت بالشكر للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان الشقيقة؛ لحرص القائمين عليها الأكيد، وسعيهم الدؤوب على تواصل جسور التعاون والشراكة البناءة بين الجانبين.

من جهته، قال سعادة الدكتور/ عبيد بن سعيد الشغصي؛ أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عمان: إن هذه الدورة تقع في إطار تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى جميع فئات المجتمع ومؤسساته، وأضاف: إن المتأمل لكتاب الله عز وجل يجد أن الإنسان كمفردة ذُكر في ٥٦ آية، وأن أكثر سورة جاء فيها ذكر الإنسان هي سورة القيامة.

وأوضح أنه كثيرًا ما اقترن ذكر الإنسان بتذكيره بعظمة الخالق وضرورة تركه للجدال والمراء والتكبر. وقال: لا غرو أن يرى عدد كبير من المفكرين والمهتمين بحقوق الإنسان أن أفضل الطرق لحماية حقوق الإنسان هو تعريف الناس بحقوقهم وتذكيرهم بواجباتهم حيال أنفسهم ومجتمعهم.

وإيمانًا بذلك، فإن هذه الندوة تتشرف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السلطنة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر الشقيقة ب تنظيمها.

وأشار إلى أن محاور هذه الدورة جاءت منسجمة مع التوجه العام لتوسيع الفهم بحقوق الإنسان على اعتبار أنها حقوق عامة وشامله وتأطرها مجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية، وهو أمر ينبغي فهمه لكي تصبح قوانينا المحلية وممارستنا اليومية منسجمة معها.

وقال: تُعتبر هذه الفعالية ثمرة تعاون وتنسيق مشترك، وتميزت مع أشقائنا في اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، وهو أمر يشجع على تنظيم أعمال مشتركة في المستقبل خاصة.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر صاحبة قصب السبق في المنطقة، ولها حضور دولي وإقليمي واضح. وتوجه بالشكر والتقدير للقائمين عليها على جهودهم المخلصة، وللأساتذة المحاضرين في الدورة من خارج السلطنة ومن داخلها.

يُذكر أن الدورة تناقش في يومها الأول التطور التاريخي لحقوق الإنسان، والنشأة والمفاهيم والمصطلحات، والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وآلياتها التعاقدية، والاتفاقيات الأساسية، وموقف سلطنة عمان منها، فضلًا عن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل. فيما تتناول جلسات اليوم الثاني مدخلًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمفاهيم، وأوجه الاختلاف والتشابه فيه، بالإضافة إلى الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب من المنع إلى الوقاية، علاوة على الآليات الدولية لحماية العمال ودور السلطنة في هذا المجال.

ويتطرق اليوم الثالث إلى دور المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، واستعراض تجربة سلطنة عمان في مكافحة الإتجار بالبشر، والعلاقة بين وزارتي الداخلية والخارجية في إدارة ملفات حقوق الإنسان.

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الندوة التي نظمتها بالتعاون مع نظيرتها بسلطنة عمان حول

«الإطار الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر الآليات الإقليمية والدولية»

برعاية معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد السعيدي؛ وزير الشؤون القانونية

٢٥ نوفمبر ٢٠١٥

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الندوة التي نظمتها بالتعاون مع نظيرتها بسلطنة عمان حول «الإطار الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر الآليات الإقليمية والدولية»

برعاية معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد السعيدي؛ وزير الشؤون ا لقانونية.

وبحضور معالي رئيس اللجنة، والأمين العام، والسيد/ سيف بن علي المهندي؛ وزير مفوض بسفارة قطر بسلطنة عمان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نوفمبر الجاري، وذلك بمقر معهد السلامة المرورية بالسلطنة، وبمشاركة أكثر من ٧٠ ممثلًا لـ٢٣ من الوزارات، والمؤسسات العسكرية، ومنظمات المجتمع المدني العمانية؛ منها مجلس الدولة، ومجلس الشورى، واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بوزارة الخارجية، وجهاز الأمن الداخلي الادعاء العام، ووزارة التنمية الاجتماعية، وشرطة عمان السلطانية، ووزارة العدل، ووزارة الإعلام، إلى جانب وزارة القوى العاملة، والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان.

فيما أوصت الدورة بضرورة بذل المزيد من الجهود الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العماني بمشاركة كافة الآليات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، ورفع مستوى التأهيل للعاملين في هذا المجال، إلى جانب التأكيد على أهمية مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني بالسلطنة العمانية، والمؤسسات الحكومية الأخرى في صياغة التقرير المقدم أمام مجلس حقوق الإنسان. ودعت التوصيات إلى ضرورة تعزيز دور ومكانة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عمان بما يتفق كليًا مع مبادئ باريس، وإشراكها في اللجان المشكّلة لصياغة القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان. فضلًا عن حث المؤسسات ذات الصلة المباشرة بقضايا حقوق الإنسان على تعزيز قدرات منسوبيها من خلال ورش العمل والدورات التدريبية التي يمكن أن تشمل الأجهزة الشُرَطية، ووزارة الخارجية، والقضاء، وأئمة وخطباء المساجد.

بالإضافة إلى نشر الوعي من خلال طرح القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في مختلف وسائل الاتصال، وتشجيع انضمام السلطنة للاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد.

وأعربت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام في كلمتها الختامية عن خالص تقديرها لسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ولسعادة السيد/ محمد بن عبد الله الريامي؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عُمان الشقيقة؛ لحرصهما الأكيد على تعزيز التعاون القائم بين لجنتي حقوق الإنسان بسلطنة عمان ودولة قطر، والذي تعتبر الدورة التدريبية التي نحتفل بختامها اليوم من أهم ثماره.

وقالت العطية: إنه لمن دواعي سروري أن أشارك اليوم في حفل ختام الدورة التدريبية الخاصة بـ «الإطار الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر استعمال الآليات الدولية والإقليمية» التي ننظمها بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عمان، في إطار الحرص المشترك على بناء تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن دفع علاقات التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية عامة، والخليجية خاصة، من خلال بناء القدرات ونقل الخبرات لهو إحدى أدوات تعميق العلاقات التاريخية فيما بيننا، وصولًا إلى بناء شراكة حقيقية تتسق مع مصالح شعوبنا وتلبي تطلعاتنا المشتركة.

وتوجهت بالشكر إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسلطنة عُمان الشقيقة على حسن الاستقبال، مشيدةً بالجهد الكبير في استضافتها لهذه الدورة التدريبية، وهنأت المشاركين على اجتيازهم البرنامج التدريبي، وقالت: كلي ثقة في دوام التواصل والتعاون في المستقبل.

اللجنـــة تستقبـــل

المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربيـة

٧ ديسمبر ٢٠١٥

عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا مع وفد من المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية الذي يضم في عضويته ١٥ جامعة أمريكية، وذلك بهدف التعرف على أهداف اللجنة وجهودها في نشر وإرساء الثقافة الإنسانية وآلياتها في سبيل تعزيز حماية حقوق الإنسان.

وقدم سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمالي؛ الأمين العام المساعد باللجنة خلال الاجتماع شرحًا متكاملًا عن نشأة اللجنة وورسالتها ورؤيتها وطبيعتها القانونية. وتناول اللقاء شرحًا حول التعديلات التشريعية وتطوراتها، والمنهجية التي تتبعها دولة قطر في سبيل حماية حقوق العمال من خدمات صحية وتوعوية وتثقيفية، وطبيعة الالتماسات التي تتلقاها اللجنة وطرق التعامل معها في الإطار القانوني.

وأوضح الجمالي أنه يتم التعامل مع الالتماسات دون النظر للجنسية أو العرق أو العقيدة، وأشار إلى أن اللجنة تقوم بتوكيل محامين للملتمسين غير القادرين على أعباء مالية للدفاع عن قضاياهم.

وتطرق اللقاء إلى خطة اللجنة الإستراتيجية لنشر وتثقيف المجتمعات والمؤسسات المعنية بإنفاذ القوانين والجهات ذات الصلة بالتعامل المباشر مع الجماهير. ولفت سعادة الأمين العام المساعد إلى أن للّجنة جهودًا إقليمية ودولية في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان؛ حيث تقوم بعمل دورات على مستوى المؤسسات الإقليمية، كما أنها تقوم بتنظيم مؤتمرات دولية في قضايا إنسانية هامة. وشَرَحَ لهم الجمالي طبيعة العلاقة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وبين المؤسسات الدولية والإقليمية المشابهة، وطرق التعاون معها في عملية حماية حقوق الإنسان.

يُذكر أن وفد المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية الزائر يتألف من ٣ أعضاء بالمجلس، و١٥ أستاذًا من الجامعات المختلفة التي يتشكل منها المجلس، و١١ طالبًا وطالبة. وتعد هذه الزيارة الثانية لهم لمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

جَـرَت أعمـاله بالمملكــة المغربيــة؛

«اللجنة الوطنية» تشارك في اجتماع الخبراء الإقليمي حول حرية الصحافة وحقوق الإنسان

١٣ ديسمبر ٢٠١٥

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماع الخبراء الإقليمي حول حرية الصحافة وحقوق الإنسان الذي انعقد بالمملكة المغربية بتنظيم من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، وذلك في يومي ١٠ و١١ من ديسمبر الماضيين. وقد مثل اللجنة في الاجتماع السيد/ عبد الله علي المحمود؛ رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة، حيث قدم ورقة عمل تحت عنوان: «الآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان». كما شارك في الاجتماع مركز الدوحة لحرية الإعلام، ممثلا عنه السيد/ جابر بن شافعة المري؛ رئيس العلاقات الدولية بالمركز.

وأشار المحمود من خلال الورقة إلى أن الآليات الوطنية هي الأجهزة والهيئات، والهياكل، والتنظيمات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛ مثل: القوانين، وفي مقدمتها الدستور الدائم للبلاد الذي يجسد أحد أهم الإنجازات في التاريخ الحديث لدولة قطر؛ بما أرساه من مبادئ تُفصح عن إيلاء الدولة قدسية خاصة لحقوق الإنسان، وبما أكد عليه من انتهاج الدولة النظام الديمقراطي، وأن المجتمع القطري عماده العدل والإحسان، والحرية، ومكارم الأخلاق.

واللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، والسلطة القضائية إلى الوزارات والأجهزة، والإدارات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛ مثل: إدارات حقوق الإنسان بوزارات الداخلية، والخارجية والعدل، وإدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإدارة الضمان الاجتماعي، وديوان المظالم الذي تتجسد مهمته الأساسية في تلقي شكاوى الجمهور، وحماية الناس من انتهاك حقوقهم بسبب إساءة استخدام السلطات أو الأخطاء أو الإهمال، وذلك بغية رفع هذه المظالم وتحسين الإدارة العامة، لافتًا إلى أن لجان حقوق الإنسان البرلمانية هي إحدى الآليات المهمة لحماية حقوق الإنسان، وتختص هذه اللجان بالدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على تنقية التشريعات المعمول بها من النصوص التي تتعارض مع حقوق الإنسان، والعمل على تعديلها بما يكفل الضمانات الفعالة لحقوق الإنسان.

كما أوضح المحمود الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كإحدى الآليات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، لافتًا إلى أنها تقع في منزلة بين الهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ويتيح لها ذلك دورًا بارزًا في تعزيز احترام حقوق الإنسان؛ فهي بحكم طبيعتها كمؤسسات دولة تملك إمكانية الحوار والتفاوض مع الحكومات حول تذليل العقبات التي تعرقل إعمال حقوق الإنسان والنهوض بها، وقال: في المقابل فإن استقلاليتها عن أجهزة الحكم تهيئ لها إمكانية التجذر في المجتمع والتواصل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ودعم مطالبها في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

وقدم المحمود ملامح رئيسة لحقوق الإنسان في دولة قطر. وقال: نستطيع من خلال هذه الإطلالة أن نقف على العديد من العلامات المضيئة التي تكشف عن إيلاء الدولة جل اهتمامها لحقوق الإنسان في مختلف الميادين؛ السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والتي جاءت في ركاب مسيرة الديمقراطية التي أرسى دعائمها حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني؛ أمير البلاد المفدى، ومِن قَبله حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني -حفظهما الله- حيث أثمرت عن عدة إنجازات شهدها الواقع، سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي والمؤسسي.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر واحدة من أهم الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وقال: جاء إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٢م بوصفها المؤسسة الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بدولة قطر، وقد اضطلعت اللجنة بدورها ورسالتها السامية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وأضاف: تتويجًا لعملها المستقل وشفافيتها والتزامها بمبادئ باريس؛ فقد منحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل لجنة التنسيق الدولية (ICC) درجة الاعتماد «A» في عام ٢٠١١م لمدة خمس سنوات، وتابع: استمرت اللجنة الوطنية في القيام بدورها على الوجه الأكمل حتى تم تجديد اعتمادها مرة أخرى لمدة خمس سنوات تنتهي بنهاية ٢٠٢٠م.

وأكد المحمود على الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على مسار حقوق الإنسان، ليس فقط من خلال دورها في تأسيس الوعي العام بهذه الحقوق وتكريس المفاهيم الخاصة بها، ولكن أيضًا في مجال حماية هذه الحقوق من خلال دورها الرقابي، وقدرتها على إثارة القضايا المختلفة، وتوفير المعلومات الخاصة بها ومتابعتها. ذلك إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني التي تقوم بمهمة الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، والتوعية بقيم حقوق الإنسان.

ختـام أعمـال توصيـات الورشـة الإقليميـة

حول حماية اللاجئين في الأزمات الإنسانية

١٥ ديسمبر ٢٠١٥

أوصت الورشة الإقليمية حول «حماية اللاجئين في الأزمات الإنسانية» بتعزيز التوعية حول حقوق اللاجئين من خلال وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وعقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة لمختلف الأجهزة المعنية بهذا الموضوع.

وحثت الدورة التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اختتام فعالياتها -الدول على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١م الخاصة باللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧م الخاص بها، وإلى سَنِّ قانون خاص باللجوء.

وتضمنت التوصيات من بين أمور أخرى عقد منتدى إقليمي يعكس جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم اللاجئين السوريين في أزمتهم الحالية.

نظمت الورشة على مدى يومين اللجنةُ الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الممثلية الإقليمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وجاءت الورشة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان لترسيخ وتطوير وتكامل كافة أوجه التعاون والعمل المشترك، وتفعيل اتفاقية التعاون المبرمة بينهما، وامتدادًا لمسيرة مشاركة مميزة ونشاطات متعددة الجوانب في مجالات تبادل الخبرات وتطوير القدرات الوطنية.

وسلّطت الورشة الضوء على حقوق اللاجئين في زمن الأزمات، خاصة في ظل وجود عدد هائل من الكوارث المأساوية حول العالم في وقت تتزايد فيه أعداد اللاجئين والنازحين حول العالم.

كما تناولت موضوع الحماية في الأزمات والحماية في المخيمات، وأماكن تجمع اللاجئين والنازحين، والفئات الأكثر عرضة للخطر، واحتياجات الحماية الخاصة، والمفاوضات الإنسانية، والتسجيل كوسيلة للحماية، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.

تم خلال الورشة الإقليمية استعراض أوراق عمل متنوعة حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومهامها واختصاصاتها وإنجازاتها، بالإضافة إلى عرض مجموعة من أوراق العمل الأخرى تناولت موضوعات الحماية الدولية والمخيمات وأماكن تجمع اللاجئين والنازحين، وحماية اللاجئين في حالات الأزمات، والتفاوض الإنساني واحتياجات اللاجئين والضعفاء منهم، وتسجيلهم، وتعريف اللجوء وغيرها من أوراق العمل ذات الصلة.

UNHCR
UN High Commissioner for Refugees
NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
Doha - Qatar
دورة تدريبية حول

اللجنة الوطنية تعقد اجتماعًا مع وفد من

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

٢٨ ديسمبر ٢٠١٥

عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها أمس اجتماعًا مع وفد من مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال؛ الذي يزور الدولة هذه الأيام، وتناول الاجتماع نبذة تعريفية حول عمل الطرفين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وقدم السيد/ جابر الحويل؛ مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة تعريفًا شاملًا باختصاصات اللجنة وأهدافها وطبيعتها القانونية، وأساليب عملها في تلقي الشكاوى والالتماسات التي ترد إليها، وقال الحويل: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل وفق آليات وأساليب متعددة لتحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

وتناول الحويل خلال حديثه شرحًا مفصلًا لإدارة الشؤون القانونية وأقسامها، لافتًا إلى أن اللجنة تقوم بزيارات مفاجأه للمؤسسات العامة والخاصة؛ بغرض الوقوف على التحديات الإنسانية التي قد تواجههم، وقال: هناك توجه كبير من قبل دول الخليج إلى مفاهيم حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن اللجنة في إطار رسالتها التوعوية والتثقيفية تقوم بتنظيم الدورات التدريبية، وورش العمل، والمؤتمرات الدولية التي تخدم قضايا حقوق الإنسان، وقال: خلال تلك الفعاليات تتواصل اللجنة مع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة بموضوع أو قضية الفعالية، وأكد الحويل خلال الاجتماع استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون اللامحدود مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال في تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل المشتركة، سواء أكان في دولة قطر أو دولة الإمارات العربية المتحدة، وأوضح أن اللجنة قد نظمت دورات تدريبية مع نظيراتها في دول مجلس التعاون، وهي ترحب دائمًا بعملية تبادل التجارب والخبرات المختلفة. فيما قدم مديرو الإدارات ورؤساء الأقسام باللجنة تعريفًا للوفد حول اختصاصات ومهام إداراتهم.

من ناحيتها، أوضحت السيدة/ فاطمة حسين عيسى؛ مستشار تطوير الأعمال بمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن المؤسسة تقوم في إطار أهدافها بتقديم خدمات الرعاية والإيواء لفئتي؛ النساء والأطفال، وذلك وَفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأشارت إلى أن رؤية المؤسسة تطمح لمجتمع خالٍ من العنف في إمارة دبي، وتناولت شرحًا حول أهداف المؤسسة وطبيعة عملها وهيكلها الإداري.

لافتة إلى أن مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال هي أول دار رعاية غير ربحية مصرح بها في دولة الإمارات العربية المتحدة للنساء والأطفال من ضحايا العنف المنزلي، والإساءة للأطفال وضحايا الإتجار بالبشر. وقالت: تم إنشاء المؤسسة في شهر يوليو من عام ٢٠٠٧م بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم؛ نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس الوزاء، وحاكم دبي، وذلك من أجل منح أولئك الضحايا خدمات الحماية والدعم الفوري بما يتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

حقـــوق الإنســـان تجتمـــع

بوفـــد مـــن موظفـــي الكونجـــرس والخارجيـــة الأمريكيـــة

٢٧ فبراير ٢٠١٦

اجتمعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها أمس بوفد من كبار موظفي الكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية.

فيما ترأس الاجتماع سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمالي؛ الأمين العام المساعد للجنة، وقدم للوفد شرحًا مفصلًا حول اختصاصات اللجنة، لافتًا إلى أن اللجنة تقوم بدورها الاستشاري في رفع التوصيات الخاصة بحقوق الإنسان للجهات ذات الصلة بالدولة. وتناول خلال الاجتماع تنويرًا حول إدارات اللجنة المختلفة موضحًا أهدافها بشكل عام.

وأشار إلى أن من بين إدارات اللجنة الهامة هي إدارة الشؤون القانونية. وقال: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم عبر هذه الإدارة بتلقي الالتماسات التي لمسنا أنها بدأت تقل مع ارتفاع نسبة الوعي بثقافة حقوق الإنسان بين أرباب العمل والعمال.

وأشار في هذا الشأن إلى أن اللجنة تقوم بحملات سنوية لنشر ثقافة حقوق الإنسان في كافة المجالات الصحية والتعليمية، وفي جانب حقوق العمال والحق في السكن.

وقال الجمالي في رده على تساؤلات الوفد: هنالك الكثير من الآليات التي تنتهجها الإدارة القانونية باللجنة لاستقبال الشكاوى والالتماسات، فيمكن للملتمس أن يحضر بنفسه إلى مقر اللجنة ويقدم التماسه، كما يمكن تقديم الالتماس عبر الموقع الإلكتروني للجنة، أو عن طريق الخط الساخن الذي يعمل على مدار الساعة بأكثر من أربع لغات مختلفة.

إلى جانب وجود مكاتب خاصة بالجاليات الهندية، والأفريقية، والنيبالية، والفلبينية، وذلك لتيسير سبل التواصل بين اللجنة ومراجعيها.

فيما قدم عدد من مسؤولي اللجنة اختصاصات إداراتهم بالتفصيل، والتي تركزت على أدوارها في تحقيق أهداف اللجنة لنشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان بين المجتمع.

وكان الوفد تَقدم بجملة من التساؤلات المتعلقة بعمل اللجنة وأدوارها واختصاصاتها والرؤية التي تعمل من خلالها. وأكدوا أنهم وجدوا إجابة لها من خلال هذا الاجتماع.

في هذا العدد نتعرف على أجوبة لعدد من التساؤلات المتعلقة بـ (إصابة العمل) من واقع قانون العمل القطري وما هي الحقوق التي يجب أن تطالب بها وما هي الواجبات التي يجب أن تلتزم بها حتى تتمع بكافة حقوقك فمعرفة الواجبات والالتزام بها هي المسار الصحيح للمطالبة بالحقوق.

ما هي إصابة العمل؟

هي التي تنشأ عن حادث يقع أثناء تأدية عملك أو بسببه أو خلال فترة ذهابك أو عودتك منه بشرط. أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي للعمل.

وكذلك قد ينتج عن إصابة العمل(الوفاة) وفي هذه الحالة يجب التعويض عنها للورثة ويكون تلقي العلاج المناسب على نفقة صاحب العمل وفقاً لما تقرر الجهة الطبية المختصة.

كم المدة التي من حقك أن تتقاضي فيها أجرك كاملاً أثناء مدة العلاج؟

تتقاضى أجرك كاملاً طوال مدة العلاج أو لمدة ستة أشهر فإذا استمر العلاج أكثر من ذلك تتقاضي نصف أجرك الكامل حتى يتم شفاؤك أو يثبت عجزك الدائم. ويعتبر التعويض عن العجز الكلي الدائم عن العمل في حكم الوفاة عند حساب مقدار التعويض. لمعرفة المزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على إصابات العمل في الجدولين (١ و٢) في قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤م الذي يبين نسبة العجز.

هل يجوز حرمانك من تعويض إصابة العمل وتعويض الوفاة؟

يجوز ذلك في حالة تعمدك إصابة نفسك أو كنت واقعاً تحت تأثير مخدر او خمر وقت الإصابة أو الوفاة وكان هذا المؤثر هو السبب في الإصابة أو الوفاة أو رفضت أن يتم الكشف الطبي عليك دون أسباب جدية وكذلك رفضت اتباع العلاج الذي قررته الجهة الطبية المختصة أوخالفت متعمداً تعليمات صاحب العمل بشأن وسائل الوقاية من مخاطر العمل أو أهملت إهمالاً جسيماً في ذلك.

ما المدة التي يجب خلالها دفع التعويض عن إصابة العمل؟

يؤدي صاحب العمل التعويض عن العجز خلال ١٥ يوماً من تاريخ ثبوت عجز العامل أو إعلان نتيجة التحقيقات المؤيده لثبوت العجز بسبب العمل. وعلى صاحب العمل أن يودع التعويض عن الوفاة خزينة المحكمة المختصة خلال مدة لا تزيد عن ١٥ يوماً من تاريخ الوفاة أو من تاريخ إعلان نتيجة التحقيقات المؤيدة لحدوث الوفاة بسبب العمل.

هل يسقط حق المطالبة بالتعويض عن العجز أو حق الورثة في التعويض عن الوفاة؟

يسقط حق المطالبة بالتعويض عن العجز او الوفاة بالنسبة للورثة بإنقضاء مدة سنة من تاريخ التقرير الطبي النهائي المتضمن حدوث العجز أو مرور سنة من تاريخ.

وزيـــر الخـــارجية يفتتـــح

فعاليات معرض الخط العربي في جنيف

الإثنين ٢٩ فبراير ٢٠٢٦

افتتح سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني؛ وزير الخارجية، فعاليات معرض الخط العربي الذي نظمه الوفد الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحت عنوان: «حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية»، وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، وبرعاية السيد/ مايكل مولر؛ المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وقد شارك في مراسم الافتتاح الرسمية للمعرض الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد/ مايكل مولر؛ مدير عام مكتب الأمم المتحدة بجنيف، والسيد موغنز ليكيتوفت؛ رئيس الدورة الـ ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى السيد/ تشوي كيونك ليم؛ رئيس مجلس حقوق الإنسان.

وقام سعادة وزير الخارجية بقص شريط الافتتاح للمعرض الذي سيستمر في الفترة من ٢٩ من شهر فبراير الجاري وحتى ٤ من شهر مارس القادم، وذلك وسط حضور واسع لكبار الشخصيات رفيعة المستوى، وممثلي البعثات الدائمة الدبلوماسية في جنيف، إضافة إلى عدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في جنيف.

وفي كلمته الافتتاحية، قال سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني: إن هذا المعرض يتماشى مع جهود دولة قطر لدعم الحوار بين الأديان، مؤكدًا أن الإسلام يقف جنبًا إلى جنب مع كافة الأديان السماوية لتحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان والحرية والكرامة.

وأشار سعادته إلى أن هذا المعرض جاء ليبعث برسالة بسيطة مفادها أن حقوق الإنسان راسخة بعمق في القرآن الكريم، وأن اللوحات الزيتية التي يتضمنها المعرض، والتي رسمها فنان في دولة قطر، تحمل رسالة واضحة، وهي أن الفن هو وسيلة قوية لتعزيز حقوق الإنسان.

وأضاف أن التعبير الفني في جميع أشكاله ومظاهره، سواء عن طريق الشعر أو الرسم، هو وسيلة هامة للتفاعل بين الثقافات والتفاهم بين الأديان، مشيرًا إلى أن الفن يمثل تعبيرًا ثقافيًا لإيصال الرسائل المتعلقة بالاحترام والتسامح والصداقة بين مختلف الأديان والطوائف والأعراق، مبينًا أن الفن هو انعكاس للجمال الداخلي الذي يتجاوز الاختلافات البشرية، وأنه إذا ما استُخدم للوصول إلى القيم النبيلة بشكل صحيح، فإنه سيُصبح أكثر وضوحًا وتأثيرًا وأهمية.

معالجة التطرف والإرهاب لا تكون عن طريق تنامي خطاب التعصب والكراهية

وقد أوضح سعادة وزير الخارجية أن «الإسلام» كلمة تدُل على السلام، مؤكدًا أن الإسلام قَدَّمَ إلى الإنسانية قبل أربعة عشر قرنًا مدونة مثالية لحقوق الإنسان، تهدف، وما زالت تسعى إلى منح الشرف والكرامة، والقضاء على الاستغلال والقهر والظلم، وهذه هي الضمانات التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأدوات المعاصرة لحقوق الإنسان.

وقد أعرب سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني؛ وزير الخارجية عن تمنياته بأن يساهم هذا المعرض بشكل بَنّاء في الحوار الثقافي والحوار بين الأديان القائم بالفعل بين الدول، ومستعينًا بواحدة من آيات القرآن الكريم، والمتمثلة في إحدى لوحات المعرض قائلًا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾.

من جانبه، أكد الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان أن معالجة التطرف والإرهاب لا تكون عن طريق تنامي خطاب التعصب والكراهية، وإنما بمد جسور التعاون والحوار بين الأديان، والثقافات، والحضارات المختلفة، والبحث عن الإرث والقيم الإنسانية المشتركة وإظهارها وإبرازها.

وأشار إلى أن تصرفات الجماعات المتطرفة الإرهابية التي تتخذ من الدين ستارًا لسلوكياتها الشاذة والمريضة لتحقيق أهدافها الدنيئة، لهي أبعد ما تكون عن الإسلام ورسالته الوسطية الصحيحة، موضحًا أن هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم المتعصبة، وأن الإسلام الصحيح قد انتشر وجهه المُشرق الساطع والمضيء عبر مئات السنين.

وحول تقييم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لهذا المعرض، أشار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الدين الإسلامي قد حرص على حقوق الإنسان، ودعا إلى احترام كرامة الإنسان وحرياته، وجاءت رسالته السامية لترسخ مبادئ العدل والمساواة بين بني البشر أجمعين، وتنهى عن الظلم والاستبداد والعنصرية والاضطهاد.

وأكد أن الإسلام كفل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية قبل تقنينها بمئات السنين، داعيًا إلى السلام والعيش المشترك بين مختلف الديانات، والطوائف، والأعراق، والأجناس، فعاشت الأقليات الدينية والعرقية في الدولة الإسلامية ما يزيد عن ١٤ قرنًا من الزمان، وهي تنعم بالأمان والحرية في ممارسة طقوسها وشعائرها، ودون أن تُهدم أو تُزال أيٌّ من دور عبادتها.

أما السيد/ مايكل مولر؛ المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف فقد رحب في كلمته بالحضور، قائلًا: إن الخط العربي هو أحد أقدم وأكبر أشكال التعبير الفني في العالم، فهو يمثل تراثًا ثقافيًا مشتركًا للعديد من البلدان في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

وأعرب عن تقديره للتفاعل البنَّاء مع دولة قطر، مؤكدًا أن قطر قد بنت سجلًا قويًا في التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

وفي نهاية كلمته، أعرب المدير العام عن شكره وتقديره لسعادة السفير/ فيصل بن عبد الله آل حنزاب؛ المندوب الدائم لدولة قطر في جنيف لإتاحة الفرصة للأمم المتحدة لاستضافة مثل هذا المعرض، كما أعرب كذلك عن تقديره للفنانين القطريين لإسهاماتهم في إيصال التقارب العميق ما بين السور المختارة من القرآن الكريم، والصكوك الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة.

فيما أعرب السيد/ موغنز ليكيتوفت؛ رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمته عن قلقه الشديد إزاء انتشار بعض المفاهيم الخاطئة المرتبطة بالإسلام،

موضحًا بأنه دين السلام والتسامح الذي يمارسه ١،٦ مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ومشيرًا إلى أن تلك المفاهيم الخاطئة من شأنها أن تُغذي كره الأجانب، بما في ذلك الطرق التي يتم بها استهداف اللاجئين والمهاجرين.

وأوضح في نهاية كلمته، أن هذا المعرض جاء ليُذكرنا بأهمية التبادل الثقافي والفني في معالجة القضايا العالمية.

الختـــام

في ختام معرض الخط العربي حول (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) بجنيف..

د. المري: الإسلام هو الدين الذي يقوم على الاعتناء بالكرامة الإنسانية

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معرض الخط العربي حول «حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية»، والذي نظمته بجنيف على هامش انعقاد الدورة الـ ٣١ لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع الوفد الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة.

وشهد اختتام المعرض حضور كبير من ممثلي البعثات الدبلوماسية،

والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وأكد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري خلال اليوم الختامي للمعرض أن المعرض الذي تضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية جاء ليعكس مدى احترام الإسلام لمبادئ حقوق الإنسان منذ الأزل؛ حيث جاء محتواه سابقًا ومتطابقًا مع نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشأن الإنساني في كافة مجالاته. وأشار إلى أن المعرض جاء في توقيت مناسب ليمثل هجمة مضادة للهجمة الشرسة التي يروج لها البعض لإظاهر الإسلام في صورة مشوهة ومنافية للإنسانية. وأضاف: نحن نريد أن نقول للعالم من خلال هذا المعرض إن الإسلام هو دين التسامح والسلام، وهو الدين الذي يقوم على الاعتناء بالكرامة الإنسانية على العكس، وأن كل ما يبدو مخالفًا لذلك لا علاقة له بالإسلام ولا ينتمي إليه بصلة. لافتًا إلى أن المعرض لاقى إشادة دولية كبيرة وخاطب وجدان الفئات المستهدفة؛ خاصة ممثلي المنظمات الدولية حتى يقفون على الحقائق الإنسانية التي يتمتع بها ديننا الحنيف.

وأوضح المري أنه بعد النجاح الذي حققه المعرض بجنيف سينتقل في أواخر أبريل القادم إلى باريس، وقال إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد أعدت العدة لمعرض باريس حتى يحقق أهدافه كاملة، ويعكس الصورة الحقيقة للدين الإسلامي، ويمثل واحدة من أدوات النشر للثقافة الإسلامية التي تحتاج إلى مزيد من الاجتهاد حتى تغسل من الأذهان أية تشوهات أو ترسبات سالبة عن الفكر والحضارة الإسلامية في سماحتها وتسامحها.

يُذكر أن سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني؛ وزير الخارجية، وسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري قد افتتحا فعاليات معرض الخط العربي حول «حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية»، في جنيف عقب الجلسة الافتتاحية للدورة رقم ٣١ لمجلس لحقوق الإنسان برعاية السيد/ مايكل مولر؛ المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وقد شارك في مراسم الافتتاح الرسمية للمعرض سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد/ مايكل مولر؛ مدير عام مكتب الأمم المتحدة بجنيف، والسيد/ موغنز ليكيتوفت؛ رئيس الدورة الـ ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى السيد/ تشوي كيونغ ليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

في اليوم الرياضي للدولة..

اليوم الرياضي للدولة
National Sport Day

د. المري:

الرياضة أكثر..

تشارك مبادئ حقوق الإنسان في كثير من القيم

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات اليوم الرياضي للدولة في نسخته الخامسة بحديقة سباير زون، وذلك بإقامة عدد من الأنشطة الرياضية المختلفة؛ مثل: رياضة المشي، والكرة الطائرة، ومنافسات كرة القدم، والسلة، بالإضافة إلى أنشطة الأطفال؛ كشد الحبل، علمًا بأنه قد تم تخصيص طاقم لإجراء القياسات الحيوية.

وأكد الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المشاركة في اليوم الرياضي للدولة أصبحت من الأولويات التي تحرص اللجنة عليها في كل عام. وقال إن هذا اليوم لا يعد فعالية ترفيهية بل إنه حق أصيل من حقوق الإنسان في التمتع بالصحة الجيدة.

وأوضح المري الذي شارك وعدد من أعضاء اللجنة وكبار مسؤوليها والموظفين فيها وأُسرهم في هذه المناسبة، أن مبادرة الدولة بتخصيص يوم للرياضة تؤكد على القيم الإنسانية الدولية التي تحملها الرياضة، كما أنها جاءت من باب التشجيع على الاستمرارية في ممارستها؛ كونها رافدا أساسيا من روافد تنمية المجتمع.

ولفت المري في تصريح صحفي إلى أن الرياضة تشترك مع مبادئ حقوق الإنسان في العديد من الأهداف والقيم الأساسية، موضحًا أن الميثاق الأولمبي أكد على أن الفكر الأولمبي يهدف لجعل الرياضة وسيلة للتطور المتناسق للإنسان بغية إيجاد مجتمع يسوده السلام، ويُعنى بالحفاظ على الكرامة الإنسانية.

وأضاف قائلًا: إنه وَفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، فإن الأنشطة الرياضية المنظمة بشكل جيد والتي تُظهر أفضل القيم الرياضية في الانضباط والاحترام المتبادل والروح الرياضية والعمل الجماعي، يمكن كلها أن تُسهم في دمج الفئات المجتمعية، وتساعد على توعية الأفراد بالقيم اللازمة للسلام الاجتماعي.

وأوضح المري أن دولة قطر، قيادةً وشعبًا، تؤكد للعالم بهذا الحدث السنوي الفريد أن الرياضة باتت تلعب دورًا هامًا في تنمية المجتمعات، وتمثل حافزًا مثاليًا للإبداع في كافة مجالات الحياة الإنسانية.

وتابع: لقد أصبحت الرياضة بفضل هذا اليوم والحرص على المشاركة فيه من كافة الأطياف بالدولة، نمطًا حياتيًا صحيًا يُذكّر الناس

بضرورة ممارستها وأهميتها لحياة الإنسان، لافتًا إلى أن توقيت تخصيص هذا اليوم من بداية كل عام يجعل ممارسة الرياضة راسخة في أذهان الناس من دون أن يتكاسلوا في استمرارية اتباع السلوك الرياضي بقية أيام السنة.

وقال رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريحه: إن المظهر الرياضي الذي تعيشه الدولة سنويًا يؤكد أنها جديرة باستضافة الأحداث الرياضية العالمية وعلى رأسها بطولة كأس العالم سنة ٢٠٢٢م، والتي بدأت معالم تنظيمها تظهر بكل وضوح؛ من حيث البنية التحتية للملاعب والبنية الذهنية التي ارتفعت بالوعي العام بقيمة الرياضة.

وأشار إلى أن دولة قطر قد لقيت الإشادة الدولية في السنوات الأخيرة خلال استضافتها العديد من الأحداث الرياضية الدولية المرموقة، بما فيها دورة الألعاب الآسيوية الخامسة عشرة في ٢٠٠٦م، وبطولة كأس آسيا في ٢٠١١م، وبطولة كأس العالم لكرة اليد في مطلع ٢٠١٥م، وآخرها بطولة كأس آسيا تحت ٢٣ سنة المؤهلة إلى دورة الألعاب الأولمبية ريو دى جانيرو ٢٠١٦م. وأضاف أن كل هذه النجاحات تؤكد على أن دولة قطر قادرة بكل المقاييس على استضافة أكبر الأحداث الرياضية على الإطلاق، ولا جدوى من تعالي تلك الأصوات المحدودة لإثبات ما دون ذلك.

مريم بنت عبد الله العطية:

الاهتمام بالرياضة يجعل قطر في مصاف الدول المتقدمة

توجهت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتهنئة بمناسبة الاحتفال باليوم الرياضي للدولة. وقالت العطية في تصريحات صحفية إن هذا اليوم من كل عام أصبح بمثابة تظاهرة رياضية للتذكير بقيمتها الإنسانية، وفوائدها البدنية التي تنعكس بشكل إيجابي ومباشر على سلوك الإنسان الإيجابي في كافة مجالاته الحياتية.

وأوضحت أن احتفال دولة قطر باليوم الرياضي والاهتمام به على نحو خاص وبالرياضة بشتى أشكالها على نحو عام من قبل القيادة الحكيمة لدولة قطر والشعب القطري لهو دليل واضح على فكر حضاري متقدم، وبُعد نظر وخطوة ريادية بالشكل الصحيح لبناء مجتمع بناء بسواعد قطرية قادرة على العطاء والعمل، ولا شك أن الاهتمام بالرياضة يجعل دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة التي تهتم بصحة الفرد وتنمية ثقافته الرياضية، وتؤصل في أبنائها من الأجيال الواعدة هذا المفهوم لتنشئتهم على ممارستها في كل المراحل العمرية.

وذكرت سعادة الأمين العام أن اليوم الرياضي للدولة يعكس رؤية القيادة الحكيمة في تشجيع ممارسة الرياضة؛ نظرًا لأهميتها في حياة الفرد والمجتمع كركيزة للاستثمار في العنصر البشري، وذلك في سياق التطور المستمر الذي تهدف إليه دولة قطر، وسعيها لتفعيل إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٣٠م التي وضعت تصورًا عمليًا يُمكّن الدولة من ترجمة رؤيتها الحكيمة

والخلاقة التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وبيئية؛ لتوفير مستويات معيشية مرتفعة تتيح للمواطنين الاستفادة من إمكانياتهم بما يضمن تحقيق أحلامهم وطموحاتهم، وذلك في إطار الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة بأن الإنسان هو محور عملية التنمية وهدفها الأساسي، ويقع عليه الجزء الأكبر والفعال والنشط في تحقيقها، وأن الاهتمام بإعداده من كافة الجوانب أمر ضروري؛ ليصبح إضافة لبلده، وقادرًا على العطاء كإنسان صالح يحافظ على إرثه وثوابته، ويعمل على نهضتها وتقدمها ورقيها ورفع شأنها بين الأمم؛ لذا حرصت الدولة على الاهتمام بكافة المجالات الرياضية بوجه عام، وتحديد يوم رياضي للدولة انطلاقًا من أن الرياضة تلعب دورا فعالا في الارتقاء بالعقل والفكر، والعلاقة الوثيقة بين ممارسة الرياضة وتحسين الكفاءة الوظيفية.

وأضافت سعادة الأمين العام أن مجتمعاتنا المعاصرة أضحت تعاني من قلّة الحركة بسبب الطفرة التكنولوجية التي سادت العالم في العقود الأخيرة؛ لذا أصبحت الحاجة ملحّة إلى ممارسة أنواع مختلفة من الرّياضة بسبب العادات والسّلوك الإنساني المستحدث، الذي أصبح يركن إلى الرّاحة والعمل أمام شاشات الحاسوب، والجلوس في المكاتب، وغير ذلك من العادات التي سبّبت للإنسان الكثير من المشاكل الصّحيّة.

وأوضحت سعادة الأمين العام أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحرص على المشاركة في هذا اليوم إيمانًا منها بأهمية الحق في ممارسة الرياضة كأحد حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها، وتأتي مشاركة اللجنة تجسيدًا لرؤية الشراكة مع مختلف الجهات بالدولة بهدف تحقيق الوعي بأهمية الرياضة ودورها الهام في نهضة المجتمعات وتطورها، ودعم وتشجيع الجميع لممارستها والمساهمة في جعلها منهجًا لحياة صحية سليمة، ولبناء إنسان صحي قادر على المشاركة في مسيرة التنمية والبناء، وتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م التي تعتبر الإنسان أهم ركائزها.

وأكدت سعادة الأمين العام على أن ممارسة الرياضة حق للجميع نظرًا لفوائدها الكثيرة لجسم الإنسان، وخاصة فوائدها في الوقاية من الكثير من الأمراض، وذكّرت بضرورة الاهتمام بالنشاط الرياضي بداية من المدرسة، وأنه على مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيًا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة، وضرورة اهتمام قطاع الرياضة بنشر وتدعيم فكرة الإبداع الرياضي، مشيرةً إلى أن إتقان العمل هو بداية الإبداع للمرور إلى آفاق الأفكار غير المسبوقة والنادرة، والتي تدفع بأوطاننا إلى الأمام.

من جهته أكد السيد/ عبد الله علي المحمود؛ رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة اكتمال كافة استعدادات اللجنة للمشاركة في اليوم الرياضي للدولة في نسخته الخامسة.

الحويل:

الدولة تهيِّئ الأرضية الخصبة لممارسة الحقوق كاملة

من جانبه أشار السيد/ جابر الحويل؛ مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن اليوم الرياضي للدولة يأتي في كل عام بصورة أكثر احترافية، وقال في

تصريح صحفي مماثل: «نشعر بالفخر والاعتزاز لانتمائنا لقطر التي تدرك قيادتها الحكيمة قيمة الإنسان السليم المعافى، وتهيِّئ له الأرضية الخصبة لممارسة حقوقه كاملة غير منقوصة، وتَسن القوانين لحقوق تعتبرها كثير من البلدان نوعا من أنواع الرفاهية الزائدة».

وأضاف قائلاً: إن الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة قد جعلت من الكرامة الإنسانية أولوية هامة، مع تهيئة السلوك الاجتماعي العام الذي ينمي ذلك. وأكد أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حريصة على المشاركة في هذا اليوم وفعالياته منذ نسخته الأولى في عام ٢٠١١م، إيمانًا منها بأهمية الرياضة للإنسان، وتحقيقًا لأهداف المرسوم الأميري القاضي بتخصيص هذا اليوم، وتشجيعا لموظفيها للمشاركة في يوم رياضي أُسَري حافل بالفعاليات المفيدة.

الهاجري:

يمثل القرار نقطة تحول في مفهوم الرياضة

في ذات السياق اعتبر السيد/ فهد بن مبارك الهاجري؛ مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة، اليوم الرياضي للدولة نقطة تحول كبيرة لمفهوم الرياضة، ليشمل هذا الفهم معاني أعمق تتمثل في الاستثمار في الإنسان باعتباره المحرك الرئيس لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، مؤكدا على أن عملية إدماج الرياضة في حياة الإنسان تؤمِّن له الصحة البدنية والذهنية المتكاملة.

وأشار الهاجري إلى أنه ومن خلال تجارب السنوات الماضية فإن هذه العطلة مدفوعة الأجر التي يقضيها المواطنون والمقيمون في الرياضة خلال هذا اليوم، تنعكس إيجابا على إنتاجية العمل، وأسلوب التفكير في أداء الواجبات بصورة ملحوظة.

وقال إن إقرار هذا اليوم للرياضة جاء من أجل رفع شأن الرياضة والتأسيس الصحي لتعزيز الموارد البشرية بقطر، حيث تشارك جميع المؤسسات والهيئات والوزارات والقطاع الخاص بفعاليات رياضية وممارسة إيجابية للأنشطة الرياضية.

وقال المحمود: إن مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا اليوم للمرة الخامسة تأتي من باب حرصها على الحق في ممارسة الرياضة، والذي هو جزء من الحق في الصحة. وأوضح أنه سيكون هنالك حضور من أعلى المسؤولين باللجنة، بالإضافة إلى الموظفين وأسرهم. لافتًا إلى أن الفعاليات ستنحصر في الأنشطة الرياضية البحتة، وذلك للاستفاده الكاملة من هذا اليوم. وأشار إلى أن اللجنة في كافة مشاركاتها السابقة كانت وما زالت تركز على الأنشطة الرياضية للكبار والصغار وحتى الأنشطة التي تتناسب مع المرأة. وقال: سيكون هنالك وفق الجدول المُعد لهذه الفعالية رياضة المشي والجري، ومن ثم سيكون هنالك دوري في كرة القدم وكرة الطائرة للكبار، تتنافس فيه إدارات اللجنة المختلفة، بينما ستكون هنالك رياضة شد الحبل والجري للأطفال. وقال المحمود: سيتم في ختام اليوم توزيع الكؤوس والميداليات الذهبية والفضية والبرونزية للفائزين في أنشطة الكبار والصغار، كل على حده.

٣٠ يونيو ٢٠١٦

د. الكواري:

الرياضة مصدر أساسي للشعور بالسعادة

د. المغيصيب:

الحق في الرياضة جزء لا يتجزأ من الحق في ا لصحة

تواصلت أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الرياضي للدولة في اليوم الثاني بالصالة الرياضية التي خصصتها بمقرها للموظفين، حيث مارس المسؤولون الموظفون باللجنة عددًا من الألعاب التي توفرها الصالة بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية.

قال سعادة الدكتور/ محمد بن سيف الكواري: عضو اللجنة: عادة ما نمارس الرياضة للحفاظ على اللياقة البدنية والوقاية من المشكلات الصحية المختلفة. لكن لا يمكننا تجاهل ميزة إضافية للرياضة، وهي الشعور بالسعادة؛ فممارسة الرياضة تشعرنا بالسعادة، وتساعدنا على التغلب على المزاج السيئ أيضًا.

وأشار الكواري إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الممارسة المنتظمة للرياضة تعمل على الحفاظ على الوزن السليم، كما تنظم أو تمنع العديد من الأمراض؛ مثل: مرض السكري وأمراض القلب المختلفة. ودائمًا ما ينصح الأطباء بممارسة الرياضة، على الأقل لمدة دقائق معدودة يوميًا. كما أنَّ الرياضة تساعد على رفع الروح المعنوية، واسترجاع الذكريات السعيدة، كما تجلب أيضًا الابتسامة. والسبب في ذلك أنه خلال ممارسة الرياضة، يطلق الجسم بعض المواد الكيميائية التي تُحسِّن من الحالة المزاجية، وتحارب هرمونات التوتر. لذلك؛ فإن الرياضة تساعد على التخلص من الاكتئاب.

ونوه إلى أن تذكير الناس بقيمة الرياضة لا يعني أن نمارس الرياضة في هذا اليوم فقط، وإنما يجب أن تكون مستمرة خلال السنة بصورة منتظمة. وقال: هنالك بعض البلدان تخصص لموظفيها أوقات لممارسة الرياضة أثناء يوم العمل، لافتًا إلى أن هذا الأمر له مردود إيجابي على إنتاجية الموظفين في أداء واجباتهم.

من جهته، قال الدكتور/ عبد العزيز المغيصيب: عضور اللجنة: إن الرياضة حق من حقوق الإنسان وتُسجِّل هذه المبادرة الرائعة لدولة قطر حكومة وقيادة وشعبًا. وأكد المغيصيب أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حريصة على تعزيز هذا الوعي الرياضي الكبير، وتدعو دائمًا لأن يكون اليوم الرياضي محفزًا قويًا لكل من يحل على هذه الأرض الطيبة، حتى تكون الرياضة ضمن سلوكه اليومي الطبيعي مثلما يأكل ويشرب ويتنفس.

وقال: نحن دائمًا نؤكد على أن الحق في الرياضة هو جزء لا يتجزأ من الحق في الصحة؛ لأن ممارسة الرياضة تخفض الوزن، وتُحسِّن وظائف الجسم بشكل لا متناهي، وتزيد من الطاقة والقدرة على التحمل. كما أنها تقوي العظام ونشاط القلب وسعة الرئتين، وغيرها من الفوائد الصحية اللامتناهية. لافتًا إلى أن اللجنة تحفز موظفيها على ممارسة الرياضات التي أُتيحت مع افتتاح اليوم الرياضي للدولة في موسمه الثالث، وقال: منذ ذلك الوقت يمارس موظفو اللجنة الرياضة بشكل يومي؛ فمنهم من يأتي إلى الصالة الرياضية بعد ساعات العمل، ومنهم من يأتي في الفترة المسائية.

٣ فلسطينيين يفوزون بجائزة الشهيد علي حسن الجابر

أعلنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مساء اليوم أسماء الفائزين بجائزة الشهيد علي حسن الجابر في موسمها الخامس.

وقد فاز بالجائزة في فروعها الثلاثة ٣ شخصيات فلسطينية؛ حيث نالها في مجال الصورة الصحفية السيد/ أحمد سمير البظ من رام الله بفلسطين، فيما فاز بجائزة الفيلم الوثائقي السيد/ محمد مصطفى الصواف من غزة، وبجائزة التحقيق الصحفي السيد/ محمد أبو قمر من غزة بفلسطين أيضًا.

وقال الدكتور/ علي بن صميخ المري؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الكلمة التي ألقاها في حفل الإعلان عن الفائزين أن اللجنة قد أطلقت هذه الجائزة منذ عام ٢٠١١م؛ تخليدًا لشهيد الحرية والصحافة -رحمه الله- وذلك إيمانًا منها بالدور الهام الذي يضطلع به الإعلاميون في مجال حقوق الإنسان.

وأشار المري في هذا الإطار إلى العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان، والتي قال إنها علاقة تفاعل وارتباط وثيق؛ لما للإعلام من دور محوري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وترجمتها إلى واقع عملي من خلال السعي إلى تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، ورقابة عملية التنفيذ، والكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان والمساس بها والتصدي لها.

ولفت إلى أن العالم قد شهد خلال نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي تطورًا مذهلًا في تقنيات الاتصال؛ مما زاد في حجم وسائل الإعلام وتعاظم قدرتها على التأثير السياسي والثقافي والاجتماعي، مشيرا في هذا السياق إلى التقدم الذي أحرزه الإعلام في نشر الاستنارة والحرية والوعي والتقارب بين الشعوب، ونقل الآراء والأفكار والأنباء عبر قنوات بالغة السرعة حققتها الثورة الإلكترونية.

وأوضح المري أنه وفي خط موازٍ، عرفت منظومة حقوق الإنسان على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية تطورًا نوعيًا هاما خلال الفترة نفسها من حيث مفاهيمها ومرجعياتها وتطور أجيالها وآلياتها وتطور شبكاتها وتأثيرها في كافة المجتمعات، لافتًا إلى أن هذا التطور والنمو المتوازي بين تطور وسائل الإعلام والمنظومة الحقوقية قد أفضى تدريجيًا إلى ترابط إستراتيجي، لا سيما بعد أن أصبح الإعلام حقا من حقوق الإنسان.

وشدد على أن منظومة حقوق الإنسان تحتاج إلى دعم وسائل الإعلام الحر والصادق في كشف الحقائق للرأي العام، والعمل على إزالة الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان ليتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية. ولفت رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تضاعف الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضايا حقوق الإنسان، في الآونة الاخيرة، باعتبارها مطلبًا شعبيًا ودوليًا، بهدف ضمان الحياة الكريمة للإنسان؛ لذا بات الاعتراف بحقوق الإنسان، والنص عليها في المواثيق والدساتير والقوانين العادية، معيارًا يقاس بموجبه مدى تطور المجتمعات ورقيها سياسيًا واجتماعيًا.

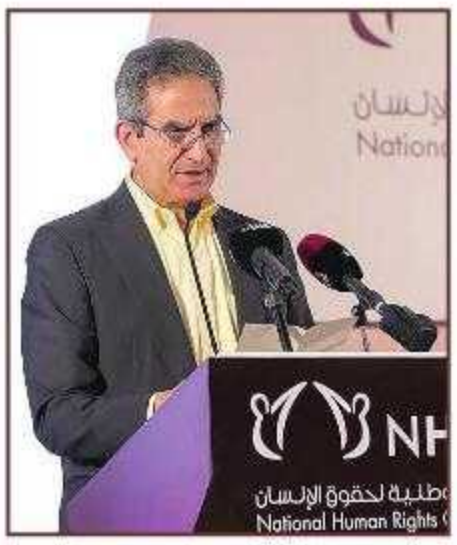

ونوه الدكتور المري بأنه منذ الحرب العالمية الثانية، تم إيقاظ الضمير الإنساني العالمي وتوجيهه نحو ضرورة العمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك لما قاسته هذه الشعوب من إهدار لكرامة الإنسان وقدسيته، مبينًا أنه من هذه المنطلقات اتجه المجتمع الدولي إلى وضع حماية فعالة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من خلال المنظمات والاتفاقيات الدولية، موضحًا أن الأمر لم يقتصر على المجتمع الدولي فحسب، بل امتدت هذه الحماية إلى المجتمع الإقليمي والمحلي.

وأكد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد نقلا الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان من مجال سيادة القانون إلى نطاق سيادة الحق الذي يقوم على ترجيح الحقوق والحريات العامة.

وشدد على أنه من هذا المنطلق ترسخت قناعة المجتمع الدولي إلى الموازاة والتلازم بين احترام حقوق الإنسان في المجالين؛ الداخلي والوطني، وحماية الأمن والسلام الدوليين.

ونبه المري إلى أنه على الرغم من تطور مفهوم حقوق الإنسان، فقد أساء البعض ممارستها لكي تكون قيدا على تطورها الفعلي، وتحول دون توفير الحماية الحقيقية لحقوق وحريات الأفراد والشعوب في كل مكان.

وأشار في هذا الصدد إلى المعايير المزدوجة للعديد من القوى الكبرى في تناولها لقضايا حقوق الإنسان، وتجسيدها لانتهاكات هذه الحقوق في بعض الأماكن وتجاهلها الكامل لانتهاكات أفدح في أماكن أخرى، وقال إن ما يحدث في سوريا هو أبلغ دليل في هذا الشأن.

ولفت الدكتور المري إلى أن هذه الازدواجية لا تعكس نقصًا أو ضعفًا في الشرعية

القانونية الدولية فحسب، بل تعكس أيضا النقص أو الضعف في الشرعية الثقافية لمعايير حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، مبينًا أنه إذا كانت هذه المعايير بعيدة عن النسيج الثقافي للشعوب أو كانت غير مندمجة في القيم التي يؤمنون بها، فإن أفرادها سيظلون بعيدين عن الالتزام بهذه المعايير.

واعتبر في سياق ذي صلة ما يحدث الآن بشأن العدائية والكراهية للآخر في بعض مناطق العالم، تحديًا خطيرًا للمجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى الأفكار المغلوطة والخاطئة التي تربط بين الإسلام وانتهاك حقوق الإنسان، مؤكدًا أن الدين الإسلامي بمبادئه السمحة بريء من ذلك.

وأضاف الدكتور/ المري قائلا في كلمته: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حرصت على أن يتواكب حفل تكريم الفائزين بجائزة الشهيد علي حسن الجابر مع الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١٦ من مارس من كل عام، واختارت هذه السنة موضوع «الكرامة الإنسانية للجميع» شعارًا له.

وأكد بهذه المناسبة أن مفهوم الكرامة الإنسانية يحظى باهتمام موضوعي كبير؛ باعتباره الإطار الأخلاقي لكافة حقوق الإنسان، ولكونه المظلة الحامية لقيمة الإنسان، ولاحترام الذات البشرية متجاوزًا حاجز العرق واللغة والعقيدة، وتعتبر صيانته ضرورة لا مهرب منها.

وتابع قائلًا: إن النص صراحة على ضرورة الحفاظ على كرامة الإنسان جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وكرس ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان وغيرهما من اتفاقيات حقوق الإنسان.

ونبه إلى أنه إذا كانت بعض الدساتير ومقدمات إعلانات الحقوق اهتمت بوضع حماية فعالة للكرامة الإنسانية منذ قرنين من الزمن تقريبًا، إلا أن الشريعة الإسلامية الغراء كرست حماية كرامة الإنسانية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان.

ونوه المري بأن تكريم الشريعة الإسلامية للإنسان جاء تكريمًا خاصًا عن غيره من سائر المخلوقات، مستشهدًا في ذلك ببعض آيات الذكر الحكيم. وشدد في هذا الصدد على أن واجب الحكومات في الحفاظ على الأمن، لا يبرر لها الاعتداء على حقوق الأفراد في الاحترام والحفاظ على الكرامة الإنسانية، مؤكدًا أن واجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هو التصدي لكل إجراء يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وإلى أي تحديات وممارسات تحط من الكرامة الإنسانية مما يضاعف يوما بعد يوم من مسؤولية الإعلام تجاه قضايا حقوق الإنسان، مع تزايد انتهاك هذه الحقوق في العديد من مناطق العالم.

وقال إنه إيمانًا من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدور الحيوي لكل من يتعامل معها في تحقيق أهدافها، فقد حرصت على تكريم السادة المحامين لجهودهم المقدرة التي يقدمونها لها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر.

وأوضح المري في ختام كلمته أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد تلقت العديد من أعمال المرشحين لنيل جائز الشهيد في مجالاتها الثلاثة، ليتم اختيار الأشخاص الفائزين بالجائزة والإعلان عنهم في هذا الحفل، كما ألقى الدكتور مصطفى سواق؛ مدير عام شبكة الجزيرة، كلمة في الحفل توجه فيها بالشكر الجزيل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ لاهتمامها بحماية الصحفيين وحرية الرأي والتعبير.

ولفت سواق في كلمته إلى التحديات التي تواجه الإعلام عمومًا، وخصوصًا في المنطقة العربية، موضحًا أنه لا يخفى على الجميع ما لحماية الصحفيين من أهمية قصوى. ونوه بأن اللجان الوطنية، في حمايتها للصحفيين، إنما تحمي الخط الأول للدفاع عن حقوق الإنسان؛ باعتبار الصحفي يعمل على رصد الإنجازات وفضح الانتهاكات.

وأكد أن شبكة الجزيرة الإعلامية، تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز حرية الصحافة وحماية الصحفيين. وقال في هذا الصدد إنها تعكف هذه الأيام على وضع اللمسات الأخيرة لإعلان الدوحة، الذي سيكون وثيقة دولية وإعلانًا عالميًا لحماية الصحفيين، وذلك خلال مؤتمراتها الثلاثة التي ستجمع أكثر من ٥٠٠ صحفي ومؤسسة إعلامية، في تظاهرة تنطلق بالدوحة في التاسع عشر من مارس الجاري.

وهنأ سواق الفائزين هذا العام بجائزة الشهيد علي الجابر الذي استشهد، رحمه الله، وهو يؤدي واجبه المهني الشريف بكل شجاعة وإخلاص، متمنيًا أن تحقق الجائزة أهدافها المرجوة.

من ناحيته، قال السيد راشد النعيمي؛ رئيس جمعية المحامين القطريين إن مؤسسات المجتمع المدني تهدف دائما إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وحريته والدفاع عن كل حقوقه المدنية، بما يضمن له العيش الكريم مع أسرته في مناخ صحي وملائم لتربية النشء ليكونوا في المستقبل عماد أي أمة تصبو إلى التقدم.

وقال النعيمي في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه خلال الحفل السيد/ محمد أحمد الأنصاري؛ أمين سر جمعية المحامين القطريين، إنه تم سن التشريعات وإعداد اللوائح التي تقنن هذا الهدف، وتأسيس المنظمات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف السامي، لافتًا إلى أنه من أجل هذه المؤسسات كانت وستظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تبادر إلى إحياء كل ذكرى نبيلة، تستمد منها المبادئ وأسمى المعاني لتكون نبراسا للجميع على طريق الاهتمام بحقوق الإنسان.

ونوه بأنه من هذه الذكريات؛ ذكرى الشهيد علي حسن الجابر؛ مصور قناة الجزيرة الذي استشهد على الأراضي الليبية في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان في الحرية والعدالة، وإلقاء الضوء على أي مساس أو انتهاك بحقوق الإنسان، ونقل المعرفة إلى العالم أجمع بشأن أي افتئات على هذه الحقوق السامية.

ودعا رئيس جمعية المحامين القطريين إلى الاستفادة من الإيثار والتضحية للشهيد علي حسن الجابر، والمثل الرائع الذي قدمه مضحيًا بحياته في سبيل ما يؤمن به، مبينًا أن الاستفادة تتجلى في إحياء هذه الذكرى وغرسها لدى النشء ليتحلوا بأروع القيم والمبادئ التي يأمل الجميع أن تُغرس في نفوس أطفالهم، مؤكدا أن ذكرى الشهيد ستظل ملهمة للجميع للثبات على هذه المعاني الوفية.

وتحدث السيد أحمد سمير البظ الفائز بجائزة الصورة الصحفية نيابة عن الفائزين، منوهًا بتضحيات الشهيد، ودور الجائزة في تحفيز الشباب في مجال الإعلام على كشف الحقيقة.

وكرم الدكتور المري خلال الحفل الفائزين والمحامين المتعاونين مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما تم خلاله عرض للأعمال الفائزة بالجائزة بفئاتها الثلاث، بجانب عرض فيلم لقناة الجزيرة عن سيرة الشهيد المهنية.

وتم خلال الاحتفال تكريم المحامين المتعاونين مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الترافع عن الملتمسين والمراجعين غير القادرين على أتعاب المحاماة. وذلك عرفانًا لهم بالدور الإنساني الكبير الذي يقدمونه في سبيل التضامن مع مسيرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

يذكر أن الصورة الصحفية الفائزة بالجائزة تناولت معاناة الفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة من ممارسات الاحتلال لا سيما من حيث الحصار والحواجز، بينما دار التحقيق الصحفي حول خصوبة الرجال وتأخر الإنجاب في فلسطين، والفيلم الوثائقي عن حالات الإعاقة الناجمة من الحرب الإسرائيلية على غزة.

سمو الأمير الوالد، وسمو الشيخة موزا يزوران

جناح حقوق الإنسان بمعرض الكتاب

قام حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، وصاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر بزيارة جناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب في دورته الـ ٢٦، وتمنيا للّجنة المزيد من التقدم والتوفيق. كما زار جناح اللجنة سعادة الدكتور/ حمد بن عبد العزيز الكواري؛ وزير الثقافة والفنون والتراث، وأشاد بالدور الكبير الذي تقوم به اللجنة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، متمنيًا لها المزيد من التقدم والاستمرار في أداء دورها الفعال والبناء.

وقال السيد/ عبد الله علي المحمود؛ رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام في تصريح صحفي: تشارك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات معرض الكتاب سنويًا، وتقدم خلال مشاركتها مطوياتها التعريفية والتوعوية بثقافة حقوق الإنسان التي تناسب كافة الفئات العمرية، بالإضافة إلى توزيع الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر، والتقارير السنوية التي تعدها اللجنة حول مجالات حقوق الإنسان المختلفة بالدولة، فضلًا عن توفيرها لخبراء وباحثين قانونيين لتلقي تساؤلات الزوار وتقديم الاستشارة القانونية لهم، وتعريفهم بأهداف واختصاصات اللجنة وطبيعتها القانونية، فضلًا عن تعريفهم بالتطورات التشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشار المحمود إلى أن اللجنة دائمًا ما تحرص على المشاركة في الفعاليات التي تنظم في الدولة وتغتنمها فرصة لتزويد الناس بالمعرفة والثقافة الحقوقية.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

العطية تدعو إلى التضافر والعمل لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان

دعت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية؛ الأمين العام للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأن يكون الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لزيادة تضافر العمل العالمي من أجل تعزيز المبادئ الخالدة التي وردت بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان والتمسك بها خاصة في خضم الفظائع والانتهاكات التي تُرتكب على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

وقالت العطية في كلمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: يأتي الاحتفال في هذا العام تحت شعار«حقوقنا وحرياتنا دائمًا» ويهدف إلى إذكاء الوعي بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وهما: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦م. وذلك في الذكرى السنوية الـ ٥٠ لهما. ويمثل العهدان اللذان وُضعا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تحدد الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل إنسان بوصفها حقًا إنسانيًا أصيلًا منذ الولادة لجميع البشر.

وأوضحت سعادة الأمين العام أنه في يوم حقوق الإنسان العالمي لهذا العام سوف تدشن منظمة الأمم المتحدة حملة للتعريف بالحقوق الواردة بالعهدين مدتها سنة، وتأتي تحت عنوان: «حقوقنا وحرياتنا دائمًا» وقالت: سترتكز هذه الحملة على أربعة حقوق:

الأول: هو حرية التعبير: وهي حرية قد يُحرم منها ملايين من الناس وتتعرض للخطر على نحو متزايد. ويجب علينا أن ندافع عن هذه الحرية، وأن نحافظ عليها، وأن نوسع نطاق الممارسة الديمقراطية، والمساحة المتاحة للمجتمع المدني للعمل على تعزيزها وحمايتها. وهذا أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الدائم.

أما الثاني فهو: حق حرية العبادة، فقد اختطف الإرهابيون الدين في جميع أنحاء العالم، وخانوا روحه الأصيلة بقتلهم الأبرياء باسمه. بينما يقوم آخرون باستهداف الأقليات الدينية ويستغلون مخاوف الناس لتحقيق مكاسب سياسية؛ لذا يجب العمل على تعزيز احترام التنوع على أساس المساواة الأساسية لجميع البشر.

ويأتي الثالث: للتحرر من العوز الذي لا يزال يصيب بلاؤه الكثير من البشر. وقد اعتمد قادة العالم في سبتمبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م بهدف القضاء على الفقر، وتمكين جميع الناس من العيش بكرامة على كوكب الأرض، وقالت: «الآن يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق هذه الرؤية».

أما رابع هذه الحقوق: فهو التحرر من الخوف حيث إن الملايين من اللاجئين والمشردين داخليًا هم المحصلة المأساوية لعدم الوفاء بهذه الحرية. لافتة إلى أنه ومنذ الحرب العالمية الثانية لم يشهد العالم هذا العدد الضخم من الناس الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم، وهم إذ يفرون فإنما يفرون من الحرب والعنف والظلم عبر القارات والبحار، وكثيرا ما يخاطرون بحياتهم.

وأشارت إلى أن العهدين أهميتهما اليوم تفوق الأهمية في أي وقت مضى، وقالت: مع ذلك لا تزال هناك تحديات كثيرة لتفعيل الحقوق الواردة بهما على أرض الواقع؛ فعلى الرغم من مرور خمسين عامًا، ما زال كثيرون لا يعرفون الكثير عن الحقوق الواردة بالعهدين، وما زال يتعين على بلدان عديدة في جميع أنحاء العالم القيام بالكثير لإقامة مؤسسات سياسية وأنظمة قضائية واقتصادية تعمل على إرساء حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ لمجابهة نمو خطاب الكراهية ضد الأديان والأقليات العرقية، ومكافحة الإرهاب، وعدم احترام الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، وهي عوامل تظهر أهمية العهدين وضرورة احترامهما.

وأكدت العطية أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستعمل على إذكاء الوعي بالعهدين في ذكراهما السنوية الخمسين، وذلك بتسليط الضوء على الحقوق والحريات الواردة بهما. وأضافت: كما ستلعب اللجنة أدوارًا على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية أكبر من الأعوام السابقة، خاصة بعد أن منحتها مجددًا هيئة التنسيق الدولية بالأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC) الدرجة A وهي المرة الثانية على التوالي التي تحصل فيها اللجنة على هذه الدرجة، وذلك لمدة خمس سنوات تنتهي بنهاية ٢٠٢٠م، وقالت: هذا التصنيف لا يُمنح إلا للمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال والحيادية والمصداقية التامة في أداء مهامها المنوطة بها، وذلك بعد أن تنظر اللجنة في أكثر من عشرين معيارًا ضمن ما يعرف بمبادئ باريس. مؤكدة أن حصول اللجنة على هذا التصنيف جاء نتاج جهد وعمل دؤوب طيلة سنوات عمل اللجنة منذ إنشائها بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٢م، وذلك في إطار حرص القيادة الرشيدة لدولة قطر وسعيها الدائم لتحسين الأوضاع، وتطوير نظامها وهيئتها السياسية والاقتصادية، والقضائية والعقابية؛ للتواؤم مع معايير حقوق الإنسان.

وفي ظل هذه المسيرة الحافلة للّجنة تم إعادة تنظيمها أكثر من مرة وتطوير اختصاصاتها وأهدافها والخدمات التي تقدمها، وجاء ذلك منسجمًا تمامًا مع مبادئ باريس.

وأضافت: مما لا شك فيه أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تنجح لا بد من أن تأتي نابعة من المجتمع الذي تعيش فيه، ومتوافقة مع ظروفه وقدراته ومشاكله؛ وذلك لأن حقوق الإنسان تُعنى بالعلاقات بين الأفراد والدولة، وبذلك فإن حمايتها هي أساسًا مسئولية وطنية، وقالت العطية: إنه رغم عالمية حقوق الإنسان إلا أننا بدولة قطر لدينا خصوصية في تطبيق هذه الحقوق على أرض الواقع بما يتفق مع ديننا الحنيف وعاداتنا وتقليدنا. وأشارت إلى أن اللجنة قامت بالعديد من الفعاليات الداعمة لثقافة حقوق الإنسان بدولة قطر، ومن أهمها اليوم القطري لحقوق الإنسان، والذي تغتنمه اللجنة لتعزيز وإرساء ثقافة حقوق الإنسان بالدولة، لافتة إلى التعاون الكبير الذي تجده اللجنة من مؤسسات الدولة العامة والخاصة من أجل تمكين هذه الثقافة في وسط سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين.

وقالت: بالرغم من تباين التركيبة السكانية في الدولة واختلاف ثقافات الوافدين إليها إلا أن هنالك سلوكًا موحدًا نحو الحفاظ على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وذلك بفضل توجهات حكومة الدولة الرشيدة التي تضع في قمة أولوياتها الحياة الكريمة لكل من يحل بهذه الأرض الطيبة، بالإضافة إلى جهود منظمات المجتمع المدني، علاوة على الجهد الكبير الذي يبذله القائمون على أمر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر الثقافة الإنسانية وجعلها نمطًا اجتماعيًا في وسط المحيط الذي تعمل فيه. وأشارت إلى أن حقوق كافة الفئات التي يتشكل منها المجتمع القطري باتت تحظى باهتمام كبير؛ بفضل جهود اللجنة وتعاون القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وأيضًا بفضل الفعاليات الدورية والسنوية الثابتة التي تنظمها اللجنة إرساءً لها كثقافة محلية.

يُذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من شهر ديسمبر من كل عام. ويرمز هذا اليوم لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي عام ١٩٥٠م، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٣٣ (د - ٥) الذي دعت فيه جميع الدول والمنظمات المعنية للاحتفال باليوم العاشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنويًا؛ بوصفه اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

اللجنـــة تحتفـــل بـ

اليـــوم القطـري لحقوق الإنســان

ثمّن الدكتور/ عبد العزيز المغيصيب؛ عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، جهود دولة قطر الحثيثة في إرساء قواعد حقوق الإنسان على كافة الصُعُد وفي مختلف المجالات، مؤكدًا أنَّ ما يتوج هذه الجهود هو الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان الذي يعتبر تظاهرة غير مسبوقة تفردت بها الدولة، كما أنَّ هذا اليوم يشكل وقفة حقيقية على تطور منظومة حقوق الإنسان في قطر.

وأوضح الدكتور/ المغيصيب في كلمة أمام حشد جماهيري بمناسبة الاحتفال الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باليوم القطري لحقوق الإنسان الذي يصادف الحادي عشر من شهر نوفمبر من كل عام، قائلًا: «إنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت إحدى المرجعيات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان لما تذخر به من تجارب تؤكد على شفافيتها واستقلاليتها وعملها الدؤوب من أجل نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان، وتحقيق رسالتها وأهدافها السامية».

وأضاف الدكتور/ المغيصيب أنه وفقًا لدورها الاستشاري والتوعوي ورصدها للتطورات على الصعيد الإنساني بالدولة تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أصبحت الدولة طرفًا فيها، إلى جانب تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، مشيرًا إلى أن الدولة خلال الأعوام الأخيرة وحتى العام ٢٠١٤م، شهدت تطورًا سريعًا لحزمة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تبوأت دولة قطر في تقرير التنمية البشرية المرتبة الواحدة والثلاثين (٣١) عالميًا؛ نتيجة لتنفيذ إستراتيجية التنمية (٢٠١١ - ٢٠١٦) وفق رؤية ٢٠٣٠م.

أما في الجانب الصحي وفي ظل تنامي عدد السكان واصل المجلس الأعلى للصحة، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، ومؤسسة حمد الطبية -العمل على تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية، والعناية الطبية للجميع في حالة المرض، وأشار إلى أنه في العام ٢٠١٣م أطلق المجلس الأعلى للصحة أول نظام تأمين صحي وطني، وأسس الشركة الوطنية للتأمين الصحي، وهي شركة مملوكة للحكومة القطرية تقوم بإدارة وتشغيل برنامج التأمين الصحي الاجتماعي في قطر «صحة». ويوفر هذا البرنامج تغطية التأمين الصحي الأساسي الإلزامي من خلال شبكة من مقدمي الرعاية الصحية من القطاعين؛ العام والخاص، كما يُمثّل هذا البرنامج دعامة مُهمّة في تحقيق الإستراتيجية الوطنية للصحة في دولة قطر، وتحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠م، وقد جرى تطبيق نظام التأمين الصحي الاجتماعي «صحة».

وأشار الدكتور/ المغيصيب خلال كلمته التي شهدها جمع غفير من فئات المجتمع المختلفة، إلى أن هذا الاحتفال يأتي بالتزامن مع انطلاق حملة (الحق والواجب) بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وتهدف إلى التعريف بحقوق وواجبات الأفراد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية؛ من خلال التعريف بالخدمات الصحية في دولة قطر كحق من حقوق الإنسان، وتقديم خدمات رعاية صحية آمنة، وتوعية الأفراد بالحقوق الصحية الأساسية المكفولة لهم بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية.

ولفت الدكتور/ المغيصيب خلال كلمته إلى أنَّ القطاع التعليمي يعتبر من أهم الركائز لتطور المجتمعات والحفاظ على إرثها الحضاري بين الأمم، ومن خلال رصدها ومتابعتها لهذا القطاع، ثمنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجهود الملموسة من الجهات المعنية للارتقاء بهذا الجانب المهم من الحياة الإنسانية؛ حيث تسعى دولة قطر لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ إذ تتوفر للفتيات فرص متكافئة للالتحاق في كافة مراحل التعليم، حيث وصلت نسبة التحاقهن بمراحل التعليم إلى درجة جعلتها من أعلى النسب على الصعيد العالمي، وأضاف أنه ومن خلال رصد تطورات التعليم الأساسي، فقد نص قانون التعليم الإلزامي على أن يكون التعليم إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة؛ أيهما أسبق، ويوفر المجلس المتطلبات اللازمة لذلك ويُعاقب المسؤول عن الطفل الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال، بينما تتوفر فرص متكافئة لالتحاق الذكور والإناث في كافة مراحل التعليم.

وأكد أن من أكبر الخطوات التي اتخذتها الدولة للتيسير على المواطنين هي قرار وزير التعليم والتعليم العالي والأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٤م بضوابط وإجراءات تطبيق نظام القسائم التعليمية، ويعد صدور هذا القرار تعزيزًا للحق في التعليم؛ إذ تضمن اعتبار مصاريف الكتب وقيمة المواصلات ضمن قيمة القسيمة التعليمية التي تتحملها الدولة عن الطلاب القطريين، بما يعزز من قدرة وليِّ الأمر على اختيار مدرسة متميزة للطالب دون أن يرهق كاهله بأعباء إضافية. كذلك تضمن القرار حق المواطن القطري الذي يقوم بسداد قيمة مصاريف تعليم ابنه في استرداد ما سبق أن سدده في حدود قيمة القسيمة التعليمية. إلا أنَّ التعديل الوارد على المادة الرابعة من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٢م، والمتضمن عدم سريان قانون القسائم التعليمية على أولاد الموظفين بالجهات الحكومية التي تمنح موظفيها مزايا خاصة بالرسوم الدراسية لأولادهم قد يمثل مساسًا بالحق في المساواة وتمييزًا ضد هؤلاء، وترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه كان من الأوفق أن يتضمن النص خصم ما يصرف من مزايا تعليمية من جهة عمل أحد الوالدين، أيًا كانت طبيعة الجهة، من قيمة القسائم التعليمية المستحقة للأبناء، أما فيما يتعلق بتطورات التعليم العالي؛ فقد استمر التوسع في مرافق مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وتوسعة جامعة قطر، كما تعد نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي من أعلى النسب على الصعيد العالمي؛ نتيجة تغير نظرة المجتمع لدور المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد قدَّم صندوق الطلبة (قسم المساعدات المالية) العديد من الخدمات؛ مثل: المساعدات المالية الشهرية والرسوم الدراسية، والمواصلات، ورسوم الإسكان، ومعونة العمل، وغيرها، وأشار إلى أن جامعة قطر تحصل على النسبة الأكبر من المنح البحثية التي يصدرها صندوق الرعاية الوطني للبحث العلمي.

وفيما يتعلق بالحق في السكن؛ أوضح المغيصيب أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تواصل رصد الجهود التي تبذلها دولة قطر نحو توفير السكن الملائم لكافة المواطنين بمختلف الشرائح المجتمعية، وتوفير معلومات وبيانات حول الإسكان بمختلف جوانبه من فرص الاستثمار، ومواد البناء والمعايير المتبعة

في هذا الجانب، وآخر المستجدات والتطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال. كما تقوم إدارة الإسكان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لرسم وتطوير سياسات الإسكان في الدولة، إلى جانب التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية التي يتصل نشاطها بعمل الإدارة، فضلًا عن تلقيها ودراستها طلبات الانتفاع بنظام الإسكان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة.

وأكد أن دولة قطر لا تدّخر وسعًا في توفير العيش الكريم لمواطنيها وكل من يقيم على أرضها الطيبة.

وفي كلمة لها أعلنت السيدة مريم الحمادي؛ المدير التنفيذي للاتصال المؤسسي بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، افتتاح أول مركز للمعافاة في دولة قطر ودول مجلس التعاون في ديسمبر المقبل، وتدشين برنامج الفحص المبكر لسرطان الثدي والأمعاء، وأشارت الحمادي إلى أنّ مؤسسة الرعاية الصحية الأولية تمكنت من إنجاز مشاريع هامة للارتقاء بالرعاية الصحية؛ من بينها توقيع اتفاقية مركز الاتصال الحكومي مع وزارة الاتصالات، حيث يقدم الخط الموحد لمراكز الرعاية الصحية الأولية خدمات متميزة بالمواعيد والمساعدة والمعلومات، جاء ذلك خلال مشاركتها في هذا الاحتفال السنوي لليوم القطري لحقوق الإنسان، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعربت الحمادي عن تقديرها لجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة على أهمية دور الإعلام في التعريف بحقوق المراجعين، وأشارت إلى أن العمل التوعوي يدفع العاملين لمواكبة طموحاتهم، حيث عملت حكومة قطر للوصول إلى هذا المستوى بإعطاء كافة المواطنين والمقيمين حقوقهم في مجال الرعاية الصحية، ومتابعة الرضا لمعالجة كافة التحديات والنهوض بالخدمات الطبية؛ لذا تلقى الشكاوي كل الاهتمام من خلال متابعتها في جميع المستويات.

وأشارت إلى التعاون المثمر بين اللجنة ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، لتنفيذ حملة «حق وواجب» التي تهدف إلى التعريف بالخدمات الصحية في دولة قطر كحق من حقوق الإنسان وتقديم خدمات رعاية صحية آمنة، وتوعية الأفراد بالحقوق الصحية الأساسية المكفولة لهم بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية، وأكدت على أهمية التعريف بهذه الحقوق وتشجيع الجميع على أن يعرِّفوا بعضهم البعض بها، ولكن أن نركز في ذات الوقت على بناء قاعدة من الاعتماد على توفير مفهوم الصحة والمحافظة عليها، وليس توفير العلاج فقط؛ فالتركيز على مفهوم الصحة يساعد في المحافظة على الحالة الجيدة للصحة؛ سواء كانت الصحة البدنية أم النفسية.

وأضافت الحمادي: أن مؤسسة الرعاية الصحية الأولية ومؤسسة حمد الطبية تعملان تحت إشراف المجلس الأعلى للصحة بشكل متكامل لتقديم كافة الخدمات الصحية بما يضمن تقديم الرعاية للجميع، وشددت على أهمية الرعاية الصحية والتي أكدتها أيضًا إستراتيجية الصحة، والتي تهدف إلى التركيز حول المريض والوقاية والعلاج إذا دعت الحاجة، ونوهت بأن مؤسسة الرعاية الصحية الأولية تركز على كافة مقدمي الرعاية الأولية في الدولة من خلال هذه الحملة على الرعاية الأولية بحد ذاتها، والتأكيد على مفاهيم تعزيز الصحة والوقاية.

وقالت: إنه ووَفقًا لدور مؤسسة الرعاية الصحية الأولية كمزود رئيس لخدمات الرعاية الصحية الأولية في دولة قطر فقد تبنت المؤسسة العديد من المبادرات لتعزز إجراءاتها الرامية إلى صون وحماية حقوق الإنسان في الرعاية الصحية؛ ومن أهمها إنشاء المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية في الدولة، والتي ستشتمل على جميع خدمات الرعاية الصحية من عيادات عامة؛ «عيادات التطعيم، عيادة الأمراض غير الانتقالية، المختبرات، الصيدلة، عيادة القومسيون الطبي، وغيرها من الخدمات، كما ستضاف إلى المراكز الجديدة خدمات تعزيز الصحة والوقاية، وخدمات المعافاة، وعلاج العظام والأمراض الجلدية، كما توفر المباني الجديدة عدة مرافق إضافية كصالة للألعاب الرياضية وحوض سباحة وساونا.

وأشارت مريم الحمادي إلى سعي المؤسسة إلى تنفيذ وتطبيق بنود الإستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية والتي تُعنى بصحة الإنسان في دولة قطر من خلال العديد من البرامج المتكاملة؛ مثل: وضع سياسات صحية، وتنفيذ برامج الصحة التي تضعها منظمة الصحة العالمية، واعتماد البرامج المنهجية، والتي تُعنى بالحق في الصحة مع جميع مكونات المجتمع القطري، موضحة أن محور عمل مؤسسة الرعاية الصحية الأولية مبني على خدمة الإنسان، وتقديم الرعاية، والتثقيف، وتعزيز الصحة بشكل متكامل يجعل من الإنسان قادرًا على البناء ومواصلة الحياة، وهذه رسالة المؤسسة التي تؤمن بها؛ فتحسين الصحة والعافية من خلال خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تتميز بشموليتها، وتكاملها، وتمركزها حول الفرد، وتكلفتها المعقولة هي محور عمل تقوم به المؤسسة وتسعى إلى تجويده، وهو بالتالي التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وهو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، وهو ما يؤكد عليه دستور منظمة الصحة العالمية.

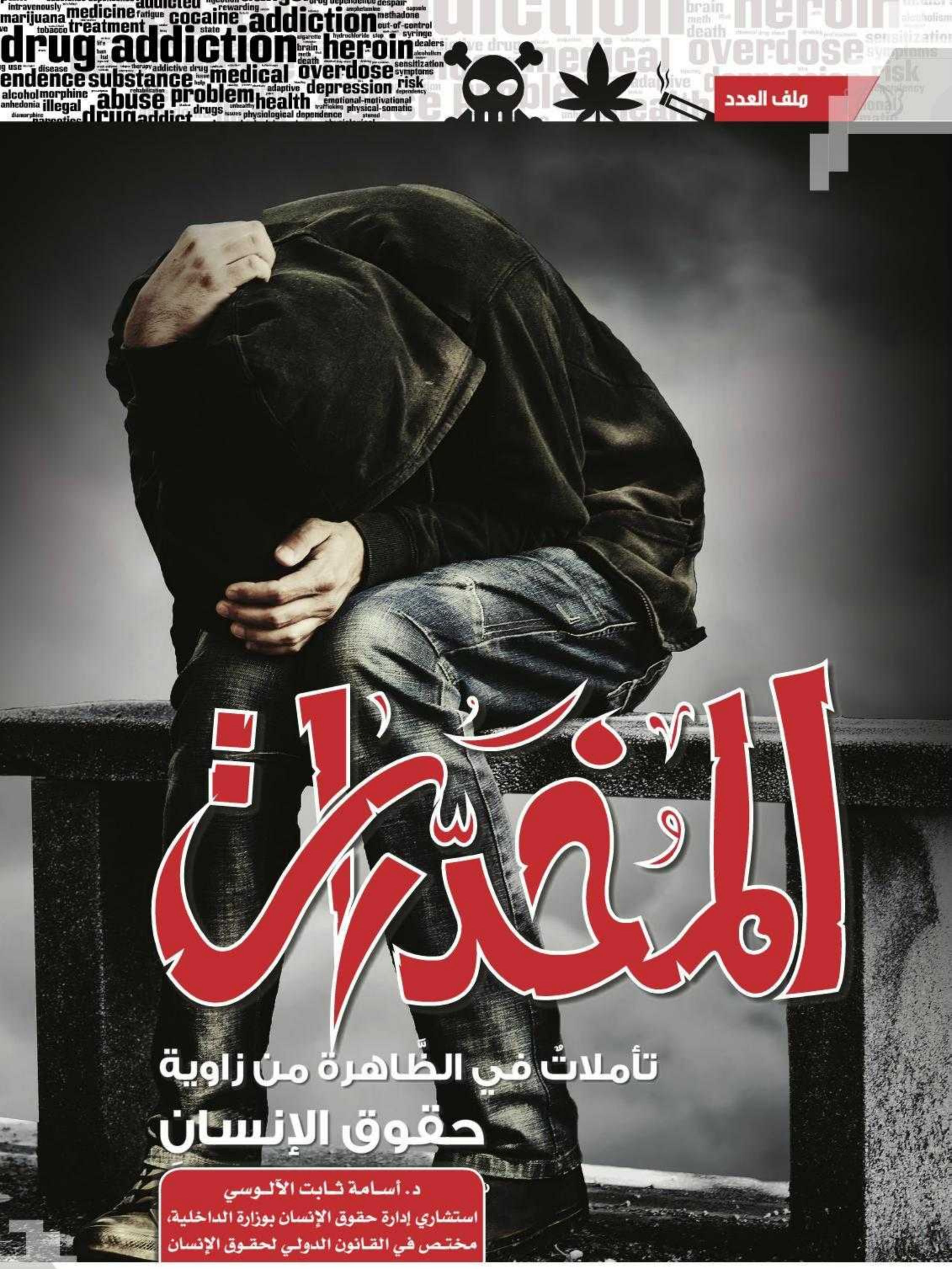

المخدرات

تأملاتٌ في الظّاهرة من زاوية حقوق الإنسان

د. أسامة ثابت الآلوسي
استشاري إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية،
مختص في القانون الدولي لحقوق الإنسان

استهلال:

يُنظر إلى مشكلة المخدرات، سواء من حيث تعاطيها لأغراض غير طبية، أو الإدمان عليها، أو حيازتها، أو إنتاجها، أو زراعتها، أو الإتجار فيها، أو شراؤها أو بيعها، وغير ذلك من عمليات في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في القوانين الوطنية، على أنها من أخطر الظواهر التي تشهدها البيئة العالمية المعاصرة، ويمكن القول بأن الإتجار غير المشروع بالمخدرات يقف في طليعة الجرائم العالمية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، جنبًا إلى جنب مع جرائم الإتجار في الأسلحة، والإتجار بالبشر، ولا أدل على ذلك من اهتمام المجتمع الدولي بهذه الآفة الخطيرة التي ابتُليت بها المجتمعات على اختلاف انتماءاتها الثقافية والحضارية، وشملت الأشخاص من مختلف المراحل؛ مراهقين، وشباب، وكبار سن، نساء، ورجالًا، حيث تنادت الجماعة الدولية ومنذ مؤتمر شنغهاي عام ١٩٠٩م الذي عُقد في الصين وشاركت فيه ١٣ دولة، والذي كشف عن رغبة الدول في التعاون لمكافحة المخدرات (تحت وطئة حرب الأفيون)، وإلى المزيد من العمل المشترك على هذا الصعيد، وذلك عبر إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ومن أهمها:

اتفاقية جنيف لردع الإتجار غير المشروع بالمخدرات لعام ١٩٣٦م.

بروتوكول نيويورك للحد من زراعة المخدرات وتنظيمها لعام ١٩٥٣م.

الاتفاقية الموحدة للمخدرات لعام ١٩٦١م، التي أعقبتها اتفاقية عام ١٩٧١م، وبروتوكول ١٩٧١م المعدل في ذات المجال.

كما عنيت بهذه المشكلة الوكالات والمنظمات والأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة (اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة)، حيث جرى في إطارها إرساء العديد من مشروعات الوقاية وبرامج العلاج والتأهيل.

ناهيك عما شغلته المسألة من حيز مهم في السياسات الجنائية والاجتماعية المعاصرة وإستراتيجيات مواجهة الجريمة المنظمة، وعمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وإقامة العدل من شرطة، وأعضاء نيابة، وقضاة.

وفي هذا السياق يأتي المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والإتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٧م، الذي وضع أول تصور لإستراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات، جرى اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة الخاصة في فبراير عام ١٩٩٠م.

لنصل إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أبريل ٢٠١٦م بشأن مشكلة المخدرات، والتي ستضع خارطة طريق واضحة المعالم، تؤكد عزم دول العالم على محاربة هذه المشكلة الخطيرة.

وإلى جانب ما حظيت به هذه الظاهرة على الصعيد الدولي، فقد احتلت مكانة مميزة في إطار العمل العربي الأمني المشترك، بدلالة توافر مكتب عربي لمكافحة المخدرات في نطاق المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ومنذ الستينيات من القرن المنصرم، حيث انطوى لاحقًا ضمن مجلس وزراء الداخلية العرب، وعَقُد العديد من المؤتمرات التي تناولت الجوانب القانونية والأمنية والاجتماعية للظاهرة، وتوطيد التعاون الأمني والجنائي العربي لمواجهتها.

وعلى الصعيد الوطني، فثمة إدارة متخصصة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية معنية بضبط ومكافحة جرائم المخدرات بشتى صورها؛ من تهريب وإتجار وحيازة وتعاطٍ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة المحلية والدولية، ومرجعيتها في ذلك قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة وتنظيم استعمالها والإتجار فيها رقم ٩ لسنة ١٩٨٧م، وتعديلاته بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٨م، والتشريعات الجنائية النافذة، هذا بجانب اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات التي تنهض منذ عدة سنوات وبفعالية مشهودة بمتطلبات المشروع الوطني الشامل للتوعية بأضرار ومخاطر المخدرات، الذي يهدف إلى تحصين المجتمع في مواجهة هذه المشكلة.

ولعل من المفيد للدلالة على حجم المشكلة ما أورده تقرير أممي صادر عن مكتب المخدرات ومنع الجريمة بأنه في العام ٢٠١٤م وصل عدد المدمنين إلى ٢٥٠ مليون مدمن؛ الأمر الذي تسبب في وفاة أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة حول العالم، في حين وصل حجم الإتجار غير المشروع بالمخدرات إلى ترليون دولار!.

الاهتمام بالمشكلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

ثمة مؤشرات مهمة يمكن استقراؤها بخصوص الظاهرة في البعض من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لعل أهمها ما يلي:

إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣م.

«ربط المخدرات بالإرهاب»

حيث أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عنه هذا الإعلان في الفقرة ١٧ منه على أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله، فضلًا عن ارتباطه في بعض البلدان بتجارة المخدرات هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها؛ الأمر الذي يفصح عن تضامن وتواطؤ هاتين الظاهرتين الخطيرتين في انتهاك حقوق الإنسان.

إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية ١٩٩٥م.

(رَبَط المخدرات بتحديات التنمية والأمن الإنساني):

وقد جاء في الفقرة الـ٢٠ منه أن غايات التنمية الاجتماعية تتطلب بذل جهود مستمرة لتقليل وإزالة المصادر الرئيسة للكرب الاجتماعي، وعدم الاستقرار في الأسرة والمجتمع، ولذا فقد تعهدت الدول في هذا الإعلان على محاربة الأوضاع التي تتفشى في العالم، والتي تؤثر على صحة شعوبها وسلامة أمنها وراحتها؛ ومن بينها مشكلات المخدرات، إلى جانب مشاكل أخرى من قبيل الفساد، والحروب الأهلية، والإتجار غير المشروع بالأسلحة وإثارة الكراهية العنصرية والدينية، وكره الأجانب، والأمراض المتوطنة، والمعدية والمزمنة وغيرها.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠م):

(ربَط المخدرات بقضايا السلم الدولي والأمن الاجتماعي):

وذلك حين تعهد رؤساء الدول والحكومات الذين أصدروا هذا الإعلان في (ثانيًا: السلم والأمن ونزع السلاح)، وفي الفقرة السادسة منه بمضاعفة جهودهم لتنفيذ التزامهم بمكافحة مشكلة المخدرات في العالم، وذلك

المخدرات
تغييب للوعي، وهدر للآدمية، وانتهاك للحق في الكرامة الإنسانية

جنبًا إلى جنب مع التزاماتهم الأخرى بنزع السلاح، ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتنفيذ الالتزامات التي توجبها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وغير ذلك.

الشريعة الإسلامية... تحريم صريح للمخدرات

يبني علماء الشريعة الإسلامية تحريم المخدرات على قاعدة أن الإسلام الحنيف إنما جاء للمحافظة على ضروريات الحياة الخمس التي تشكل كينونة الإنسان المادية والمعنوية، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال، حيث يرى الفقهاء أن المخدرات بالنسبة لمتعاطيها مَذهَبة للعقل، وإفساد للدين، وضياع للآخرة، وهلاك للأجساد، وتدمير للأنفس، وضياع للمال، وإيذاء للنسل؛ في فساد الأسرة نشأة وترعرعًا وقوة، وثمة أدلة شرعية في تحريم المخدرات؛ منها :

قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ ﷺالأعراف: ١٥٧ﷺ، وقد أخذ أهل العلم قاعدة كلية، وهي أن كل طيب مباح وكل خبيث حرام، والمخدرات من الخبيث المحرم باتفاق العقلاء.

وقوله تعالى -جلت قدرته-: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ﷺالبقرة: ١٩٥ﷺ، والمخدرات تؤدي إلى مضار جسمية ونفسية واجتماعية فادحة.

وروي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: ﴿نَهَى رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ عَنْ كُلّ مُسْكِر وَمُفْتِر﴾) رواه أبو داوود)، والمخدرات بأنواعها مفترة بل وفاتكة بالعقول والأجساد.

المخدرات وحقوق الإنسان... مقاربات حيوية

المقاربة الأولى: فكرة حقوق الإنسان في العوامل المؤدية إلى ال مشكلة

ثمة نظرة تبنتها منظمة الصحة العالمية في هذا المجال، مفادها أن الأسباب التي تقف وراء تعاطي أو إدمان البعض على المخدرات هي في تقدير المنظمة محاولات للاستجابة لحاجة، أو لرغبة، أو لألم أو لاستفهام، أو لضغط، أو لبواعث أخرى؛ نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

عمومًا؛ فإن أهم العوامل المؤدية إلى المشكلة التي تم سياقتها في العديد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة، إنما تجد تعبيرها في الآتي:

••• عوامل وراثية شخصية:

••• عوامل نفسية، وتتمثل في الإصابة بأمراض نفسية؛ كالقلق والكآبة والعصاب؛ بما يمهد للانحراف نحو الإدمان على العقاقير والهروب من المجتمع.

••• عوامل اجتماعية: ترجع إلى البيئة الأسرية؛ التفكك الأسري، العنف الأسري، الذي تنجم عنه الانفعالات العدائية للأبناء والتمرد ضد السلطة الأبوية، والذي يدفع إلى الخروج على القانون والنظام والأنساق الاجتماعية، ومن ثَم الانحراف وتعاطي العقاقير المخدرة.

كذلك انعدام الوازع الديني والأخلاقي الذي يشد الفرد إلى المجتمع والأسرة، وينأى به عن السلوكيات السلبية الشائنة، ومنها الإدمان على المخدرات.

الفراغ الذي تولده البطالة لدى فئة الشباب، والشعور الذي يمتلكهم بالضياع، وعدم تحقيق الذات، وإحساسهم العميق بالفشل، وغياب الدور

المخدرات

مشكلة تعطل الضحايا المدمنين عن حقهم في المشاركة العامة

قد يدفع إلى انتمائهم إلى جماعات شاذة وتمثل سلوكياتها، ومنها تعاطي العقاقير والمنبهات غير المصرح بها طبيًا وصولًا إلى تعاطي المخدرات.

الإحساس بالخيبة والشعور بالتهميش الاجتماعي نتيجة فشل السياسات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية -قد يدفع بالعديد من الأفراد والجماعات المهمشة إلى فقدان الإحساس بالمواطنة والانتماء إلى الجماعة الوطنية، وتعويض ذلك بالهروب إلى واقع متخيل أفضل يجدونه في تعاطي العقاقير والمخدرات.

التأثيرات السلبية للميديا: (وسائط الإعلام والاتصال؛ المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية)، في الترويج لمفاهيم وقيم مغلوطة خارجة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية التي تواضع المجتمع على احترامها، وسعيها لتكريس صور ذهنية لدى الناشئة والشباب، تبني من التوقعات ما يفوق قدراتهم وإمكاناتهم، حيث يسد العجز بعوالم متخيلة تصنعها العقاقير المخدرة.

ثقافة الاستهلاك في بعض المجتمعات لا سيما مجتمعات الوفرة المالية (مجتمعات منطقة الخليج العربي) التي تدفع بالأفراد وخصوصًا الشباب إلى ممارسات استهلاكية غير محسوبة ومحاكاة الآخرين من ذوي الملاءة المالية في هذا المجال، وبما يفوق قدراتهم الواقعية، الأمر الذي قد يدفع بهم إلى السعي للربح السريع غير المشروع من جهة، أو إلى النكوص والإحباط من جهة أخرى، مما يشكل بيئة نفسية ضاغطة تعالج التفاوت الفاضح بين القدرات والرغبات من خلال العقاقير المخدرة.

ومن دون شك فإن جانبًا مهمًا من العوامل آنفة الذكر إنما يُسبب خللًا في السياسات العامة المتعلقة:

بالتنمية الاجتماعية.

وتحقيق تنمية متوازنة منصفة وعادلة.

وحماية الناشئة والشباب، وتحصينهم تربويًا وثقافيًا.

وإرساء إستراتيجيات تشغيل فاعلة تضع الجميع أمام فرص عمل متكافئة.

وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية، والمشاركة العامة.

الأمر الذي يمكن معه تفسير هذا الخلل بأنه في تحليله النهائي اختلال لجملة من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا المدنية والسياسية؛ ومن أهمها:

الحق في العمل واختياره بشروط عادلة وكريمة.

الحق في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

الحق في الضمان الاجتماعي ضد المرض، والعجز، والشيخوخة، والبطالة.

الحقوق الخاصة بفئات خاصة؛ الأطفال، الناشئة والشباب.

الحق في التنمية.

الحق في المشاركة بحياة المجتمع الثقافية.

المساواة أمام القانون والقضاء.

الحق في تقلد الوظائف العامة.

المخدرات تشكل تحديًا لحق الفـرد، والمجتمـع والدولة في الأمن والتنميـة

الحق في مستوى معيشي كريم وبأعلى درجات الصحة والرفاهية، وبما يساعد على بناء أسرة متماسكة.

الحق في التعليم، وبأن يكون عاملًا في التربية وبناء الشخصية على احترام حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية والدينية.

المقاربة الثانية: فكرة حقوق الإنسان في الآثار الناجمة عن المخدرات والإتجار غير المشروع فيها.

ثمة آثار خطيرة تترتب على تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها أو الإتجار بها على الأصعدة؛ الصحية والاجتماعية، والاقتصادية، وهي عمومًا آثار تلحق ضررًا بالفرد والأسرة والنسيج الاجتماعي وكيان الدول.

وفيما يخص التأثيرات الصحية لتعاطي المخدرات والإدمان عليها فهي عديدة ومتنوعة، فمن المعلوم أن أنواعًا كثيرة من المواد أضحت تستعمل كمخدرات من قبيل المنبهات، والمنشطات، والمسكنات، والمهدئات، والمهلوسات، وتصنف جميع هذه المواد ضمن ثلاث مجموعات رئيسة هي:

- المخدرات الأفيونية.
- والمخدرات غير الأفيونية .
- والمخدرات النشطة .

ومن أنماط أو أنواع المخدرات المعروفة: الهيروين، والحشيش، والكوكائين، ومركبات الأمفتامين.

وبخصوص التأثيرات العامة على صحة متعاطي أو مدمني المخدرات، فتتمثل فيما يلي:

- تدمير كافة أنسجة الجسم مما يؤدي إلى الضعف والهزال، وفقر الدم، ونقص المناعة، وسهولة التعرض للالتهابات، ومن ثم الوفاة المبكرة.
- التأثير السلبي على الجهاز العصبي ووظائف الدماغ.
- زيادة ضربات القلب، وانقباض الشرايين الذي ربما يؤدي إلى الجلطة القلبية، وأحيانًا الدماغية.

وبقصد تقديم صورة أوضح وأدق للتأثيرات الصحية السلبية على متعاطي العقاقير المخدرة أو المدمن عليها، يكفي هنا أن نشير بتركيز شديد لما ينجم من آثار خطيرة على من يتناولون عقار (الهيروين) عن طريق حقن أنفسهم، فذلك يساعد على:

- نقل الجراثيم والأمراض الخطيرة؛ مثل: الإيدز؛ الاحصائيات العالمية تؤكد أن نسبة مرضى الإيدز بين مدمني الهيروين تصل إلى ٥٠٪ في بعض البلدان.
- التهاب الكبد الفيروسي وأحيانًا السرطان الكبدي.
- التأثير على الجهاز العصبي وضمور الدماغ، وفقدان الذاكرة، والخرف المبكر، أو الجنون وتبلد الأحاسيس، وقلة الإدراك، والتهاب النخاع الشوكي.
- الإصابة بمشاكل في الجهاز الهضمي؛ كالغثيان، والقيء، ونقص الشهية إلى الطعام، والتهاب البنكرياس الحاد، والفشل الكلوي.
- الضعف الجنسي؛ نتيجة تثبيط الغدد الجنسية ونقص إفرازات الهرمونات المنوية للغدة التناسلية.
- الإصابة بالتخثر الدموي، وانخفاض ضغط الدم؛ فينتج عن ذلك حالة من الوهن والضعف والشعور بالانحلال.

وفيما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية للمشكلة؛ فهي دون شك تؤثر سلبًا على سلوك الفرد المتعاطي أو المدمن، ولعل أهم مظاهر هذا التأثير:

- نقص درجة وعي المدمن بذاته وما يحيط به من ظواهر وأشياء.
- سلب إرادته، وقدرته على اتخاذ أبسط القرارات الفردية.
- إهمال مسؤولياته الأسرية تجاه أعضاء الأسرة من زوجة وأبناء.
- التفريط بواجباته الوظيفية، وافتقاده الإحساس بالمسؤولية وتقدير العواقب.

قد يشكل تفاقم بعض الحالات سوءًا عامل ضغط قسري يقوده إلى السرقة، أو الابتزاز، أو الاعتداء على المال العام، تحت وطئة الإنفاق على هذه العادة المكلفة. ربما تؤول بعض الحالات إلى أن تستولي عليه الشكوك والأفكار السوداوية، والقلق، والهواجس المرضية، والكآبة الشديدة لدرجة قد يقدم فيها المدمن على جرائم القتل والانتحار.

من الطبيعي توقع أن ينعكس الوضع المَرضي للمدمن وسلوكه المنحرف إلى مشكلات حادة داخل أسرته؛ من بينها ضعف التماسك الأسري، وازدياد حالات الطلاق، واغتراب الأبناء الذين لا يجدون في العائلة حاضنة سوية لهم، وقد يؤول ذلك إلى أن تفقد الأسرة صفتها كمؤسسة ضبط اجتماعي؛ فيكون الأبناء عرضة للانحراف.

وإذ عرضنا فيما سلف للآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات والإدمان عليها على صعيدي الفرد والأسرة، فلنا أن نتصور حجم الآثار الضارة التي تلحق بالنسيج الاجتماعي، جراء ترويج المخدرات والإتجار غير المشروع بها، والتي ربما تخلق أجيالًا مهزومة منكسرة نفسيًا وروحيًا وأخلاقيًا.

يظل بعد هذا السؤال الملح قائمًا ومفاده: كيف تتبدى فكرة حقوق الإنسان في كل ما عرضناه من آثار فردية ومجتمعية سلبية جراء هذه المشكلة؟

حيث تكمن الإجابة إجمالًا في أن هذه الظاهرة إنما تنتهك أو تلحق الضرر أو تنتقص حزمة من حقوق الإنسان، لعل أهمها ما يلي:

هدر الحق في الكرامة الإنسانية: إن الآثار الناجمة عن المشكلة في حقيقتها تصب في صميم حقوق الإنسان، وفي نواتها الصلبة المتعارف عليها في أدبيات حقوق الإنسان (بالكرامة الإنسانية) التي يعد الوعي بالذات البشرية، أو بعبارة أخرى وعي الفرد بإنسانيته، والحفاظ عليها واحترامها، والدفاع عنها في مواجهة أي خطر أو تهديد، من أبرز متطلباتها.

وفي ضوء حقيقة ارتباط الوعي بالإرادة، وفي ظل التسليم بأن الأثر المركزي الأول للعقاقير المخدرة على متعاطيها ومدمنيها هو سلب إرادتهم وتغييب وعيهم، فلنا أن نتصور فداحة هذه العقاقير على استلاب الماهية الإنسانية لهؤلاء وهدر آدميتهم، وانتهاك (الكرامة الإنسانية) فيهم، والتي تشكل جوهر حقوق الإنسان؛ إذ يعد الإنسان الذي هو محور هذه الحقوق موضع اهتمام الشرائع السماوية وفي طليعتها شريعتنا الإسلامية الغراء بدليل قوله -جلت قدرته-: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُم فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء: ٧٠..

هذا بجانب اهتمام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بهذا المفهوم بدلالة ما ورد في وثائق الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديدًا في المادة الأولى منه بالقول: «يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق».

انتهاك الحق في الصحة: ومن جانب آخر فإن الآثار الصحية على متعاطي العقاقير المخدرة والمدمنين عليها التي سبق التنويه عنها إنما تشكل ضررًا فادحًا وانتقاصًا كبيرًا للحق في الصحة، والحق في السلامة الجسدية؛ بسبب اعتلال وظائف بعض الأجهزة، ومن ثم الحق في الحياة.

الأمر الذي يفسر عناية منظمة الصحية العالمية ومنذ الستينيات من القرن المنصرم بمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية الموحدة الخاصة بمكافحة المخدرات للعام ١٩٦١م.

انتهاك الحق في الحرية: إن استلاب الإرادة وتغييب الوعي على نحو ما أشير إليه في الفقرة السابقة، إنما يجعل المدمن على العقاقير المخدرة أسيرًا لهذه العادة، بمعنى أنها تتحول إلى عامل قسر وإكراه يُفقِد الشخص المدمن قدرته على الاختيار، ومن ثم انتهاك حقه في الحريةَ، وهو حق لا يُنتهك من خلال قمع السلطات ومصادرتها للحريات العامة المتعارف عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها: حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وغيرها -فحسب،وإنما يمكن استقراء انتهاك (الحق في الحرية) عبر ظروف قهرية تُعطل الإرادة عن الفعل المسؤول؛ حيث تقف مشكلة المخدرات تعاطيًا وإدمانًا، وما يترتب عليها من آثار صحية واجتماعية، في مقدمة هذه الظروف.

الحيلولة دون ممارسة الحق في المشاركة العامة: وعلى أساس المعطيات المذكورة، فإن المشكلة إنما تؤثر سلبًا على إمكانية ممارسة الأشخاص المبتلين بها لمجمل حقوقهم السياسية بصفتهم مواطنين، وبضَمانها حقَّ المواطن في أن يكون ناخبًا أو منتخبًا، وحقه في تكوين جمعيات أو الانضمام إليها، وحقه في تقلد الوظائف العامة وغير ذلك.

وهي حقوق جرى النص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المواد (٢١ و٢٢ و٢٥.

تعطيل ممارسة الحقوق الاجتماعية والثقافية :إن الآثار الاجتماعية المنوه عنها آنفًا إنما تقف حائلًا أمام تمكين الأشخاص المتعاطين، أو المدمنين من ممارسة حقهم في العمل، وحرية اختياره، ومن ثم حقهم في تكوين أسرة بوصفها الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) المادتان ١٦ و٢٣))، كما أن هؤلاء وتحت وطئة هذه المشكلة غير قادرين أو مؤهلين لممارسة حقهم في مستوى معيشي كاف لهم ولأسرهم، يوفر ما يفي حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وحقهم في تحسين متواصل لظروف معيشتهم...، ذلك فضلًا عن تعطيل ممارسة هؤلاء الأشخاص لحقهم في المشاركة بحياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام بالتقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / المادتان (١١/١، ١٥/١، أ،ب).

تعويق ممارسة الحق في التنمية: ثمة مفهوم للتنمية جرى تحديده من خلال الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/١٤ المؤرَّخ في ٤ من كانون أول/ ديسمبر/ عام ١٩٨٦م بوصفها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهة السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة الهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (الديباجة).

وهكذا، وفي سياق المعطيات آنفة الذكر يمكن أن

المخدرات والإرهاب

ظاهرتان متواطئتان على انتهاك حقوق الإنسان والمجتمعات

نخلص بأن: مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها، من شأنها الحيلولة دون أن يكون الأشخاص المبتلون بها أداة تشارك في صنع التنمية؛ ذلك أن المجتمع خسرهم طاقة منتجة وواعية ومسؤولة على هذا الصعيد.

انتهاك الحق في الأمن يعد الإدمان على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، أحد العوامل البيولوجية التي تهيئ لهذا السلوك الإجرامي؛ ذلك أن المخدر يكشف عن الاتجاهات اللاشعورية والغرائز البدائية ويطلقها من عقالها دون تهذيب أو ضبط أو سيطرة؛ مما يضع المدمن أمام احتمالات وقوعه في شرك ارتكاب العديد من الأفعال المحظورة من قبيل القتل، الاغتصاب، السرقة، الإيذاء العمد، الضرب المفضي إلى عاهات مستديمة، التشرد، الجرائم المرورية، النصب والاحتيال، جرائم شيك دون رصيد وغيرها؛ الأمر الذي ينتهك حق الأفراد في الطمأنينة والأمن على أشخاصهم، وأموالهم، وحرماتهم، وهو حق جرى إقراره في المادة رقم (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالقول: لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه، وفي المادة رقم (١٩) من الدستور القطري التي وردت بالقول: تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين.

انتهاك (مصلحة الطفل الفضلى) والإضرار بها :تدفع أسرة مدمن المخدرات عادة ثمن تشرده وبطالته، من تدهور في أوضاعها المادية، وضعف في رعاية شؤون الأسرة، وضبط الأولاد وتربيتهم على نحو ما ذكرنا، هذا إذا لم يكن إدمان الآباء قد طبع بآثاره السيئة سلوك الأبناء الذين يحتمل أن يعانوا من اختلالات نفسية حادة، فضلًا عن أن الأب المدمن قد يكون قدوة سيئة لأبنائه؛ فيحذون حذوه في تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

ذلك بجانب ما ينجم عن إدمان الأب من تعرض طفله لأشكال مختلفة من العنف والضرر أو الإساءة البدنية والعقلية الصادرة عنه مما يتعارض مع (مصلحة الطفل الفضلى)، وموجبات المادة رقم (١٩) من اتفاقية حقوق الطفل التي توفر الحماية للطفل في مواجهة هذه الحالات.

والتي جرى النص عليها في المادة رقم (٢٢) من الدستور القطري بالقول: ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد، وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات على هدى من التربية السليمة.

المقاربة الثالثة: حقوق الإنسان في سياق ضبط وكشف وقمع جرائم المخدرات:

ثمة ضمانات قانونية أسبغها القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأشخاص المتهمين بارتكاب عموم الجرائم ومنها؛ جرائم المخدرات، وذلك في نطاق الإجراءات الجنائية المتعلقة بضبط هذه الجرائم، وكشفها وقمعها وتحديدًا في إطار مراحل التحري والاستدلال، والتحقيق، والمحاكمة.

وهي ضمانات تم إقرارها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، وعدد من الصكوك الدولية المتعلقة بإدارة العدالة الجنائية، لعل أهمها:

- مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لعام ١٩٧٩م.
- المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥م.
- معايير الأمم المتحدة حول المدعي العام ١٩٩٠م.

ويبدو ملائمًا هنا أن نشير لأهم الضمانات القانونية للمتهم في ارتكاب عموم الجرائم ومنها؛ جرائم المخدرات، التي وردت في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: حق المتهم في قرينة البراءة، مساواة جميع المتهمين أمام القانون والقضاء، إعلام المتهم سريعًا وبالتفصيل بلغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه، الحق في الدفاع عن النفس والاستعانة بمحام لهذا الغرض، عدم إكراهه على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب، حظر التعذيب، حظر التوقيف أو الاعتقال التعسفي، الحق في إجراء محاكمة عادلة ودون تأخير لا مبرر له وبحضوره، الحق في التعويض عن الخطأ القضائي، أو الاعتقال والتوقيف التعسفي) المواد: ٧، و١٤، و١٥ من العهد).

جدير بالذكر أن الضمانات القانونية آنفة الذكر قد جرى إقرارها في الدستور القطري بدلالة المواد أرقام: (٣٥) بشأن مساواة الأفراد أمام القانون، و(٣٦): حظر إجراءات القبض أو الحبس، أو التوقيف أو التفتيش التعسفية، وكذا عدم جواز التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، و(٣٩): الحق في قرينة البراءة، والمواد أرقام: (١٢٩، ١٣١، ١٣٥): حول إقرار مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وعلانية المحاكمة، ومساواة الأفراد في التقاضي وغيرها.

كما ونظم قانون الإجراءات الجنائية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤م الضمانات القانونية للمتهمين، ومنهم المتهمين بارتكاب جرائم المخدرات، في جملة واسعة من أحكامه، ومن أهمها تلك التي انطوت عليها الأبواب الخاصة بالقانون المتعلقة بمهام مأموري الضبط القضائي، وتحقيق النيابة العامة، وإجراءات المحاكمة.

وفيما يتعلق بقانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م، فقد أفرد فصلًا خاصًا جاء تحت عنوان: استغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة، حيث عاقب كل موظف عمومي استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد مع متهم أو شاهد أو خبير، مادة رقم: (١٥٩)، أو أجرى تفتيشًا لشخص أو منزل بغير رضا صاحب الشأن، (مادة رقم: (١٦٢)، أو قبض على شخص أو حبسه أو حجزه في غير الأحوال المبينة في القانون مادة رقم: (١٦٣).

استخلاصات عامة

يلاحظ بأن المقاربة ما بين ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، وحقوق الإنسان لم تنل الاهتمام الكافي في ساحة البحث الأمني والجنائي قدر صلته بقضايا حقوق الإنسان، كما لم تحظَ بالعناية المطلوبة في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالعدالة الجنائية، وبشكل يوازي أو يكافئ ما تكتسيه هذه المسألة في إطار السياسات الجنائية المعاصرة، وإستراتيجيات مكافحة الجريمة العالمية المنظمة محليًا وإقليميًا ودوليًا من أهمية بالغة.

ينبغي أن تأخذ قضايا الوقاية من جرائم المخدرات، وبرامج إعادة تأهيل متعاطي العقاقير المخدرة، الأولوية في إستراتيجيات مكافحة هذا النمط من الجرائم، لِما يترتب على ذلك من تعزيز وحماية لحقوق الإنسان وللضحايا، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها.

وإذا كانت مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية تمثل رأس الرمح في مواجهة جرائم المخدرات، فإن هذه المسؤولية ذات طبيعة شاملة؛ فهي مسؤولية الجميع: مؤسسات حماية اجتماعية، ومنظمات مجتمع

مدني ومجتمع الأعمال، ووسائل الإعلام والاتصال، والمؤسسات التربوية والتعليمية، ومراكز البحث العلمي الاجتماعي والجنائي والنفسي والطبي، وكذا الجهات المعنية بحقوق الإنسان.

إن الأسرة المتماسكة هي حجر الأساس في البناء الاجتماعي، وتشكل خط الصد الأول في الوقاية من هذه الآفة الخطيرة تعاطيًا وإدمانًا، ولن يتأتى لها ذلك إلا بفضل إستراتيجيات تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية فاعلة وعادلة ومتوازنة، تؤمن حق الأسرة في العيش الكريم وكفايتها من الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتطوير أساليب حياتها.

التوصيات

في ضوء ما سلف؛ فإن الدعوة تبدو ملائمة لما يلي من مقترحات وتوصيات:

دمج حقوق الإنسان في أنشطة التوعية والتثقيف بمخاطر المخدرات ومواجهتها والتي تتولى القيام بها مؤسسات الحماية والتأهيل الاجتماعي، والأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات؛ إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، واللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات في إطار مشروعها الوطني للتوعية بأضرار ومخاطر المخدرات.

دمج قضايا مكافحة المخدرات في خطط التوعية والتثقيف بمبادئ ومفاهيم وقيم حقوق الإنسان والتي تتبناها الأجهزة الوطنية المستقلة، والحكومية، وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، وإجراء المقاربات الضرورية ما بين حقوق الإنسان والعوامل المؤدية إلى المشكلة ونتائجها، وإستراتيجيات مواجهتها لهذا الغرض.

دمج حقوق الإنسان في السياسات الخاصة ببناء قدرات العاملين في مجال مكافحة جرائم المخدرات؛ ضباط، أطباء، أخصائيين نفسيين واجتماعيين، وكذا العاملين في الحقلين؛ القانوني والقضائي.

دعوة مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لإعداد مدونة مبادئ توجيهية تتعلق باحترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة جرائم المخدرات -يمكن أن تُثري حزمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالعدالة الجنائية.

اقتراح صندوق وطني لحماية ومساعدة ضحايا جرائم المخدرات، يتم الإشراف عليه وتمويله من قبل كل الجهات المعنية داخل الدولة بما فيها مجتمع الأعمال، والجمعيات الخيرية.

ضرورة أن لا يقتصر تعامل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وإقامة العدل (شرطة، أعضاء، نيابة، قضاة) مع الأشخاص المتهمين بتعاطي المواد المخدرة، كونهم مخالفين للقوانين العقابية المعنية فحسب، وإنما بوصفهم ضحايا أيضًا، وتقديم ما ينبغي لهم من مساعدة قانونية، ومراعاة هذه المسألة في برامج التدريب الأمني والقضائي.

أهم المراجع

••• أولاً/ المؤلفات :

د. سعيد محمد الحفار، المخدرات مأساة البيئة المعاصرة، دراسات عالمية مختارة، جامعة قطر، ١٩٩٣م.

••• ثانياً/ وثائق خاصة :

تقارير دولية: المخدرات باتت نوعاً جديداً من الحرب الموجهة ضد الشعوب .. المخدرات .. الارهاب الخبيث لهدم المجتمعات / جريدة الرياض - العدد ١٧٣٧٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٢.

••• ثالثًا/ شبكة الإنترنت:

الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية

http://www.moi.gov.qa/site/arabic

موقع إدارة مكافحة المخدرات.

موقع اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات.

••• سماحة الدكتور نوح علي سلمان رحمه الله

حكم الإسلام في المخدرات: أضيف على موقع دائرة الإفتاء العام/ الأردن

http://aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=161#.Vvys_pCJiig

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلـب التمـــاس

رقم الإلتماس		تاريخ التقديم	
نوع الإلتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الإلتماس

الإســـم		الجنسيـــة	
الرقـــم الشخصي محل/تاريـــخ الميلاد			
العنـــــوان			
رقم هاتـف المنـزل		الهاتف النقال	
اســـم الكفيـــل		رقم الهـاتف	
توقيع صاحب الإلتماس			

بيانات مقدم طلب الإلتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الإلتماس في تقديم الطلب)

الإســـم		الجنسيـــة	
الرقـــم الشخصي محل/تاريـــخ الميلاد			
العنـــــوان			
رقم هاتـف المنـزل		الهاتف النقال	
اســـم الكفيـــل		رقم الهـاتف	
توقيـع مقـــدم الطلـــب نيـــابة عـن الملتمـــس			

إجراءات قسم الإستقبال والتسجيل

اسم مدخل البيانات: ..... التاريخ: .....

..... التوقيع: .....